وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الأوضاع الاقتصادية في الجزائر (1954-1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
ليندة زدوري
يسرى قريني

إشراف الأستاذ الدكتور:
ياسر فركوس

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
الحواس غربي	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–
ياسر فركوس	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–
عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر –أ–	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، حمدا كثيرا طيبا مباركا على عطائه وفضله ونعمه وصلى الله على محمد وعلى اله وصحبه أجمعين، بعد الحمد والثناء عليه الصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام، أما بعد:

نتوجه بالشكر والتقدير وبأجمل عبارات الشكر والعرفان والامتنان إلى كل من:

أستاذنا الفاضل المشرف: ياسر فركوس على قبوله متابعة هذا العمل والإشراف عليه وأعاننا في إنجاز هذا العمل بكل جهد وتوجيه رشيد ورأي سديد فله عظيم الشكر والاحترام.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى: أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثرائها بالتقييم والتقويم.

والشكر موصول لكل من أسدى لنا العون من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل خاصة عمال مركز المجاهدين بحمام دباغ، وكذا متحف المجاهد بقالمة، ولم يكن هذا العمل المتواضع أن ينتهي بدون عونهم ونقول لهم منا جزيل الشكر والتقدير والاحترام.

كما نتوجه بشكرنا للأساتذة الأفاضل في قسم التاريخ كل باسمه ومقامه.

إهداء

الحمد الله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد: الحمد لله الذي أنار دربنا وسدد خطانا ووفقنا إلى هذا.

أهدي ثمرة جهدي وحصيلة عملي مدة خمس سنوات إلى من أبتغي رضاهما بعد رضا الله، إلى من كلله الله بالهبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي الغالي: أحمد حفظك الرحمن.

إلى رمز الحنان والعطاء وصاحبة الفضل العظيم إلى من نزلت فيها آيات الرحمن إلى نبع الحنان الذي لا يمل من العطاء أمي الغالية: مسعودة حفظك الرحمن.

إلى من أدين لهم بالفضل وألمس منهم النبل، إلى إخوتي: عبد الكريم، أمال، حنان، إكرام.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة: شيماء، بثينة.

إلى من تقاسمت معها عناء المشوار صديقة دربي: ليندة.

إلى إخوتي ورفاق دربي، وسندي في الحياة الذين لم تلدهم أمي، جمعتني بيهم أحلى صدفة: نادية، هناء، شيماء.

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر، إلى من صاغو لنا علمهم حروفا من فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح.

يسرى

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، أهدي ثمرة جهدي إلى اللذان أوصى بهما الرب وقال فيهما: " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"

إلى روح والدي العزيز رحمه الله.

إلى درعي الذي به احتميت، وفي الحياة به اقتديت، إلى التي ضحت من أجلي وسهرت على خدمتي، إلى صاحبة القلب الحنون والتي كانت يد العون، كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي: أمي أطال الله في عمرها.

إلى من كانوا سندي وقوتي وملاذي على الدوام وعلماني جميل الصبر وغرسوا في نفسي الثقة واليقين، إخوتي حفظهم الرحمن.

إلى من تقاسمت معها تعب المشوار رفيقة دربي الدراسي: يسرى.

إلى كل من ساعدني وكان لي عونا في إنجاز هذا العمل، ولكل من لم يدركهم قلمي لكم مني كل الشكر والاحترام.

ليندة

مقدمة

تعتبر دراسة تاريخ الجزائر المعاصر محاولة لتكوين رؤية صحيحة عنه، كونه حافل بسلسلة من الأحداث التي مر بها الشعب الجزائري في مختلف المجالات، الأمر الذي يتطلب رسم صورة واضحة عنها خاصة في مرحلة الثورة التحريرية، والتي لايزال يكتنفها الغموض من عدة جوانب فالمتأمل في الدراسات التاريخية يجد أن جل الدراسات والأبحاث تميل وتتركز في غالبيتها على البعد العسكري والسياسي الذي حققته الثورة، وأهملت جانبا حساسا كان يستحق الإهتمام والدراسة ألا وهو الجانب الإقتصادي الذي لايزال يحتاج إلى المزيد من الدراسة.

ومن هذا الإطار جاءت دراستنا لموضوع الأوضاع الإقتصادية في الجزائر (1954-1962م)، والذي يعد من أهم المواضيع لكونه يعالج فترة تاريخية هامة خاصة أن له علاقة وطيدة بالأرض التي كانت محل صراع بين الشعب والإدارة الفرنسية، كما يكشف لنا الظروف الصعبة التي عاشها الشعب الجزائري في ظل السيطرة الكاملة على مختلف القطاعات الإقتصادية من قبل المستعمر الفرنسي، ويبين أهم المشاريع الإغرائية الفرنسية للقضاء على الثورة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع الهام في مسيرة الثورة التحريرية إلى عدة عوامل يمكن إجمالا حصرها في أسباب ذاتية وموضوعية نلخصها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية لمعرفة الأوضاع الإقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر إبان الثورة.
- حب التطلع والبحث عن ما يكتنفه تاريخ الجزائر من خبايا، والكشف عن ما خفي من حقائق.
- قلة الدراسات المتعلقة بالجانب الإقتصادي خاصة في هذه الفترة وعدم إعطائها حقها، فأغلبية الدراسات تعطي لمحة موجزة عنها ولا تقوم بتفصيل وتدقيق الأحداث.
- سد الفراغ الذي يكشف قلة الدراسات حول الأوضاع الإقتصادية ف هذه الفترة.

إشكالية البحث: ولضبط موضوع الدراسة أكثر ارتأينا لصياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي: كيف كانت الأوضاع الإقتصادية في الجزائر إبان الثورة التحريرية؟ وما مدى تأثيرها على حياة الشعب الجزائري؟ وتندرج ضمنها تساؤلات فرعية تثيرها طبيعة الموضوع من أبرزها:

- بما تميزت أوضاع الشعب الجزائري، وما مدى مساهمتها في تفجير الثورة الجزائرية؟
- كيف كان الواقع الإقتصادي للجزائر أثناء الثورة التحريرية.
- ماهي أهم الإصلاحات التي قامت بها الإدارة الإستعمارية، وما مدى جديتها في مواجهة الثورة الجزائرية؟.
- ماهي الإستراتيجية الإقتصادية التي اتبعتها جبهة التحرير لدعم الثورة؟.

حدود الدراسة:

حدود دراستنا تمتد من سنة 1954م وهي الفترة التي اندلعت فيها الثورة التحريرية الجزائرية، وهو تاريخ شهدت فيه الجزائر تغيرات وتحولات هامة في تاريخها الإقتصادي ونضالها ضد المستوطن الفرنسي واستغلاله واستنزافه المستمر لثروات وخيرات المستعمرة، وتتوقف الدراسة سنة 1962م حيث استعادت الجزائر استقلالها وثرواتها وسعت إلى فتح أفاق تنموية لإعادة إقامة جزائر جديدة ومواكبة التطور.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن هذه التساؤلات، والوقوف عند الجوانب التي أغفلت في دراسة تاريخنا الوطني، حيث نحاول إبراز أهم التحولات الإقتصادية في الجزائر ومدى تأثيرها وانعكاساتها على الجزائريين وعلى الإقتصاد الفرنسي في الجزائر خاصة بعد تفاقم الأوضاع نتيجة تبني الشعب إيديولوجية الثورة ودعمها والسعي لتأمين متطلبات جبهة التحرير لمواصلة الكفاح المسلح وتحقيق الإستقلال.

المنهج المتبع:

إن طبيعة هذه الدراسة التي تتنوع من المعطيات التاريخية قد فرضت استعمال مناهج علمية مختلفة تكشف الجوانب المتنوعة للبحث، وعليه اعتمدنا على هذه المناهج:

1- المنهج التاريخي والذي استخدمناه في جمع وترتيب المعلومات المتعلقة بالأوضاع التي عاشها الشعب الجزائري إبان الإحتلال الفرنسي.

2-المنهج الوصفي والسردي لوصف وسرد الأحداث التاريخية حسب تسلسلها الزمني وتأثيرها وتداخلاتها.

خطة الدراسة: واعتمدنا خلال معالجتنا للموضوع على خطة تتكون من مقدمة وأربعة فصول رئيسية، كل فصل منها مقسم إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، وجملة من الملاحق الهامة لموضوع البحث والتي تضيف القيمة العلمية للدراسة وتدعمه.

الفصل الأول والذي تناولنا فيه الأوضاع العامة عشية إندلاع الثورة الجزائرية، وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الأوضاع السياسية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه الأوضاع الإقتصادية، والمبحث الثالث وضحنا فيه الأوضاع الإجتماعية والثقافية.

الفصل الثاني والذي عنوانه التحولات الإقتصادية في الجزائر إبان الثورة التحريرية (1954-1962م) قسمناه بدوره إلى ثلاثة مباحث، عالجنا في المبحث الأول المجال الزراعي، في حين أبرزنا في المبحث الثاني المجال الصناعي، ، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى المجال التجاري.

أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى المشاريع الفرنسية الإقتصادية في الجزائر وردود الفعل منها، وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، فالمباحث الأول سلطنا الضوء فيه على الإصلاحات الفرنسية الإقتصادية في الجزائر، في حين تناولنا في المبحث الثاني السياسة الفرنسية

الإقتصادية في الصحراء الجزائرية، أما المبحث الثالث وضحنا فيه ردود الفعل الجزائرية والفرنسية حول المشاريع الفرنسية الإقتصادية.

أما الفصل الرابع فقد خصصناه لإبراز دور الثورة في التنمية والتغيير، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه مصادر التموين والتمويل للثورة الجزائرية، أما المبحث الثاني أوضاحنا فيه تكفل الثورة بأوضاع الجزائريين، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى التنمية الإقتصادية المستقبلية من خلال برنامج طرابلس.

أما الخاتمة فتضمن حوصلة لأهم النتائج المهمة التي توصلنا إليها في هذه الدراسة.

مصادر البحث ومراجعه:

ولقد اعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على مصادر عديدة تعتبر بمثابة القاعدة الأساسية في اختيار المعلومة التاريخية الهامة وإعادة تكوينها على شكل مادة خبرية علمية نذكر منها:

- جريدة المجاهد والتي مصدر لا غنى عنه وجاءت على لسان جبهة التحرير الوطني وتعتبر مرآة عاكسة لنشاط الثورة وانتصاراتها.
- يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962م عرضت أهم الاجتماعات التي قام بها قادة الثورة لإتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الكفاح الثوري وإنقاذ الحركة الثورية من الاندثار.

بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا على جملة من المراجع نظرا لأهميتها في إثراء البحث بالمعلومات ولا يمكن عرضها في المقدمة كلها ونخص بالذكر:

- عدة بن داهة الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر من 1830-1960م الجزء الثاني، والذي تطرق إلى لمحة عن الأوضاع الإقتصادية في الريف، ومحاولات فرنسا إحلال السكان الأجانب مكان الجزائريين بشتى الوسائل.
- هواري قبايلي ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الّإقتصاد الإستعماري الفرنسي الذي حدد فيه الأوضاع الإقتصادية للشعب الجزائري طوال سنوات الثورة والتي تعرضت للركود بعدما كانت في تطور ملحوظ بسبب الهيمنة الإستعمارية.

كما إستعنا بسلسة من الدراسات الجامعية الأكاديمية التي زادت دراستنا أهمية منها:

- يزيد بوهناف، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسمين الجزائريين 1954-1962م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، 2013-2014م.
- عبد الكريم قواسمية الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة مابين 1962-1978م. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (ل. م. د) في التاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018م.

صعوبات الدراسة:

وككل بحث علمي لا يخلو من وجود الصعوبات، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجازنا للبحث:

- صعوبة الإلمام بالموضوع.
- نقص الدراسات المتخصصة في هذا الجانب، والتي ترتكز معظمها على الجانب السياسي والعسكري.
- صعوبة وضع خطة تفصيلية نهائية للموضوع.

الفصل الأول: الأوضاع العامة عشية إندلاع الثورة الجزائرية.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

المبحث الثاني: الأوضاع الإقتصادية.

المبحث الثالث: الأوضاع الإجتماعية والثقافية.

منذ الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م لم تشهد الحياة العامة للجزائريين أيا تحسن حيث اتسم الوجود الفرنسي بطابعه الإستغلالي من خلال نزع وإغتصاب أراضي الجزائريين وتقديمها للغلاة المستوطنين الذين سيطرو على كل مجالات الحياة، كما طبق سياسة اللامساواة في المجال السياسي ولم يسلم حتى الميدان الثقافي من عنصرية الإستعمار هذا ما أثر على أوضاع الجزائريين الإجتماعية والإقتصادية، فكانت الفوارق تظهر جليا على الشعب الجزائري عشية إندلاع الثورة لترسم صورة الإستعمار الفرنسي.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

1- حزب الشعب الجزائري:

بعد حل نجم شمال إفريقيا قام مصالي الحاج ورفقائه بتأسيس حزب الشعب في 11 مارس1937م وقام بإدخال تعديلات على برنامج حزبه الجديد واهتم بالمجال الإقتصادي وركز على التجارة والفلاحة بهدف الحصول على دعم التجار البرجوازيين وفسح المجال لمختلف الفئات لكي تشارك في حزبه، وكان شعاره الجديد: "لا للاندماج، لا للانفصال، لكن نعم للتحرر"[1]، وشارك الحزب في الحملة الإنتخابية التي نظمتها السلطات الإستعمارية وزورتها رغم فوزه الساحق إلا أنه مع بداية الحرب العالمية الثانية يوم 26 سبتمبر1939م حل رئيس الجمهورية الفرنسية "برون" الحزب ومنعت جريدة الأمة والبرلمان من الصدور وتم إعتقال مناضليه لكن الحزب بقي يعمل في سرية[2].

2- جمعية العلماء المسلمين:

تأسست في 5 ماي 1931م في نادي التركي بمدينة الجزائر على يد جمعية عامة من الإصلاحيين وطرفيين ممثلين للزوايا الدينية ويتجلى هدفها في محاربة الآفات الإجتماعية

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص301، 302.

[2] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص180.

كالخمر والميسر والتكاسل والجهل وكل ما تحرمه الشريعة، كما أنها كادت تقوم بأنشطتها في إطار شرعي وضمن الحدود التي تسمح بها القوانين الفرنسية[1]، وتولى رئاستها الشيخ ابن باديس وبعد وفاته في 16 أبريل 1940م أنتخب رجال الجمعية البشير الإبراهيمي رئيسا لها وقد أتخذت الجمعية شعار لها: "الجزائر وطننا _ العربية لغتنا _ الإسلام ديننا"[2]، وركزت جمعية العلماء المسلمين نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر، وعلى بناء المساجد كما أسست أكبر معهد ثانوي في سنة 1947م "معهد بن باديس" بقسنطينة وأصدرت صحيفة البصائر وبصفة إجمالية فإنها اهتمت بالجانبين الديني والثقافي[3].

3- الحزب الشيوعي:

لم يكن هذا الحزب موجود قبل 1936م وإنما الشيوعيين الجزائريين منتظمين في إطار ما يسمى الفرع الجزائري في الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث لاحظت الأممية الشيوعية أن الفكر الشيوعي في الجزائر قليل الإنتشار فأوجبت على الحزب الشيوعي الفرنسي أن يشكل فرعا مستقلا بذاته، وتجسد ذلك إثر انعقاد مؤتمره التأسيسي بمدينة الجزائر يوم 17_ 18 أكتوبر 1936م وأصبح يسمى الحزب الشيوعي الجزائري[4]، لكن بقي خاضعا لتوجيهات الحزب الأم بفرنسا حيث شجع على الإندماج وعارض الأفكار الإستقلالية، ولهذا لم يكن له أي ثقل أو تأثير سياسي في أوساط الجماهير الشعبية، بل لم يكن يؤمن بوجود أمة جزائرية ويقول في هذا الصدد: "أن الجزائر امة في طور التكوين"، كأنما كان ينقصها الأوربيون

---

[1] يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012، ص81، 82.

[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص369.

[3] أسعد لهلالي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1962، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011- 2012، ص ص4، 5.

[4] يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص79، 80.

المستغلون لتكتمل[1]، وبعد مجازر 8 ماي 1945م تحول الحزب الشيوعي الجزائري إلى أصحاب الحرية والديمقراطية (A.L.D)، وقدم مشروع قانون أساسي للجزائر إلى البرلمان الفرنسي في 13 مارس 1947م نص على تقاسم السلطة بين الجزائريين والمستوطنين[2]، وبعد إندلاع الثورة منع الحزب الشيوعي أعضائه من الإلتحاق بها أو الإنضمام إليها ودعامها، لكن عددا كبيرا منهم مزق هويته الشيوعية وإنضم إلى صفوف الثوار بصورة فردية[3].

4- إتحاد الشعب الجزائري:

شكل رفض البرلمان الفرنسي لمشروع بلوم فيوليت ضربه قاسية تلقاها فرحات عباس من فرنسا فاضطر إلى إعادة تصحيح موقفه الإندماجي فانفصل عن أبناء جلول وأعلن عن تأسيس حزب إتحاد الشعب الجزائري يوم 28 جولية 1938م أما شعار حزبه فهو: "من الشعب وإلى الشعب"، وركز في برنامجه على الإصلاحات الخاصة بالمجتمع الريفي الذي بقي تحت الظلم، كما نشر نداء في جريدة الوفاق دعا من خلاله المناضلين من جميع الفئات للإنخراط في حزبه حتى يكون حزبا قويا بإمكانه مواجهة قوى الإحتلال[4].

كما قام فرحات عباس في 14 مارس 1944م بإنشاء تجمع سياسي ضم مختلف التشكيلات السياسية وهو التجمع المعروف "بأحباب البيان والحرية"، وسعت إلى تحقيق الوحدة الوطنية من خلال المطالبة بإنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا و متحدة فيدراليا مع

---

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص178، 179،

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 464.

[3] بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص125.

[4] عزالدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص ص136، 137.

فرنسا[1]، وبعد حوادث 8 ماي 1945م حلت السلطات الفرنسية أحباب البيان وأعتقل فرحات عباس لكن بعد صدور قانون العفو العام في 9 مارس 1946م تم الإفراج عنه فأسس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في أبريل 1946م[2].

4- حركة إنتصار الحريات الديمقراطية:

تحتل هذه الحركة مكانة مميزة بين المنظمات السياسية التي تقوم بتأطير الجزائريين، وقد أنشئ هذا الحزب بمبادرة من مصالي الحاح ويعتبر إمتداد لنجم شمال إفريقيا (1926-1937م) وحزب الشعب الجزائري (1937-1939م) وكلاهما وقع حله ومنعه من طرف السلطات الفرنسية ولقد إستطاعت هذه الحركة أن تحصل على تأييد القوى الشعبية وذلك بتبنيها مطلب الإستقلال[3]، لكن هذه الحركة تعرضت إلى أزمة داخلية أدت إلى نشوب خلافات بين أعضائها وإنقسامها أثناء عقد مؤتمر حزب الشعب وحركة الإنتصار يوم 4- 5- 6 أبريل 1953م الذي ضم 60 عضو من مختلف أنحاء الوطن، حيث وقع خلاف بين جماعة مصالي واللجنة المركزية حول تسيير الحزب، فإنقسم الحزب إلى[4]:

- ❖ مصاليين: يرون أن يكون مصالي الحاج ذو الصلاحيات في إعطاء الأوامر والقرارات.
- ❖ مركزيين: برئاسة زيغود يوسف، يرون وجوب الإستشارة الجماعية في إتخاذ القرارات.
- ❖ الثوريون: هم مجموعة من أنصار المنظمة الخاصة منهم بوضياف بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، محايدون لم ينظموا لا للمصاليين ولا للمركزيين، حيث عقدوا

---

[1] شيخ بوشيخي، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص159.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص463.

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المحاض، تر: نجيب عباد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص11.

[4] عمار عمورة، المرجع السابق، ص184.

إجتماع يوم 23 مارس 1954م نتج عنه تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل(C.R.U.A)[1].

ووضعت هذه اللجنة هدفا واضحا وهو البحث عن الحلول للمشاكل العالقة التي باتت تهدد الحزب لكنها لم تفلح في تحقيق الهدف الذي وجدت منه هذا ما أدى إلى فتور نشاطها في المرحلة الأولى ليتوقف نهائيا خاصة بعدما ظهرت مجموعة ال22[2].

5- إجتماع مجموعة ال 22:

لقد إنبثق هذا الإجتماع عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي قام أعضائها بتكثيف الإتصالات بالإطارات السابقة في المنظمة الخاصة قصد البحث عن مخرج من الأزمة الخانقة التي تقود إلى توسيع شقة الخلاف، وبالتالي تفجير الوضع إذ لم تعالج فورا، وهكذا إتفقت نخبة من المنظمة الخاصة على خوض غمار الثورة المسلحة على نظام الإحتلال الفرنسي والبدء الفعلي في التخطيط لدخولها، وقد دعت هذه النخبة الى عقد اجتماع خاص سري لا يحضره الى إطارات المنضمة الخاصة الموزعة داخل البلاد[3].

وبناء على ذلك إجتمع مجموعة ال22، في 25 جوان 1954م بمنزل المناضل «إلياس دريش»[4]، بحي المدينة "كلوصالمبي سابقا"، لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتفجير الثورة المسلحة، وإسترجاع السيادة الوطنية وطرد الإستعمار الفرنسي، وقد ترأس هذا الإجتماع

---

[1]بشير بلاح، المرجع السابق، ص476.

[2]محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، ط خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007، ص23.

[3]عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص167.

[4]إلياس دريش: ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم حركة إنتصار الحريات الديموقراطية وكان من المناضلين النشيطين، والثقة على مستوى العاصمة ولهذا اختير منزله بالمدينة ليحتضن الإجتماع التاريخي لمجموعة الاثنين والعشرين، أنضر: آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية، دار المسك، الجزائر،2008، ص278.

التاريخي "مصطفى بن بولعيد"[1]، وكان أغلب الحاضرين في الإجتماع من المناضلين السابقين في المنظمة الخاصة وملاحقين من طرف الإدارة الفرنسية كما أنهم كانوا يمثلون مناطق الوطن بإستثناء منطقة القبائل[2]، وبرز أثناء النقاش موقفان: موقف يطالب بالمرور حينًا إلى العمل الثوري، وموقف ثاني يصادق على المرور إلى العمل الثوري ولكن مع اختيار الوقت المناسب لذلك[3]، وإنتهى الإجتماع بالمصادقة على اللائحة التالية[4]:

1. إدانة انقسام الحزب والمتسببين فيه.
2. الإعلان عن عزيمة مجموعة من الإطارات على محو أثار الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية بالجزائر من الإنهيار.
3. ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية.

وتمت المصادقة على اللائحة في إجتماع 22 تتضمن قرار الشروع في الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية ولتحرير الجزائر وإنقاذ الحركة الثورية الجزائرية من الإنهيار[5]، وتنتهي اللائحة بالجملة التالية: "أن الاثنين والعشرين يكلفون المسؤول الوطني الذي سينتخب، بتكوين قيادة مهمتها تنفيذ مقررات هذه اللائحة"[6] .

---

[1]وزارة المجاهدين، من يوميات الثورة الجزائرية 1954- 1962، المتحف الوطني للمجاهد، قالمة، 1999، ص5.

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص168.

[3]بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954، دار النعمان، د م ، 2012، ص155.

[4]المياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2005- 2006، ص ص34،33.

[5]بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص156.

[6]عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947-1954)، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص457.

6- إجتماع مجموعة ال 6:

إنبثقت من هذه المجموعة لجنة قيادية ضمنت خمسة أعضاء برئاسة محمد بوضياف كمنسق عام، ثم انضم إليهم كريم بلقاسم في جويلية وأصبح العضو السادس، ومنه أصبحت تدعى بلجنة الستة واجتمع القادة، في يوم 23 أكتوبر 1954م برايس حميدو" Pointe Piscade" سابقا (العاصمة) وهم: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، ديدوش مراد، كريم بلقاسم[1].

وخلال فترة الإعداد ضمت اللجنة إليها لتمثيلها بالخارج ممثلي حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية (ح.إ.ح.د) بالقاهرة وهم: محمد خيضر، حسين آيت أحمد، بن بلة. وهكذا نجد أن أعضاء لجنة الإعداد يكثفون من تحركاتهم وإجتماعاتهم وإتصالاتهم داخل البلاد وخارجها[2]، وفي نفس الصدد شرعت لجنة الستة في بداية شهر سبتمبر 1954م بعقد إجتماعات لدراسة كيفية التحضيرات المادية والمعنوية والخطط الإستراتيجية وأنواع التنظيم، وفي إجتماع 24 أكتوبر 1954م في منزل (مراد بقشورة) إتفق القادة على نص بيان أول نوفمبر 1954م، والتأكيد على ساعة الصفر كموعد لتفجير الثورة الجزائرية، وخلص القادة الستة في النهاية إقرار جملة من المبادئ وهما[3]:

أولا: اللامركزية في المبادرة والقرار بسبب شساعة المساحة الجغرافية من جهة وضعف الإمكانيات من جهة ثانية، ومن جهة أخرى لدواعي أمنية فلا يمكن أن تنصب هيئة مركزية للقيام بقيادة العمل المسلح، فتركت حرية العمل والمبادرة لكل منطقة وولاية.

---

[1] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص14.

[2] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث، الجزائر، 1985، ص249.

[3] سهام بن غليمة، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية مابين 1954-1958 بين التخطيط الإستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص ص45، 46.

ثانيا: أولوية الداخل على الخارج وهو مبدأ عادل في جوهره، فالقرارات المتخذة تصدر عن الداخل لأن المناضلين في الداخل هم الذين على دراية جيدة بما يدور حول ساحة القتال ومن غير العدل القيام باتخاذ القرارات دون موافقة أولئك الذين ظلوا يقاتلون من أجل الأرض[1].

ثالثا: تم الإتفاق على تاريخ إندلاع الثورة حيث كان مقررا يوم 15 أكتوبر ولكن بعد إنتشار الخبر الذي كان سريا للغاية تقرر تأجيله إلى الفاتح من نوفمبر 1954م وهذا التاريخ يتزامن مع عيد القديسين، حتى ينشغل الجيش الفرنسي بهذا الحدث أكثر من أي وقت آخر ويسهل على المناضلين التحرك بسهولة ، وقد كان هذا اليوم مقترحا من طرف ديدوش مراد[2].

ومن ناحية توزيع المسؤوليات والتسيير في داخل الجزائر قسمت المناطق كالتالي[3]:

المنطقة الأولى: بقيادة مصطفى بن بولعيد (ونائبه بشير شيهاني).

المنطقة الثانية: بقيادة مراد ديدوش (ونائبه يوسف زيغود).

المنطقة الثالثة: بقيادة كريم بلقاسم (ونائبه عمر أوعمران)

المنطقة الرابعة: بقياده رابح بيطار (ونائبه بوجمعة سويداني).

المنطقة الخامسة: بقيادة العربي بن مهيدي (ونائبه عبد الحفيظ بوصوف).

المنطقة السادسة: سيتم تعيين قيادها في وقت لاحق.

وبعد تقسيم المناطق وتعيين مسؤوليها أصبح القادة التاريخيون على أهبة الإستعداد للشروع في الكفاح المسلح وآن الأوان لوضع اللمسات الأخيرة لتفجير الثورة، وتقرر تسمية المنظمة السياسية "جبهة التحرير الوطني"(ج.ت.و)، Front de Libération nationale

---

(1)Mohamed Boudiaf, La préparation du premier Novembre 1954, 2eme édition, Dar EL Nouamen, Alger, 2011, p75.

(2)سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص48.

(3)Salah Ferkous, Aperçu De l'histoire Des L'Algérie des phéniciens a' L'indépendance 814 AV. J. c. / 1962, Dar EL- Ouloum, Annaba, 2007, p259.

(FLN)، والمنظمة العسكرية "جيش التحرير الوطني" (ج.ت.و)، Armée de Liberation nationale (ALN)[1].

وفي النهاية إختتم الأعضاء الستة إجتماعهم بصورة تذكارية في شارع (لامارن) باب الواد بعدما ضبطوا الأهداف الموضوعة المقرر ضربها في ليلة الفاتح نوفمبر، وقبل إفتراق الزعماء الستة وإلتحاق كل واحد منهم بمنطقته لإشعال فتيل الثورة خصصوا موعدا في جانفي 1955م لدراسة التطورات وتقييم النتائج والتخطيط للمستقبل، غير أن تسارع الأحداث والرد العنيف من طرف الاحتلال الفرنسي حال دون تحقيق هذا الموعد، وهكذا كان إجتماع 23 أكتوبر بالنسبة للثلاثي (بوضياف محمد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط) بمثابة وداع أبدي لثلاثي(ديدوش مراد، بن بولعيد، بن مهيدي)[2].

[1]محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط2، دار النعمان، الجزائر، 2001، ص68.

[2]عبد السلام كمون، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2012-2013، ص109.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

1. الزراعة:

لا يمكن دراسة الثورة الجزائرية وفهمها دون التطرق للوضع الاقتصادي السيء الذي كان يعيشه الجزائريون، فلقد تغيرت بنيته التنموية منذ أن حطت أقدام الفرنسيين على الأرض الجزائرية، ففرنسا سخرت كل أنواع الاستغلال والمصادرة على موارد الجزائريين سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية وحولت الشعب الجزائري إلى أداة لخدمة اقتصادها الرأسمالي وتوسيع شبكاتها الإنتاجية ودائرة التموين التي انهارت خلال ال ح.ع.2[1].

فالقطاع الزراعي يعد أكثر الأنشطة حيوية وإستقطابا لفئات المجتمع، ومن أهم المقومات التي يبنى عليها الإقتصاد الجزائري، وقد قام الأوروبيون بالاستيلاء على نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة، فالإحصائيات تبين أن 72% من الأهالي الجزائريين كانوا يعيشون على نمط الزراعة التقليدية ويتعاملون مع الأرض كمصدر أساسي لرزقهم، مقابل 16% من الأوروبيين، وتقدر مساحة الأرض التي يملكها المستوطنين الأوروبيون بـ: 119 هكتار[2]، بينما كان متوسط ملكية الجزائري صاحب الأرض الفعلي لا يتجاوز 14 هكتار، ويوجد هناك أقل من 26000 مزارع أوروبا يملك 2,6 هكتار للمزارع الواحد، و4 ملايين من الأراضي القاحلة مقسمة على 800,000 فلاح جزائري بمتوسط 5 هكتارات للمزارع الواحد[3]، وفي هذا المجال تشير الإحصائيات أن الجزائريين كانوا يعيشون في تخلف مدقع حيث أن معدل الدخل الزراعي للفلاح الجزائري كان خلال سنة 1954م لا يتعدى

---

[1] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة، الجزائر، 2009، ص41.

[2] مصمودي بن عزة، استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية 1958-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1830-1962، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص3.

[3] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص187.

22,000 فرنك سنويا، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المزارع الجزائري كان يملك أقل دخل مالي مقارنة بالمزارع الأوروبي، بينما كان متوسط دخل الفلاح الأوروبي يتجاوز 78,000 فرنك سنويا[1].

وعلى هذا الأساس وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو وأن تعسفات الإستعمار وعمليات الإغتصاب التي قام بها والتي تعرضت لها كافة أنحاء الوطن وكذلك روح الإنتهازية للمستعمرين الإستغلالية كل ذلك نتج عنه إبعاد الفلاحين الجزائريين على الإدارة في مجال الزراعة لتحويل معظمهم إبعاد للفلاحين الجزائريين عن الإدارة في مجال الزراعة لتحويل معظمهم إلى آلات يتم تسخيرها لخدمة المستغلين الأوروبيين من جهة، لتزويد المزارعين الفرنسيين بما يحتاجونه لتحسين منتوجاتهم ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية[2]، وقد إستولت الإدارة الفرنسية على ملايين الهكتارات التي هي من أفضل الأراضي الموجودة في الشمال بجانب الموانئ، بينما تم طرد الفلاحين الذين نزعت منهم أراضيهم وجرى إفقارهم إلى المناطق الجبلية لإستصلاح أراضي قاحلة[3].

ويتضح من الجدول التالي لتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة عام 1954م، 73% من الفلاحين الجزائريين كانوا يمتلكون أقل من 10 هكتارات والفرق جلي بينهما مقارنة بمساحة الأراضي التي يملكها الأوروبيون[4]:

---

(1) Slimane cheikh, L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, Alger: o.p.u, 1982, p169.

(2) العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص41.

(3) عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية 1958-1999، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2001، ص69.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص372.

المساحة	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة
40,000 هـ	8,000	1,850,000 هـ	391,000	10 هـ أو أقل
209,000 هـ	7,000	3,013,000 هـ	118,000	10- 50 هـ
360,000 هـ	4,000	1,108,000 هـ	17,400	50- 500 هـ
1,202,000 هـ	5,000	1,108,000 هـ	5,000	100- 500 هـ
963,000 هـ	9000	414,700 هـ	600	أكثر من 500 هـ
2,720,000 هـ	24,900	7,612,100هـ	532,000	المجموع

وفيما يتعلق بالأراضي الطبقة العليا الريفية في الجزائر سنة 1954م كانت هناك 84,99 ضيعة، معدل مساحة الواحدة 200 هكتارا وأدخل عليها أعيان الريف شيئا فشيئا الوسائل الحديثة، لكن تسييرها لم يكن يخضع تماما النمط الرأسمالي، فالعمال الفلاحون الذين يعملون عندهم كانوا يعملون مجانا مقابل منحهم أرض يزرعونها أو كميات من المؤونة السنوية[1].

وناهيك عن ذلك كان الأوروبيون يملكون 22037 ضيعة تقدر مساحتها ب 2726000 هكتارا، يمثل إنتاجها 66% من مجموع الإنتاج الفلاحي و55% من إجمالي الإنتاج الزراعي الجزائري وهو موجه للتصدير بقيمة 93 مليار فرنك في حين أن الإستهلاك المحلي من المجموع الإنتاج الفلاحي لا يتعدى 04%[2]، و لقد إعتمد الإقتصاد الفرنسي إلى حد كبير بزراعة الكروم وإنتاج الخمور والعنب بالدرجة الأولى التي إكتسحت المجال الزراعي وهذا على حساب زراعة الحبوب التي يحتاجها الجزائريون لغذائهم الرئيسي، وتمثل مساحة إنتاج الحبوب عند الأوروبيون 28% من المساحات العامة، وتنتج 44% من إجمالي

[1]محمد حربي، المصدر السابق، ص86.

[2]رشيد مياد، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير1900-1954، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة، الجزائر، 2014-2005، ص ص40- 43.

الإنتاج العام، وبلغ إنتاجها ذروتها خلال عام 1954م وحققت زراعة الخضر والحمضيات تقدما هائلا بالنسبة لهم وإرتفع إنتاج الحمضيات إلى 340 طن عام 1954م، وقدرت قيمتها بستة مليارات فرنك[1].

ومن جهة أخرى كانت الجزائر مصدر الخيرات والثروة حيث نجد إنتاجها وفير المحاصيل الزراعية والفواكه والزيتون والتي تحقق تأمين غذائي وقومي ومساهمة عالمية[2]، وإستنادا على ذلك كان في عام 1954م، 133 جمعية زراعية للتعاون والإدخار موزعة كما يلي: 81 في زراعة الحبوب و 46 في غراسة الأشجار وستة للواحات الصحراوية، وتعطي مساحة 258 ألف هكتار وتهتم كما هو مقرر بعدد 201 فلاح، أما شركة المؤسسة للعناية بتربية المواشي فلم تكن تعتني إلا بعدد 103 ألف زراعي[3].

2- الصناعة:

لم تشهد الجزائر تطورا بالقطاع الصناعي ولم تكن في الجزائر إبان فترة الإحتلال صناعة ذات أهمية لأن الإستعمار الفرنسي حارب التصنيع البلاد بكل قوة حتى تبقى مفتوحة في وجه الصناعة الفرنسية وترتكز جهود الإستعمار في هذا القطاع على إستنزاف الثروات الباطنية الجزائرية وتوجيهها إلى فرنسا على شكل مواد خام لتمويل المصانع الفرنسية وإبعاد المسلمين عن الخبرة الصناعية[4].

وبعد الغزو أهملت الصناعة في الجزائر في تصدير المواد الأولية واذ ما كادت الثورة تندلع حتى إختفت صناعتنا التقليدية وصارت الجزائر تستورد كل شيء تقريبا وإختفت

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص48.

[2] فرحات عباس، ليل الإستعمار، تر: فيصل الأحمر، ط خ وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2010، ص60.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص57، 58.

[4] محمد لحسن أزغيدني، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص25.

مصانع الأسلحة والبارود وورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة والتي أصبحت سنة 1954م حوالي 600 الف طن من الفوسفاط[1]، ثم ليصعد إلى حوالي واحد مليون طن سنة 1955م ويباع منه سنويا نحو 800 طن ونصف مليون طن من الحديد و 400 ألف طن من الفحم...إلخ[2].

هذا وبينما بدأت بعض الأصناف من الصناعة التقليدية تختفي (النحاسيات) بدأت تظهر حرف صناعية عصرية جديدة لتحل محلها وعلى سبيل المثل: السباكة والتجارة والميكانيكا والكهرباء وغيرها...غير أن هذه الصناعة الحرفية بالرمل إنشاء مراكز للتعليم بدون وسائل كفيلة بتطويرها[3]، فإن إحصائيات عام 1954م تأكد حقيقة مذهلة وهي أن 92% من القروض ذهبت إلى 65,000 مؤسسة صناعية أوروبية في حين تلقت 375 مليار فرنك قديم، بينما تلقت 100 مؤسسة جزائرية 33 مليار فرنك قديم مما يعني أن أغلبية النشاط الصناعي يبقى تحت سيطرة الأيادي الأوروبية[4].

وفي مجال التوظيف لم يكن يحصل على راتب شهر سوى 375 الف عامل من الجزائريين بينما وصل عدد الأوروبيين الذين يحصلون على راتب شهر إلى 250 ألف عامل وهذا خلال عام 1954م[5].

---

[1]محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962، ج2، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص ص19، 20.

[2]رشيد مياد، المرجع السابق، ص82.

[3]حسينة حماميد، المستوطنون الاوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص ص73، 74.

[4]ميسوم بلقاسم، "سياسة فرنسا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930-1954"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 06، جوان 2013، جامعة بسكرة، الجزائر، ص62.

[5] بن عزة مصمودي، المرجع السابق، ص3.

فإن الهيكلة المهنية للأوروبيين أغلبيتهم من السكان المدن 340% منهم يعملون في القطاع الصناعي كإطارات وعمال وحرفيين و 50% في قطاع الخدمات ما بين موظفين وأصحاب مهن حرة وتجارية وكان الأوروبيون يوفرون 93% من الإطارات العليا، 83% من الفنيين، 86 من أعوان الوظيفة العمومية، أما العمل غير المختص فكان من نصيب الجزائريين الذين كانوا يشكلون 95% من العمال اليوميين، و68% من العمال قليلي الاختصاص، و17% من الفنيين و7% من الإطارات العليا[1].

وفشلت سياسة التصنيع في الجزائر لكونها واجهت معارضة كبار الفلاحين والدوائر التجارية والمالية الفرنسية لجعل الجزائر بلدا زراعيا، وسوقا تجارية ومصدر ثروة مكملة للإقتصاد الفرنسي، إذ كما صرح مدير الشؤون الإقتصادية للإدارة العامة الفرنسية بالجزائر قائلا: «ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر لأن ذلك يضعنا بصفة مستمرة في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية[2]، وهذا أدى إلى إفلاس الحرفيين وإغلاق محلاتهم ووحداتهم الصناعية نتيجة لجملة الإحتكارات التي قامت بها السلطات الفرنسية في مختلف البنى الصناعية وعليه فمن الصعبة إقامة صناعة تنافس الصناعة الفرنسية[3].

3-التجارة.

لم يكن الوضع بأفضل حالا في النشاط الاقتصادي الآخر وهو التجارة وذلك بسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، لأن طبيعة الحال

---

[1]محمد حربي، المصدر السابق، ص ص90، 91.

[2]محمد غربي، الأوضاع الإجتماعية والثقافية في عمالة وهران 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015، ص156.

[3]حرية ومان، الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة الدعم المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 المغرب وتونس نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د، في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017، ص123.

الجزائر لم تقتصر في نشاطاتها الإقتصادية على الفلاحة والصناعية فقط بل كانت توجه اهتماماتها على التركيز على نظمن تجارية داخلية وخارجية دقيقة[1].

وبطبيعة الحال لم تكشف الإدارة الفرنسية بسلب الأراضي فقط، بل قامت باحتكار التجارة وذلك بتصرفها المطلق في نتاج القطر الجزائري، بحيث كانت التجارة الداخلية والخارجية في يد الأجانب، ورغم تصرفهم الكلي إلا أن الميزان التجاري الجزائري شهد عجزا مستمر جراء الصفقات الخاسرة، فقد كانت الواردات سنة 1954م تقدر بـ: 218 مليار فرنك والصادرات لم تتعدى 140 مليار فرنك فقط [2].

وبناءا على ذلك سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائرية وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الأهلية، وقد أحتكر النقل البحري وحده عشرة شركات فرنسية، وصار 70% من صادرات الجزائر تذهب إلى فرنسا، و33% من وارداتها تأتي من فرنسا وأصبحت الجزائر تلعب دورا هاما في ازدهار الإقتصاد الفرنسي وتحتل المرتبة الثالثة بعد الو.م.أ وألمانيا في شراء الصادرات الفرنسية، أما في عام 1955م فقد ارتفعت واردات الجزائر من فرنسا إلى 76% من المعادن والمنتوجات الزراعية، وتسبب هذا الوضع بالنقص في مجال المدفوعات التجارية، فعلى سبيل الحصر إستوردت الجزائر عام 1954م بقيمة 218,4 مليار وصدرت بقيمة 140,2 مليار فرنك قديم، وبلغ العجز مليار فرنك[3].

وكان القانون الفرنسي يفرض على الجزائر عدم مباشرتها في أي عملية نقل بحري للأشخاص أو البضائع إلا على السفن الفرنسية إحتكارا لوسائل النقل الخاصة بالتجارة

---

[1]أسامة مساعد صاحب منعم، "الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مج4، ع3، د س ، ص226.

[2]ميسوم بلقاسم، المرجع السابق، ص63.

[3]يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص49، 50.

الخارجية فإن فرنسا كانت تمثال الجزائر، فالمنتوجات الجزائرية لا تنسب للجزائر بل لفرنسا، ولقد كانت هذه السياسة التجارية المتبعة ضربا الإقتصاد الجزائري وقالت لسمعة الجزائر في الخارج بالرغم من أن البلاد الجزائرية كانت سبب وجود التجارة[1]، وكان هناك 120 عامل مستقل جزائري غير زراعي يمثلون التجار، والحرفيين الصغار و الذين ينتمون إلى حوالي 100 ألف مؤسسة أهلية تستخدم حوالي 30 ألف شخص، وتربح حوالي 33 مليار فرنك في العام بينما هناك 65 مؤسسة أوروبية تربح في العام 3مليار فرنك [2].

وعليه فالجزائر تعتبر أفضل زبون لفرنسا لأنها مدمجة في التنظيم المالي و الاقتصادي للمتروبول، كما أن فرنسا تعتبر أفضل ممون مورد للجزائر: 73,6% من الواردات الفرنسية نحو الجزائر مقابل 70% من الصادرات، وكان هذا على حساب تجارتها مع الدول الأخرى لأن تجارتها الخارجية في تدن مستمر [3].

[1] ميسوم بلقاسم، المرجع السابق، ص63.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص56.

[3] حسينة حماميد، المرجع السابق، ص68.

المبحث الثالث: الأوضاع الإجتماعية والثقافية.

بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م إنقسم المجتمع الجزائري إلى فئتين الفئة الأولى تتمثل في العناصر الأوروبية أي المعمرين الذين إمتازوا بحماية الإدارة الفرنسية لهم، فاحتلوا المراكز الإجتماعية الممتازة، أما الفئة الثانية فهي تتكون من الجزائريين الذين يحتلون المركز الأدنى من السلم الإجتماعي والمحرومين من كل شيء[1].

وتشير الإحصائيات إلى تزايد عدد السكان المسلمين، فبعد أن كان عددهم 5150000 عام 1931م، إرتفع عددهم ليصل إلى 8450000 في عام 1954م وبلغ معدل إزديادهم 2,15% في نفس السنة، وهذا زاد الخلل في التوازن، فالنمو الديمغرافي السريع يتطلب إقتصاد قوي[2]، فبعد أن تمركزت الملكية بيد الأقلية الأوروبية صار الكولون هم أصحاب الأرض، بينما الجزائريون مستأجرون في بلادهم بعد أن كانوا أصحاب أراضيهم، وهذا ما أدى إلى تفكيك المجتمع الجزائري وفقره بسبب إستيلاء المعمرين على أراضيهم وأملاكهم[3]، حيث تشتت حياة أكثر من سبعة ملايين جزائري وإنحصرت مواردهم في أراضي لهم في المناطق الزراعية، فإنتشرت البطالة بشكل كبير وإضطر العمال المزارعون إلى الهجرة شبه الجماعية إلى المدن[4].

وتماشيا مع ما تم ذكره فإن عدد كبير من العائلات الريفية قصدوا المدن بحثا عن العمل وإستقرت إما في الأحياء العربية أو في النواحي المجاورة وذلك في ظروف سكنية مزرية، حيث سكنوا في أكواخ مصنوعة من الألواح القصديرية تتراوح مساحة الكوخ ما بين

---

[1] ميسوم بلقاسم، المرجع السابق، ص64.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص129.

[3] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص ص254- 256.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص52.

10 و15 مربعا يأوي عائلة بأكملها ويتراوح عدد أفرادها بين أربعة وخمسة أشخاص، ولا يوجد بهاته الأحياء أي مرفق من المرافق الصحية فلا مجاري ولا مياه معدنية ولا كهرباء[1].

والجدير بالذكر لقد إنتشرت البطالة بشكل مروع وتزداد يوما بعد يوم فلا توظيف في دوائر الحكومة، ولا عمل في الحقول، ونتيجة لهذه السياسة أصبح عدد البطالين والفقراء الجزائريين يفوق أربعة ملايين نسمة أي ما يقارب نصف مجموع الشعب الجزائري[2]، وحتى الأشخاص الذين حالفهم الحظ في العثور على عمل فبمقابل أجر منخفض جدا، إذا نجد أجر اليوم 390 فرنك بينما الأجور في فرنسا ما بين 890، و1107 فإنخفاض الأجور بطبيعة الحال يجعل القدرة الشرائية شبه منعدمة خاصة مع غلات أسعار المواد الغذائية وأسعار الألبسة والأقمشة ضف إلى ذلك أن كل عامل يعول في أغلب الأحيان عائلة كبيرة العدد وليس في عمله ضمان اجتماعي[3].

إلى جانب ذلك نجد الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى، هناك هجرة إلى أوروبا وفرنسا خاصة حيث بلغت أقصاها عام 1954م، حيث هاجر 300 ألف شخص واحتكوا بالأوروبيين وعانوا من مشاكل وعراقيل كبيرة لا تطاق[4]، ولا بد من الإشارة إلى أن السبب الإقتصادي يعتبر من أهم الأسباب التي دفعت إلى الهجرة نحو أوروبا وفرنسا خاصة، وذلك يعود إلى إنخفاض أجور العمل في الجزائر وارتفاعها بفرنسا بالإضافة إلى قلة عروض

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص ص211، 212.

[2] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر منذ عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م-1962م) دار العلوم، عنابة، 2003، ص255.

[3] رشيد مياد، المرجع السابق، ص ص127- 129.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص57.

العمل، وكبر حجم الأسرة فكثير من الأفراد لم يستطيعوا رفع مستواهم الإجتماعي نظرا لدخلهم الضعيف[1].

والجدير بالذكر أن الجزائر عاشت مأساة إجتماعية حقيقية بسبب المستوى المعيشي المتدني الذي أثر على معظم سكان الجزائر، حتى أصبح الفقر شبحا يخيم على سمائهم وأصبح هم هؤلاء الجزائريين الأساسي هو توفير القوت اليومي لعائلاتهم، فأغلب السكان يعانون من الجوع ويكتفون بالماء وخبز الشعير أما الكسكس واللحم فيعتبران من أطعمة العيد واستمرت هذه الحالة إلى إندلاع الثورة[2].

ولم تكن مشكلة البطالة هي المشكل الوحيد الذي عرفته الجزائر في الميدان الصحي هو الآخر لم يسلم من عنصرية الإستعمار حيث حرم الجزائريين من العلاج والدواء كما نقل الإستعمار أمراضا لم تكون موجودة من قبل مثل: مرض الزهري والسل، فكان عدد الجزائريين المصابين بداء السل يعادل خمس مرات عدد المصابين الأوروبيين وتسببت في موت الكثير من الأشخاص[3]، جراء إنعدام الرعاية الصحية إلا في المدن و التجمعات الحضرية التي يكون فيها كثافة سكانية أوروبية مثل: الجزائر ووهران وقسنطينة، التي يوجد بها حوالي 1145 طبيب بينما باقي الجزائر يوجد بها 350 طبيب، أما المستشفيات عددها حوالي 149 مستشفى وكانت تعاني من قلة الأجهزة الطبية هذا ما جعل أغلبية الجزائريين يلجؤون إلى الوسائل التقليدية لمعالجة مرضاهم[4].

---

[1] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، ط خ وزارة المجاهدين، 2008، ص ص153، 154.

[2] قريشي محمد، الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة الكبرى 1945-1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص ص34- 36.

[3] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص377.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص4- 47.

وأثر الوضع المعيشي وتدهور الوضع الصحي على حالة السكان حيث كانت الأمة مريضة، فمرض السل تجاوز حاملوه 400,000 حالة بينما يوجد في فرنسا 900 مستوصف لعلاجه ولم تتوفر في الجزائر إلا 28 مستوصف[1].

ومن الأمراض الأخرى التي سجلت في العملات الثلاثة قسنطينة، الجزائر، وهران. نجد التيفوس، الدفتيريا، الحمى التيفوئيد، الجذري، وهذا راجع إلى إنعدام النظافة وقلة الماء الصالح للشرب وحتى السكن واللباس مما أدى إلى تدني المستوى المعيشي[2]، وعليه فإن حالة الفقر التي يعاني منها الشعب الجزائري بمختلف فئاته إجتماعية ترجع إلى اختلال التوازن بين النمو السكاني وتناقص الإمكانيات المادية في ظل اللامبالاة والتجاهل التام للإدارة الفرنسية[3].

أما الوضع الثقافي في الجزائر لم يختلف عن باقي الأوضاع حيث كان متدنيا بسبب سياسة الحرمان واللامساواة التي طبقتها الإدارة الفرنسية لمنع الجزائريين من التعليم، لإعتقاد هذه الإدارة بأن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الإحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية[4]، وعليه قامت بهدم المساجد التي يتم فيها التعليم ووجهت ضربات للغة القرآن فحرم تعليمها، وأغلقت الزوايا التي كانت عبارة عن جامعات وبهذا صارت الإحصائيات تشير إلى 19% فقط الجزائريون متعلمون يدخل في هذه النسبة من يحسن القراءة والكتابة سواء بالعربية والفرنسية[5]، فبعد مجاز 08 ماي 1954م قامت السلطات الاستعمارية بغلق عدد كبير من المدارس العربية، وأصدرت أمرا يوم 12 جويلية 1945م بفرض على معلمي

---

[1] ميسوم بلقاسم، المرجع السابق، ص66.

[2] زهرة يوسفي، "السياسة الإجتماعية الفرنسية إتجاه الجزائريين مابين 1954-1962"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، مج 1، ع1، جويلية 2021، ص ص69، 70.

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص52.

[4] نفسه، ص ص47، 48.

[5] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص44.

اللغة العربية أن يكون ممن يحسن اللغة الفرنسية وبما أن أغلبية لا يحسنون اللغة الفرنسية من المدارس وتعطيل تعليم اللغة العربية وعلومها وثقافتها للأطفال والتلاميذ الجزائريين[1].

وبطبيعة الحال تسبب هذا في إنتشار الأمية بشكل كبير في أوساط الشعب الجزائري وقدرت نسبتها 94 % من الرجال و 96% من النساء، مما أدى إلى إنتشار البدع والخرافات والعادات السيئة في أوساط الأميين خاصة في الأرياف[2]، فبقدر ما كان المعمرون يستفيدون من بناء المدارس وتلقي العلم والمعرفة، وبقدر ما كان الجزائريون يعانون من سياسة التجهيل والأمية فمن خلال إحصائيات 1954م يتبين أن نسبة الأمية قدرت بنحو 90% كما أن الأطفال في عمر الدراسة محرومين من التعليم[3].

فإحصاء عام 1954م يبين لنا أن هناك قرابة مليوني طفل جزائري هم في سن الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 14 سنة، لكن المدرسة الفرنسية لم تستقبل من هذا العدد سوى نسبة ضئيلة جدا أقل من 10%[4]، بينما الأطفال الفرنسيون في سن الدراسة كلهم يقبلون في المدارس حيث تجمع المصادر بأن الأطفال الجزائريون عند بلوغهم سن الدراسة لا يجدون سوى مقعد واحد لكل خمسة ذكور، ومقعدا واحد لعدد يتراوح ما بين ست عشرة و ست وسبعين فتاة معنى ذلك أن طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثين كان يمكن لهما أن يدخلا المدرسة سنة 1954م[5].

---

[1]يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص ص380، 381.

[2]عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص187.

[3]صالح فركوس، المرجع السابق، ص255.

[4]جمال قنان، المرجع السابق، ص231.

[5]محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص21.

وتجدر الإشارة إلى أن الأطفال الذين شاءت الظروف أن يتعلموا من أبناء الشعب الجزائري لم تكن مدارسهم شبيهة بمدارس أبناء الأوروبيون التي لم تختلف عن المدارس الموجودة في فرنسا في جميع اللوازم الدراسية[1].

ولقد كانت هذه حالة التعليم الابتدائي لدى الأهالي، فإننا نجد فقط عدد قليلا منهم تمكنوا من مواصلة تعليمهم للمرحلة الثانوية، حيث لم يتجاوز عددهم 6226 تلميذ عام 1954م من جملة 3500 تلميذ جزائري[2]، منهم 5309 ذكور و 952 أنثى مقابل 28739 أوروبي، حيث نجد التفاوت واضح فبالنسبة للأوروبيين الذين يمثلون 10% من مجموع السكان كانت نسبتهم في التعليم الثانوي حوالي 680% بينما الجزائريون الذين يمثلون 90% من مجموع السكان كانت نسبتهم حوالي 20%[3].

وكانت المدارس الثانوية تؤهل التلاميذ للحصول على شهادة البكالوريا وهي المفتاح لدخول التعليم العالي الذي تمثله جامعة الجزائر والتي تضم أربع كليات (الحقوق، الآداب، الطب، الصيدلية، العلوم) أن شروط القبول في الجامعة شروط تعجيزية وعنصرية[4]، حيث تسمح للأوربيين بمواصلة تعليمهم العالي بنسبة واحد إلى 215 وحرم الجزائريون الذين لا يتمكنون منه إلا بنسبة 1 إلى 15705 لقلة الفائزين منهم في البكالوريا[5].

---

[1]محمد لحسن أزغيدني، المرجع السابق، ص35.

[2]رشيد مياد، المرجع السابق، ص172.

[3]مباركة زبيدي، الأوضاع الإجتماعية في الجزائر بين 1919-1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الوادي، 2013-2014، ص ص142، 143.

[4]أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص ص52، 53.

[5]عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر المعاصر، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 336.

ففي سنة 1954م بلغ عدد طلاب المستوطنين في الجامعات ما يقارب الخمسة آلاف، بينما لم يتجاوز عدد الطلاب الجزائريين الخمسمائة طالب، والجدول التالي يبين توزيع الطلبة المسلمين والمستوطنين في جامعة الجزائر العاصمة سنة 1954م[1]:

الكليات	الأوربيون	المسلمون
الحقوق	1713	179
الطب	714	110
الصيدلية	369	34
أداب	1175	172
علوم	762	62

كما تجلت السياسة الفرنسية التعليمية في التفاوت الكبير في جملة حاملي الشهادات العالية للمتخرجين من الجامعة من أطباء صيادلة وأطباء أسنان، ففي سنة 1954م كانت الإحصائيات تشير إلى أن عدد المتخرجين من الفرنسيين 2922 متخرج أما الجزائريون فكان 117 متخرج، وبهذا يكون الأوروبيون يمثلون 96% من الأطباء من مجموع 1896 طبيب، و94% من الصيادلة البالغ عددهم 664 صيدلي و 98% من أطباء أسنان من مجموع 489 طبيب[2].

أما المدارس التقنية العليا فقط كانت مغلقة في وجه الجزائريين في المدرسة الوطنية للزراعة كانت تضم 120 طالبا كلهم أوروبيون، والمدارس الوطنية الثلاث (التقنية، التجارية، الصناعية) تضم 355 طالبا منهم 9 جزائريون[3]، حيث كان عددهم محدود جدا بسبب الصعوبات التي تضعها الإدارة الفرنسية في طريقهم عندما يحاولون الالتحاق بها، وذلك من أجل حرمانهم وعدم تمكينهم من تعليم المهن والحرف الهامة التي تكفل لهم ولأسرتهم

[1]حسينة حاميد، المرجع السابق، ص97.

[2]الغالي غربي، المرجع السابق، ص49.

[3]محمد لحسن أزغيدني، المرجع السابق، ص36.

المستقبل الزاهر لبلادهم الخبرة والكفاءة[1]، إلا أن الحركة الوطنية الجزائرية وفي مقدمتها جمعية العلماء المسلمين لم تبقى مكتوفة الأيدي حيث عملت على توعية الشعب وأخذت على عاتقها الدفاع والمحافظة على الشخصية الجزائرية[2].

ولعبت الحركة الوطنية دورا كبيرا في إخراج هذه الأمة من زيغ الاستعمار وضلاله، والدفاع عن الدين الإسلامي ومبادئه في الوقت التي كانت فيه فرنسا تشجع على الرذيلة والفساد وكل أنواع الإنحراف[3]، وهكذا فمنذ بداية الإحتلال سعى المستعمر الفرنسي إلى سياسة تهدف الى نشر الجهل وخلق الأمية في أوساط الشعب الجزائري، ولقد حقق نجاحا ملحوظا في ذلك، وبحلول عام 1954م أصبح معظم الشعب الجزائري لا يعرف القراءة والكتابة[4].

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أنه إختلاف الوضع السياسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية لينتقل من العمل السياسي إلى العمل المسلح، أما الأوضاع الإقتصادية فكانت مترديه حيث تميزت بتجريد الفلاحين من أراضيهم وتقديمها للمستوطنين، مما إنعكس بالسلب على أوضاع الأهالي الإجتماعية، حيث إنتشر الفقر والبطالة بشكل كبير، ضف إلى ذلك الحالة المعيشية المنخفضة والوضع السكاني المتدهور، فهذا الوضع المأساوي أدى إلى إنتشار أمراض دخيلة لم تكن موجودة من قبل، وتسببت في موت الكثير، وهذا جراء انعدام الرعاية الصحية أما الأوضاع الثقافية في الجزائر فتميزت بوجود فوارق كبيرة بين الجزائريين و الأوربيين في عدد المقاعد المخصصة للتعليم في الأطوار الثلاثة (الابتدائي، الثانوي، التعليم العالي)، هذا ما نتج عنه إنتشار الأمية بشكل كبير في أوساط المجتمع.

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص66.

[2] محمد لحسن أزغيدني، المرجع السابق، ص38.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص256.

[4] محمد لحسن أزغيدني، المرجع السابق، ص36.

الفصل الثاني: التحولات الإقتصادية في الجزائر إبان الثورة التحريرية.

المبحث الأول: في المجال الزراعي.

المبحث الثاني: في المجال الصناعي.

المبحث الثالث: في المجال التجاري.

تعتبر فترة ما بين 1954-1962م من أصعب الفترات التي مرت على الشعب الجزائري، حيث عاش مأساة كبيرة، وذلك بسبب تبني المستوطنين لسياسة إستغلال ثروات الجزائر ونهب ممتلكاتها، والسيطرة على جل مجالات الحياة من أجل تأمين مصالحهم الإقتصادية هذ ما إنعكس على أوضاع الجزائريين حيث أصبحت كارثية في شتى المجالات، لتكون هذه الظروف وراء انتفاضة الشعب ضد الوجود الإستعماري وتفجير ثورة التحرير.

المبحث الأول: في المجال الزراعي.

تعرض الشعب الجزائري لسياسة تدميرية منذ بداية الإحتلال الفرنسي فقدم تمت مصادرة الأراضي الخصبة التي يمتلكها الجزائريين ومن ثم تشريد أهلها إلى مناطق جرداء، وكان هذا أحد العوامل الخطيرة التي أضعفت إقتصاد الشعب الجزائري خاصة وأن الزراعة تشكل القطاع الأكثر أهمية للجزائريين ومورد رزقهم الأساسي[1]، حيث بلغ إجمالي المساحة الزراعية المغتصبة من الفلاحين الجزائريين سنة 1954م حوالي 15مليون هكتار بتقريب[2].

وتميز الإقتصاد الزراعي في الجزائر بأنه إقتصاد مزدوج حيث كانت الزراعة المحلية تنقسم إلى قطاعين متمايزين إقتصاديا هما القطاع الأوروبي الحديث، والقطاع الجزائري التقليدي، فالقطاع الأول يسيطر على أجود الأراضي ويستعمل التقنيات الحديثة ومصادر تمويل توفرها السلطات الفرنسية ونتيجة لهذا حقق معدلات إنتاجية ومداخيل مرتفعة، أما القطاع الثاني يشتغل فيه الفلاحون الجزائريون في أراضي جرداء ويستعمل وسائل بسيطة مما أثرعلى مردودها الذي كان ضعيف[3].

---

[1]محمد لحسن أزغيدني، المرجع السابق، ص24.

[2]جمانة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار العرب، وهران، 2005، ص88.

[3]توفيق صالحي، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008- 2009، ص172.

وبشكل عام عند إندلاع الثورة كان الإقتصاد الجزائري متدنيا حيث وصف الأستاذ محمد العربي الزبيري حالة الفلاحة سنة 1954م بأنها متقهقرة للغاية وهذا مقارنة مع ما كانت عليه قبل الإحتلال وذلك نتيجة الإنتهاكات الإستعمار وعمليات الإغتصاب[1]، وبطبيعة الحال فهذا الوضع المتدهور الذي يعود بشكل أساسي إلى أسباب إقتصادية كالتناقص في إمكانيات الجزائريين وفي أملاكهم العقارية وصعوبة الحصول على القروض بالإضافة الى فقر التربة الذي كان له تأثير على المردود الفلاحي الخاص بالجزائريين حيث كان في ما بين 1950-1956م لا يتعدى معدل خمس قناطير في الهكتار الواحد[2].

ولقد شهد القطاع الزراعي ركودا كبيرا طوال سنوات الثورة في ظل الأحداث التي قلبت بنية الإقتصاد الإستعماري رأسا على عقب، حيث لعبت حالة إنعدام الأمن التي فرضتها الثورة دورا رئيسيا في الأزمة التي مست القطاع الزراعي، فقد تضررت النشاطات الزراعية بدرجات متفاوتة من منطقة لأخرى، وهذا رجع إلى حرب المزارع (حرق المزارع) والتي تعتبر ميدان من ميادين الحرب الإقتصادية التي إعتمدها جيش التحرير الوطني والتي إستهدفت ممتلكات المعمرين وضيعاتهم وتركزت في المناطق الريفية[3].

وبدأت عمليات حرق المزارع مع إندلاع الثورة، وإستمرت إلى غاية الإستقلال والتي تقوم على مهاجمة ضيعات المعمرين وألحقت خسائر مادية جسيمة بالإقتصاد الفرنسي حيث تم حرق المحاصيل الزراعية ومخازن التين وقطع الأشجار المثمرة والكروم خاصة، وتخريب المنشآت الحيوية كالآبار والمعدات الزراعية كالجرارات والآلات الفلاحية المختلفة، ومن جهة

---

[1]محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص329.

[2]عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص329.

[3]رضا بن عتو، "المزارع الأوروبي بالقطاع الوهراني خلال الثورة بين معضلة الدفاع عن مزرعته وإشكالية التمرد على إدارته (دراسة نماذج)"، مجلة الباحث، مج13، ع1، المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك الميلي، بوزريعة،2021، ص262.

أخرى قامت بقتل الحيوانات كالخنازير، وأخذت الخيول والمواشي والأبقار من أجل إستخدامها في النشاط الثوري، كما قاموا بأعمال تخريبية مست مصانع الخمور وورشات صناعة التبغ وحرق الغابات[1]، فبعد مرور ثلاث سنوات من إندلاع الثورة من 1954م إلى 1957م تكمن المجاهدون من تخريب 6,353 مزرعة، وتم قتل 77,963 رأس من الحيوانات. ضف إلى ذلك أنه تم القيام بكسر وإقتلاع 587,700 شجرة مثمرة[2].

ولقد سجلت الثورة إنتصارات هامة وذلك من خلال ضرب مزارع المعمرين الذي تعتبر العمود الذي يقوم عليه الإستعمار، والقضاء عليهم يعني القضاء على مشروع الجزائر الفرنسية ولهذا قامت فرنسا بتشديد الحراسة إلا أنها لم تنفع حين تم إخلاء جميع المزارع الموجودة في المناطق الجبلية ولم تبقى إلا بعض المزارع في السهول[3]، ونتيجة لحرب المزارع تراجعت اليد العاملة الأوروبية والجزائرية وهذا تنفيذا لقرارات ج. ت. و، ومقاطعة العمل في مزارع الكولون وهذا ما كلف المزارعون خسائر كبيرة نتيجة لفقدان اليد العاملة بسبب حالة الأمن، حيث إنخفض عدد المزارعين من 32952 مزارع سنة 1954م إلى 32141 مزارع سنة 1961م[4].

والجدول التالي يوضح تطور الأجور في القطاع الزراعي (بالفرنكات) خلال سنوات الثورة الجزائرية[5]:

---

[1]أحمد بلخير، الثورة التحريرية في المنطقة الرابعة والولاية السابعة (1956-1962)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1830-1962، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2015-2016، ص ص167- 169.

[2]عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، ج2، ط خ وزارة الجاهدين، 2008، ص435.

[3]المجاهد، ع63، 7 مارس 1960، ص5.

[4]رضا بن عتو، المرجع السابق، ص ص266، 267.

[5]هواري قبايلي، المرجع السابق، ص368.

السنوات	1954	1955	1956	1958	1959	1960	1961	1962
الأجور	4,27	5,25	5,61	6,39	6,69	6,91	7,06	7,32

كما تسببت حرب المزارع في تدهور الأوضاع الإقتصادية لفرنسا حين إضطرت إلى إستيراد المواد الغذائية وبعض المواد الخام كما إستعانت بالمساعدات المالية الأجنبية خاصة أمريكا وكندا بسبب عجز الميزان التجاري لديها، كما زرعت الرعب والخوف في صفوق الأوروبيون ومغادرة الكثير منهم لأراضيهم والهجرة إلى المدن الكبرى وإلى فرنسا[1].

وأمام هذه الوضعية إشتداد الثورة الجزائرية وإستجابة فئات الشعب الجزائري لها وخاصة سكان الريف الجزائري، الذين أحذو على عاتقهم إحتضان الثورة منذ بدايتها وحاولت فرنسا تدارك الأمر فأعلنت عن مجموعة من الإصلاحات بهدف كسب سكان الريف[2]، وكان أشهر مشروع إصلاحي هو مشروع جاك سوستال الذي أدخل سلسلة من المشاريع الإقتصادية في شهر جويلية 1955م والتي أولت أهمية كبيرة بالزراعة التقليدية[3].

وهكذا توالت الإصلاحات الفرنسية وكانت آخرها مع الجنرال ديغول الذي قرر الإهتمام بالريف الجزائري الذي شهد حالة متدهورة إقتصاديا وإجتماعيا بعد إندلاع الثورة، ولقد أعلن هذا الأخير في أكتوبر 1958م عن برنامجه المعروف بإسم برنامج "قسنطينة" أو بالأحرى برنامج إحياء الريف، والذي كان يهدف إلى إستمالة الفلاحين[4].

---

[1]أحمد بلخير، المرجع السابق، ص171.

[2]هواري قبايلي، المرجع السابق، ص66.

[3]إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، وزارة الثقافة، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص ص398، 399.

[4]عدة بن داهة، المرجع السابق، ص474.

وعموما فجملة المشاريع الإصلاحية التي قامت بها فرنسا طيلة سنوات الثورة تميزت بالعفوية وعدم مطابقتها للواقع وإمكانيات فرنسا الإقتصادية والمالية، حيث أرادوا من هذه الإصلاحات خداع الجزائريين لتشغلهم عن تحقيق حريتهم وإستقلالهم[1].

وتجدر الإشارة إلى أن المجاهدين ألحقوا خسائر كبيرة خاصة في مزارع الكروم لأن تجارتها تمثل القلب النابض للإقتصاد الزراعي الإستعماري في الجزائر وتجلب الكولون أموالا طائلة وبذلك نزلت مساحتها من 396,000 هكتار سنة 1954م، إلى 362,000 هكتار سنة 1962م، وهذا أدى بطبيعة الحال إلى إنخفاض في إنتاج الخمور، وعليه توضح لنا معطيات الجدول التالي نسبة إنتاج الكروم في الجزائر مابين 1954-1962م[2]:

السنوات	الإنتاج بالهكتولتر
1954	19,297,000
1956	16,619,000
1957	15,285,000
1958	13,827,000
1959	18,601,000
1960	15,850,000
1961	13,631,000
1962	12,277,000

ولابد من الإشارة إلى أن نسبة أسعار الخمور عرفت إرتفاعا في عام 1957م، وقد بلغت أوجها سنة 1958م وجاءت لتعوض نقص الإنتاج، وعليه توضح لنا معطيات الجدول التالي نسب تطور صادرات الحمر كالتالي[3]:

[1] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص ص48، 49.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص436، 337.

[3] عبد اللطيف بن أشهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية، الجزائر، 1979، ص424.

1956	56,91 مليار أي 48,79% من الصادرات الزراعية
1957	83,83 مليار أي 58,57 من الصادرات الزراعية
1958	111,87 مليار أي 63,65 من الصادرات الزراعية
1962	115,50 مليار أي 70,61 من الصادرات الزراعية

وشهدت فترة 1956-1957م إرتفاع في مداخيل الخمور على مداخيل المحاصيل الأخرى، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى إهتمام الكولون بالكروم والسبب في هذا يعود إلى إرتفاع أسعر هذه المادة في الأسواق الفرنسية والعالمية[1]، أما بالنسبة لزراعة الحبوب والتي كانت تلعب دورا مهما في الإنتاج الفلاحي خاصة لدى الجزائريين تعرض إنتاجها إلى تذبذب كبيرا رغم إمتداد مساحاتها على 3 ملايين هكتار إلا أنها تضررت كثيرا خلال سنوات الثورة خاصة عام 1958م، مما أثر ذلك بالسلب على المواشي والحيوانات بسبب قلة العلف[2].

والجدول التالي يوضح تضائل نسبة إنتاج الحبوب خلال فترة الثورة التحريرية[3]:

السنة	1954	1955	1956	1957	1958	1959
قمح طري	3916	2940	3346	2804	2319	1969
قاسي	3972	4017	4480	4475	3319	3350
شعير	1550	1005	1313	1059	850	686

ونتيجة لذلك كان الإنتاج في تدهور واضح منذ عام 1954م، رغم كثرة الطلب على القمح الطري وتطور المستوردات يوضح ذلك[4]:

---

[1] عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، دار المؤلفات، 2013، ص326.

[2] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص ص108، 109.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص358.

[4] نفسه، ص425.

1958م	3,13 مليار فرنك
1959م	10,56 مليار فرنك
1960م	13,46 مليار فرنك

حيث قامت فرنسا بالإستراد من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية حوالي 537,000 قنطار من القمح الصلب و970,000 قنطار من القمح اللين، وتفاقم الأمر عام 1961م بسبب ظروف طبيعية سياسية وإقتصادية حيث تم تسجيل نسبة المحصول على أنه الأضعف منذ 15 سنة[1]، أما بالنسبة للمحاصيل الأخرى مثل الشمندر السكري فقد كان هناك تراجعا في المساحات المحصصة لزراعتها وذلك يعود إلى الظروف الأمنية وهروب اليد العاملة التي تسهر على السقي ولهذا تراجع إنتاج هذا القطاع الذي يعمل فيه حوالي 75% من الجزائريين، والجدول التالي يوضح إنتاج البنجر السكري خلال سنوات الثورة[2]:

1956م	343,000 قنطار
1959م	533,000 قنطار
1961م	25,200 قنطار

أما بالنسبة لإنتاج الحمضيات فقد سجلت تطورات إيجابية طيلة فترة الثورة، إلا أنها لم تستطع تعويض النقص المسجل في إنتاج الخمور والحبوب لأن هذه الزراعة لم تكن تمثل سوى5% من الإنتاج الداخلي، وكانت توجه مباشرة نحو التصدير إلى فرنسا[3]، والجدول التالي يوضح تطور صادرات الحمضيات خلال السنوات التي مرت بها الثورة كالتالي[4]:

---

[1]هواري قبايلي، المرجع السابق، ص109.

[2]سعاد تيرس، التحولات الكبرى في الريف الجزائري إبان الثورة التحريرية 1954-1962 سياسيا- إقتصاديا- إجتماعيا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015، ص127.

[3]هواري قبايلي، المرجع السابق، ص109.

[4]عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 426.

1954م	7,69 مليار فرنك
1956م	6,09 مليار فرنك أي 7,7% من الصادرات الزراعية
1957م	15,47 مليار فرنك أي 10,8% من الصادرات الزراعية
1960م	12,19 مليار فرنك أي 7,05% من الصادرات الزراعية

أما بالنسبة للخضر التي تغطي 80% من السوق الداخلية وتشكل 11% من الإنتاج الزراعي الخام، فقد سجلت تراجعا خلال سنوات الثورة بأكثر من 20% وذلك بعد إنخفاض مساحته المزروعة من 81,000 إلى 64,000 هكتار، ونفس الشيء بالنسبة لإنتاج الفواكه الذي عرف بدوره ركودا واضحا طوال سنوات الثورة الجزائرية[1].

والجدول التالي يوضح إنتاج الفواكه بالآلاف قنطار خلال القترة الممتدة بين 1954-1959م[2]:

	54 -53	55 -54	56 -55	57 -56	58 -57	59 -58
تين	1030	779	835	770	778	862
عنب	270	232	279	227	214	242
مشمش	121	101	161	157	135	153
خوخ	108	42	122	116	75	80

كما عرفت الزراعات الصناعية نفس المصير كالقطن والتبغ ن وذلك بسبب وقوعها في المناطق التي تشهد نشاط مكثف لقوات جيش التحرير حيث تقلصت المساحات المزروعة من 9,650 هكتار سنة 1956 إلى 6,100 سنة 1957م، وبذلك تراجع الإنتاج في نفس السنة إلى 600 طن، بعدما كان 13,000 طن قبل ذلك، كما تضرر إنتاج التبغ وبلغ مستويات متدنية سنة 1956م ليعاود الإرتفاع سنة 1957م بشكل طفيف[3].

---

[1] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص109، 110.

[2] نفسه، ص ص363، 364.

[3] نفسه، ص110.

ويتضح من خلال معطيات الجدول التالي نسبة إنتاج التبغ من 1957م إلى1958م والذي كان كما يلي[1]:

	إنتاج 1957م	إنتاج 1958م
تبغ عنابة	8,413	5,500
تبغ القبائل	1,565	2,600
تبغ متيجة	1,898	1,500

أما إنتاج الزيتون في سنة 1954م مثل نسبة 5 ملايين و320 ألف فرنك فرنسي أي مايعادل 4,53% من الإنتاج النباتي[2]، إلا أن موسم الفترة الممتدة بين 1955-1956م كان كارثيا على هذا القطاع، حيث لم يسجل هذا الانخفاض سنوات عدة، وهذا يعود إلى أسباب مختلفة منها المناخ المتذبذب، وأحداث الثورة الجزائرية[3]، أما فيما يخص الثروة الحيوانية فقد سجلت انخفاض كبير في رؤوس الماشية والضأن، حيث تراجعت بأربعة ملايين رأس وذلك بانتقالها من 7 ملايين إلى أقل من 3 ملايين في عام 1962م، أما الثروة البقرية قد عرفت هي الأخرى تراجعا رهيبا[4]، وهذا يعود بدوره إلى سياسة المحتشدات وأحداث الثورة والجفاف، حيث تسببت في اختفاء ثلث القطيع وبذلك أصبحت فرنسا تستورد من اسبانيا والمجر اللحوم، والتي بلغت سنة 1957م نحو 24,816 طن من الأبقار،

---

[1]ليلى سعداوي، البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر ودورها في إرساء المشروع الإستعماري الفرنسي 1849-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التا ريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019-2020، ص198.

[2]نادية قراوي، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية من 1954-1958، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2010-2011، ص27.

[3]هواري قبايلي، المرجع السابق، ص110.

[4]عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص94.

بالإضافة إلى 25,000 طن من الأغنام في نفس السنة، كما امتدت الواردات لتشمل الحليب ومشتقاته[1].

وزيادة على هذا فإن الغابات أيضا لم تسلم من الدمار والحرق، حيث تضررت بشكل كبير في الفترة الممتدة من 1954م إلى 1962م وبذلك تقلص الغطاء النباتي[2]، فخلال مدة سبع سنوات تعرضت هذه الثروة لتدمير مستمر جراء القصف بالنبالم، وحسب الإحصائيات فإن المساحات التي إحترقت مابين 1956م إلى 1961م بلغت حوالي (60,000 هكتار إلى 200,000 هكتار)[3]، ونتيجة لهذا تضررت الصناعة بعد أحداث 20 أوت 1956م وورشات ومخازن الفلين خاصة في مناطق القبائل والقل وسكيكدة وعنابة، مما أثر بشكل كبير على مردوده وأمام هذا الوضع تقرر إسترداد الفلين من البرتغال لمدة 9 أشهر، وفي سنة 1960م إختفت الصناعة بشكل نهائي[4]، أما بالنسبة للأراضي فقد تمكن الجزائريون من إسترجاع 987,443 هكتار وذلك عن طريق شرائها من الأوروبيين حلال 1961م، إلا أن جبهة التحرير نسفت عملية الشراء الأراضي وكانت تهدف إلى تنازل الكولون بأنفسهم عن الأراضي التي إغتصبوها[5].

وعلى الرغم من التداعيات الخطيرة التي عاشها القطاع الزراعي، إلا أنه لا يمكن أن يضاهي الأزمة الخانقة التي عاشها القطاع التقليدي، والتي كان من أهم مظاهرها التحولات السياسية والإقتصادية، نتيجة إحتضانه للثورة حيث عاقب فرنسا المجتمع الريفي بسياسة

---

[1] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص11.

[2] صاري الجيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: فوزية عباد قندوز، ط خ وزارة المجاهدين، دار غرناطة، 2010، ص191.

[3] تيرس سعاد، المرجع السابق، ص114.

[4] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص ص158- 160.

[5] عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي من 1830-1962، ج2، المرجع السابق، ص170.

المحتشدات التي أثرت على النشاط الزراعي الرعوي، مما أدى إلى إمتناع الفلاحين عن خدمة أراضيم وبذلك تناقصت قطعان الحيوانات بشكل كبير خلال فترة الإحتشاد وتطبيق سياسة المناطق المحرمة[1].

[1] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص ص111، 112.

المبحث الثالث: في المجال الصناعي.

لم تكن الصناعة الجزائرية بين عامي (1954-1955م) قادرة على تربية إحتياجات البلاد وعلى الرغم من التنوع الكبير في المنتوجات فقط كان هذا القطاع المتخلفان بشكل واضح ولهذا تبنت الجزائر نهج الإستيراد في تصنيع المواد المعدنية والمنسوجات والصناعات التحويلية[1]، وذلك راجع إلى إهمال الصناعة الجزائرية تدريجيا بعد الغزو الفرنسي فمنذ إندلاع الثورة التحريرية إختفت صناعتنا التقليدية وأصبحت الجزائر عن صناعة الأسلحة والوسائل الحربية الخاصة بصناعة السفن التي كانت تتمتع بها الجزائر[2].

وأصبحت الجزائر مثل كل المستعمرات دولة يقتصر دورها على الإستغلال الأقصى لمواردها الطبيعية والبترولية المختلفة وعلى أساسها بدأت الثورة الفرنسية الصناعية والتكنولوجية الفرنسية ولقد إرتفعت كميات المعادن المنجمية المستخرجة عام 1954م، وأصبحت الجزائر تصدر حوالي 600 طن من الفوسفاط و 400,000 طن بناء الفحم إلى الموانئ الفرنسية[3]، لأن فرنسا تبنت الآلات في تطويرها الصناعي بدلا من توظيف القوى العاملة دون الإكتراث إلى الصناعات التي تحتاجها البلاد وهذا ما أثبته ماضي الجزائر ولقد لجأت فرنسا إلى تصدير البضائع المصنوعة بأيدي العمالة الجزائرية الرخيصة لكي لا تسمح بمنافسة السلع الأخرى في السوق الأوروبية[4].

وهكذا ظلت الجزائر وهي التي تنتج ثلاثة ملايين ونصف طن من معدن الحديد بدون صناعة حديدية صلبة، وهذا البلد الذي يتوفر على كميات من الأصواف والحلفاء وغيرها من مواد الخام بكثرة يعاني من نقص الورق والقماش ولا يجد ما يكفي من الأسمدة وهو المنتج

---

[1] أحمد مهساس، الحقائق الإستعمارية والمقاومة، ط خ، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص107.

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص43.

[3] صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2011، ص56.

[4] المجاهد، ج4، ع94، 25 أفريل 1961، ص12.

لحوالي 763,000 طن من الفوسفاط سنة 1955م لأن الجزائر كانت في هذا المجال الإقتصادي في علاقة وثيقة مع فرنسا[1].

ولم يجري تطور الصناعة المستخلصة إنشاء صناعة محلية هامة بإستثناء الفحم والبترول اللذان كان يوفران أقل من 5% من الإستهلاك الجزائري وعلاوة على ذلك كان الإنتاج موجها في الغالب إلى التصدير وبلغت القيمة المضافة لهذا الإنتاج بـ: 19 مليار عام 1955م[2]، وناهيك عن ذلك كانت تشمل الصناعة في الجزائر على الصناعات المنجمية والمعادن والمواد البناء الخاصة بالمشاريع الحضارية العمرانية في المدن والقرى والمستوطنات ومعدات الموانئ والنقل والمواصلات وإدارات الأشغال العامة والمباني الإدارية، بينما نجد أن الصناعات التحويلية فتكاد أن تكون ذات طابع محلي عائلي[3].

ففي عام 1954م تم إفتتاح 15000 منصب في القطاع الصناعي وسبب النمو الصناعي المرتفع تم وضع الخطة الرباعية الثانية (1953-1956م) والتي تشمل المشاريع الصناعية والإستهلاكية بالإضافة إلى قطاعات أخرى لفتح وظائف جديدة (السكن، الصحة، والتعليم) حيث نجد أن في عام 1954م بلغ عدد المشتغلين في القطاع الصناعي 264000 عاملا، وكان هناك 55,000 حرفي ورب عمل منهم 10,000 في الميدان الحرف التقليدية[4]، ومن جهة أخرى قدر الإنتاج الصناعي (الصناعات التحويلة الكبرى، الحرف التقليدية والصناعات الصغيرة المعاصرة) سنة 1955م بنحو 91 مليارا، و بلغت القيمة المضافة بـ: 108 مليارات سنة 1957م، موزعة على النحو التالي[5]:

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص320.

[2] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص320.

[3] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص180.

[4] تيرس سعاد، المرجع السابق، ص131.

[5] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص130.

	1955م		1957م	
	القيمة المضافة	%0	القيمة المضافة	المنتوج الصافي
– الصناعة الغذائية	36	40	43	141
– النسيج والجلد	10	11	12	24
– مواد البناء	7	8	9	17
– تحويل المعادن	20	22	24	50
– الكيماء	5	6	7	17
– المطاط، الحطب	4	4	4	12
– الورق، الطباعة	5	6	6	12
– أخرى	3	3	3	6
المجموع	91	100	108	272

وفي مستهل الحديث أنشئت المديرية العامة لشؤون الإقتصادية والتصنيع التي أسست بدورها الصندوق الاقتصادي للإستثمار إضافة إلى صندوق القرض لتشجيع المستثمرين وذلك قبل ظهور توصيات وتعليمات مجموعتي "سيربليد" و"بلانشار"، القريبة من الباترونة الفرنسية التي إنبثقت عنها الخطة العشرية وكانت تخطط لإنشاء سوق تستطيع أن تخلق صناعة متكاملة في الجزائر[1].

وقد تطور الإنتاج الصناعي في مختلف في مختلف القطاعات عام 1959م حيث أصبح هناك رأس مال كبير وفعال وكان يتميز بالنشاط خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية وفي الصناعة الكيميائية وذلك راجع لإقامتها علاقات وثيقة مع شركات مختلفة الجنسية، خاصة بعد إكتشاف البترول والغاز اللذان أحدثا توجهات جديدة إنعكست بالإيجاب على الإقتصاد الجزائري، وتتضح لنا بنية الإنتاج الصناعي من خلال الجدول التالي[2]:

[1] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص121.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص426– 428.

قطاعات	1950م	1954م	1958م	1960م	1962م
طاقة	6	7	6	1,5	7,5
نفط	–	2	14,2	33,5	48
صناعة إستخراجية	9	8	5	3,5	5
صناعة السلع الرأسمالية	19	20	18,5	13	11
صناعة سلع الإستهلاك	26	27	24,5	18	17,5
إعمار – أشغال عمومية ومواد بناء	33	31	30	26	9,5
صناعة مختلفة	7	5	1,5	1,5	1,5

ومن خلال الجدول يلاحظ أن قطاع النفط يحتل مكانة هامة مقارنة ببقية القطاعات الصناعية حتى قبل الأزمة التي شهدتها عام 1962م، حيث نجد في عام 1960م أن قطاع النفط وقطاع الإعمار والأشغال العامة والأجهزة والوسائل الخاصة بالبناء يبلغ إنتاجهما الصناعي معا 60%[1].

والجدير بالذكر أنه مع نهاية الحقبة الإستعمارية كسبت الجزائر صناعة إتسمت بضيق حجمها، وتفتقر للروابط الإيجابية فيما بينها، أما بالنسبة للمنشآت التي تمتلكها الجزائر فهي مؤسسات حرفية تفتقر لرؤوس أموال، وإلى جانب ذلك نجد هناك بعض المؤسسات الفرنسية تواصل نشاطها بشكل مستمر إلى غاية التأميم، بينما تعتمد الصناعة الغذائية على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الفلاحي الذي تبلغ قيمته على 45% من إجمالي إنتاج القطاع السنوي[2].

[1]عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص227، 228.

[2]عمار مصطفاوي، مفيد عبد اللاوي، بنية الإقتصاد الجزائري قبل الإستقلال، جامعة الواد الشهيد حمة، الوادي، أفريل 2018، ص19.

وبعد ذلك تراجع النمو الصناعي خلال الفترة الممتدة بين عامي 1960-1962م عندما زادت نسبة الركود في جلى قطاعات الصناعة الجزائرية مثل صناعة المنسوجات والتعدين والطاقة وأصبح التصنيع قضية حيوية وفعالة للإقتصاد الإستعماري خلال نهاية الفترة الإستعمارية، لفظ جميع المعضلات العاجلة وتوفير مناصب الشغل، والترقية من مستوى إمكانيات السكان، ويعتبر مصدر جديد للثورة لهذا السبب بدأ التصنيع السريع بشكل أولي ليعوض التأخر الكبير الذي طرأ على كافة القطاعات بغض النظر أن الحركة التصنيعية واجهت مشاكل كبيرة خاصة ندرة المواد الخام التي تعتبر من المواد الأولية الضرورية، وإرتفاع تكلفة الفحم الطاقوي[1].

[1]توفيق صالحي، المرجع السابق، ص185.

المبحث الثالث: في المجال التجاري.

تميز هذا القطاع تناقص كبير منذ بداية الثورة إلا أن التجارة الداخلية شهدت زيادة في الطلب وذلك بسبب الوجود العسكري المكثف والإستكشافات، ولقد لعب هذا الأخير دورا كبيرا في نمو وإنتعاش القطاع التجاري الداخلي وهذا راجع إلى تنامي نفقات الجيوش العسكرية وزيادة الطلب الداخلي، مما أدى إلى زيادة مبيعات السلع حاصة المواد الغذائية والخمور والسجائر واللحوم، إضافة إلى مواد الإستهلاك الدائم كالأثاث والملابس، كما إرتفعت مداخيل القاعات السينما[1].

أما التجارة الخارجية فقد عرفت تدهورا كبيرا حيث تراجع ميزان المدفوعات نتيجة إرتفاع النفقات العسكرية بسبب عدم إستقرار الأوضاع الإقتصادية والسياسية، حيث إرتفعت حجم الواردات وإنخفضت الصادرات وبالتالي أدى ذلك إلى عجز الميزان التجاري[2].

ففي سنة 1954م بلغ العجز التجاري نحو 77,444,528,000 فرنك قديم، وفي نفس السنة تمثل طغيان الواردات والتي قدرت بقيمة 217,723,721,000 فرنك قديم، مقارنة مع حجم الصادرات التي بلغت 140,279,193,000 فرنك قديم، وهذا ما يبين الإختلال في التوازن التجاري[3]، ثم إرتفع هذا العجز ووصل إلى أقصى مستوياته سنة 1958م وبلغ هذا العجز 274 مليار وذلك راجع زيادة طلبات الجيش على السوق الداخلية وكان هذا تزامنا مع إنخفاض وتراجع الإنتاج الزراعي وخاصة الخمر[4].

---

[1] هواري قبايلي المرجع السابق، ص142.

[2] ليلى سعداوي، المرجع السابق، ص ص181، 182.

[3] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص109.

[4] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص145.

كما أن عملية الإستيراد والتصدير تقتصر فقط على فرنسا حيث تتحكم في التجارة الخارجية للجزائر، وتقوم بهذه العملية فئة من المعمرين حيث يجنون أرباحا على حساب فرنسا والجزائر وبالنسبة للمنتوجات المستوردة تتمثل في الخشب، الأملاح المعدنية، المواد الكيماوية، ومواد البناء[1].

ومعطيات الجدول التالي توضح حجم الواردات بالمليار فرنك[2]:

	1954م	1955م	1956م	1957م	1958م	1959م
مواد الصناعة الغذائية	20,9	23,8	31,8	41,1	47,5	1
مواد كيميائية	18,8	22,8	22,9	28,6	30,8	33,7
خشب	8,2	9,8	7,9	11,7	14,1	15,8
مواد البناء	3,9	4,3	3,9	5,3	7,3	8,2
مواد معدنية	16,6	19,7	21,4	32,8	26,6	33,5

وعليه فإن عام 1955م إرتفعت فيه واردات الجزائر من فرنسا ووصلت نسبتها إلى 76% من المواد الغذائية والأدوات الصناعية ومواد البناء، وتسبب هذا الوضع كما أشرنا سابقا في النقص والعجز في ميزان المدفوعات التجارية[3].

أما بالنسبة لصادرات الجزائر فقد بلغت سنة 1955م مايعادل 165 مليار، وقد كانت على النحو التالي: النبيذ 36مليار، الحضر والفواكه 28 مليار، المواد المعدنية 22 مليار، إضافة إلى منتوجات مختلفة 29 مليار، وقد كان الخمر لوجده يمثل 50% من الصادرات التي لاتنتمي للمحروقات، كما كانت الجزائر تصدر الفليين والحلفاء والجلود بالإضافة إلى المواد المعلبة[4].

---

[1]نادية قراوي، المرجع السابق، ص33.

[2]هواري قبايلي، المرجع السابق، ص ص383، 384.

[3]يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص50.

[4]أحمد مهساس، المرجع السابق، ص109.

أما قطاع النقل بدوره عجز عن الصمود أمام تداعيات الثورة الجزائرية بعد أن كان قطاع النقل البري والسكك الحديدية عبء الأحداث بعد إستهداف جيش التحرير الوطني للمنشآت والعتاد حيث أثر هذا الأخير على شبكة النقل، وتضرر بذلك نشاط نقل البضائع والأشخاص، وتقلصت حجم المبادلات[1]، حين حاول الجيش التحرير شل الحركة التجارية والتي تقوم على ثلاث قواعد رئيسية وهي التجارة الداخلية والتي ترتكز على الطرق البرية والتجارة الخارجية التي ترتكز على الموانئ، ولهذا شن جيش التحرير حملات تخريبية على كل نشاط تجاري فرنسي وخاصة النقل والذي يعتبر عصب الإقتصاد، وشركة تسويق الإنتاج وإستهلاكه، وقامت جبهة التحرير بقطع خط السكة الحديدية وتفكيكه لعرقلة سير القطارات والتي تشتغل على نقل السلع والبضائع[2].

وكان استهداف شبكة السكك الحديدية والقطارات بشكل دائم في سنة 1958م ثم تخريب 240 قاطرة و2400 عربة، وشملت عمليات التخريب الطرق البرية والجسور وخطوط الهاتف والكهرباء[3]، وهذا بطبيعة الحال أدى انقطاع بعض حطوط النقل بالنسبة للأشخاص نتيجة لتدهور الأمن، أما بالنسبة لنقل البضائع فانخفض بنسبة 20 إلى 25%، وهذا الانخفاض ساهم في زيادة تكاليف المواصلات ومدة السفر، حيث سجل قطاع السكك الحديدية سنة 1956 عجز بلغ 60 مليار تقريبا أي من45 إلى 50% من المداخيل، والجدول التالي يوضح نشاط السكة الحديدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 1954-1959م[4]:

---

[1]هواري قبايلي، المرجع السابق، ص ص147- 149.

[2]بن عتو، "حرب الاستنزاف خلال الثورة الجزائرية- المعركة الإقتصادية- طبيعتها وأساليبها وأهدافها 1954-1962"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج7، ع3، ديسمبر 2021، ص ص348، 349.

[3]أحمد بلخير، المرجع السابق، ص172.

[4]هواري قبايلي، المرجع السابق، ص377.

	الوحدة	1954م	1955م	1956م	1957م	1958م	1959م
نقل المسافرين	بالألاف	9679	8788	7536	6280	5831	5223
عدد الكلومترات المداخيل بالمليون	بالألاف	871	851	803	650	654	601
	مليون الفرنكات	3075	2985	2619	2363	2684	2830
نقل البضائع الوزن	ألالاف الأطنان	6346	7220	6397	6647	6669	6400
الكلومترات المداخيل	بالألاف	1301	1497	1338	1408	1629	1647
العربات المعبئة	مليون الفرنكات	8526	9940	9913	11259	15514	17255
	الالاف	422	452	443	418	389	389

ومن خلال الجدول يلاحظ أن قطاع النفط يحتل مكان هامة مقارنة ببقية القطاعات الصناعية حتى قبل الأزمة التي شهدتها عام 1962م، حيث نجد في عام 1960م أن قطاع النفط وقطاع الإعمار والأشغال العامة والأجهزة والوسائل الخاصة بالبناء يبلغ إنتاجهما الصناعي معا 60%[1].

كما أعتبر تهريب رؤوس الأموال نحو فرنسا الحدث الإقتصادي البارز بعد اندلاع الثورة، ولم تكن الجزائر الدولة الوحيدة التي شهدت هذه العملية، فتونس أيضا شهدت هجرة مالية ضخمة، لكن الوضع في الجزائر كان أكثر خطورة نتيجة عدم استقرار الأوضاع السياسية[2]، حيث كانت رؤوس الأموال المصدرة تبلغ 3,1 مليار فرنك جديد مابين سنة

[1] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص ص227، 228.

[2] ليلى سعداوي، المرجع السابق، ص182.

1955 و1956م، ثم استقرت مابين 1957م ب881 مليون، وعام 1959م ب: 658 مليون فرنك، لكن بدأ رصيد حركة رؤوس الأموال ترتفع ابتداء من سنة 1960م، حيث بلغت 16,2 مليار فرنك، وهذا نتيجة لظهور ملامح الإستغلال، وعليه واصلت ارتفاعها إلى 79,7 سنة 1962م، وكانت رؤوس الأموال المصدرة تتراوح مابين 4% إلى 60% من المجموع[1].

أما بالنسبة للصيد البحري فكان إنتاج السمك يتوزع على طول الساحل الجزائري إلا أنه كان متدنيا، ففي ميناء بني صاف الوهراني الذي كان يأمن ثلثي الإنتاج البحري أنتج عام 1959م حوالي 8,000 طن من السمك الأبيض و15,000 طن من السمك الأزرق بالإضافة إلى 11,000 طن من الجمبريات، في يبقى هذا الإنتاج متواضعا وتسبب في مضاعفة واردات الجزائر من الأسماك المعلبة بأربع مرات أكثر من صادراتها، وهذا راجع إلى انعكاسات الثورة، حيث سجل القطاع إنخفاض إلى أدنى مستوياته خلال سنوات الثورة[2].

ويتضح لنا من خلال معطيات الجدول التالي معدل الإنتاج في قطاع الصيد البحري حسب كل مناطقة بألاف الأطنان[3]:

	المعدل 1950- 1954م	المعدل 1955- 1959م	1959م
القطاع الوهراني	14,3	13,1	14,5
القطاع العاصمي	8,0	5,7	5,9
الشرق	4,0	2,8	3,0

وبذلك فالاستعمار الفرنسي خنق التجارة الخارجية الجزائرية وحاول ربها بالإقتصاد الحاص به، مما جعل الميزان التجاري في خسائر مستمرة لأن كل عمليات التصدير والتوريد

[1] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص ص165، 166.

[2] نفسه، ص ص154، 155.

[3] نفسه، ص379.

مقتصرة على فرنسا، وتقوم بهذه العملية جماعة من المعمرين الذين يجنون أموالا طائلة على حساب فرنسا والجزائر[1].

ومن هنا نستنتج أنه ساهم الوضع الأمني في التأثير على مختلف القطاعات الإقتصادية خاصة القطاع الزراعي الذي يعتبر عصب الحياة الإقتصادية حيث عرفت تراجعا كبيرا تقريبا في كل المحاصيل، وهذ جراء حرب المزارع التي استهدفت كل ماله علاقة بالكولون، فأحدثت إنتصارات كبيرة وخلفت خسائر بالإقتصاد الفرنسي وتراجع، كما لم ينجوا قطاع الموارد الغابية أيضا فبعدما كانت الجزائر تصدر الفليين أصبحت مستوردة له، أما القطاع الصناعي فلم يشهد أي تحسن إلا بعد إكتشاف مادة البترول وأخر العهد الإستعماري، أما القطاع التجاري فقد شهدت التجارة الداخلية تحسن طفيف بسب الوجود العسكري المكثف، إلا أن قطاع الصيد البحري عرف تضررا كبيرا وكذلك كان الحال بالنسية لقطاع النقل والمواصلات.

[1]محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص ص43، 44.

الفصل الثالث: المشاريع الفرنسية الإقتصادية في الجزائر وردود الفعل حولها.

المبحث الأول: الإصلاحات الفرنسية الإقتصادية في الجزائر.

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية الإقتصادية في الصحراء الجزائرية.

المبحث الثالث: ردود الفعل الجزائرية والفرنسية حول المشاريع الفرنسية الإقتصادية.

منذ إندلاع أحداث نوفمبر 1954م تبنت السلطات الإستعمارية استراتيجية تهدف إلى إضعاف جبهة التحرير الوطني والقضاء على الثورة التحريرية، وذلك من خلال انتهاج أسلوب الإصلاحات تعبيرا عن نواياها الصادقة في تغيير وتحسين أوضاع الجزائريين في مختلف القطاعات، وذلك تمهيدا للقيام بمشاريع قمعية لخنق الثورة لأن تطور الثورة الجزائرية منذ اندلاعها أدى بفرنسا إلى الإنغماس في أزمات إقتصادية، وأمام هذا الوضع لم تكن فرنسا مستعدة للتخلي عن الجزائر محاولة الاستفادة من ثرواتها الإقتصادية.

المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر.

أولا- إصلاحات جاك سوستيل 1955م:

واجهت مختلف الحكومات الفرنسية المتداولة الثورة بالقوة والقمع والاضطهاد محاولة منها خنقها، لكن فيما بعد أدرك صناع القرار في فرنسا أنه لا يمكن القضاء على الثورة بالوسائل القمعية فقط بل يمكن تجفيف منابعها من خلال القيام بإصلاحات تنعكس بشكل إيجابي على مستوى معيشة السكان المسلمين، وهي الإجراءات التي دأب جاك سوستيل على تطبيقها منذ توليه القيادة العامة للجزائر[1]، ففي 15 فيفري 1955م استلم جاك سوستيل مهامه الرسمية كحاكم عام في الجزائر، وفي أول لقاء له صرح قائلا: «إنه لا يوجد أبدا أي مشكل مستحيل الحل إذا ما جوبه بحسن نية وبحسن إستعداد، ولم يراعي في حله الصالح العام وبهذه النية قدمت، إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين>>[2].

---

[1]يزيد بوهناف، مشاريع التهدئة الفرنسية ابان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، 2013- 2014، ص83.

[2]الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص206، 207.

وقد أكد السيد سوستيل تمسكه بالجزائر فرنسية وتهدئة الوضع عن طريق قيام الحكومة الفرنسية بإصلاحات شاملة وهذا في الجلسة التي عقدها المجلس الجزائري في مدينة الجزائر يوم 23 فيفري 1955م من أجل مناقشة التقرير المالي العام[1].

وأوضح سوستيل أنه طور حلا للوضع الإقتصادي في الجزائر مشيرا إلى أن النظام الزراعي قديم جدا وهذا يتطلب تحديثا لتكثيف الائتمان الفلاحي لذلك يرى ضرورة وضع قوانين جديدة تهدف إلى جلب هذه التطورات الزراعية أقرب إلى النظام الفرنسي وبعد إجتماع اللجنة التنسيقية لشمال إفريقيا برئاسة إدغارفور ووافقت الحكومة الفرنسية على خطة سوستيل قدم الحاكم عرضا أمام اللجنة و تدور هذه الإصلاحات حول مجموعة من الإجراءات ومشاريع إصلاحية والنصوص القانونية[2].

1- أهداف مشروع سوستيل.

1-1 الأهداف المعلنة:

- تطوير النشاط الصناعي وتوسيعه من خلال تقديم المحفزات وتشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية في هذا المشروع وقد تم إقتراح تخفيض أسعار الطاقة الكهربائية وتوحيد أسعارها مع تلك الموجودة في فرنسا بالإضافة إلى رفع قيمة مساهمة فرنسا في الجزائر إلى 15 مليار فرنك، وتخفيض الضرائب تدريجيا في الجزائر مع نداء المقاولين والصناعيين الفرنسيين للإستثمار في الجزائر، ومنحهم إمتيازات ضريبية[3]،

---

[1]أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د م، د س، ص197.

[2]نفسه، ص 133.

[3]الغالي غربي، المرجع السابق، ص211.

وأنشأ عدة مجموعات عمل على المستويات الدنيا للإدارة الجهوية والمحلية للعمل على التنمية الإقتصادية في إطار خطة عشرية[1].

- إنشاء صندوق التوسع والعصرنة الريفية (C.E.M.R) ويسمح هذا الصندوق للمزارعين ببناء ملكياتهم وتوسيعها من خلال الحصول على قروض متوسطة أو طويلة الأجل والاستفادة من عقود الإيجار، كما ستمكن هذه الترتيبات جميع صغار المزارعين من الحصول على الوسائل الأساسية للإستغلال العقلاني لممتلكاتهم وتوسيعها والقيام بزراعات جديدة[2].
- تهيئة النظام العقاري حيث تم إعداد مشروع لإصلاح نظام العقار الذي اشتهر ببحث طويل من قبل المفتش العام للزراعة باربي (Barbut) ويهدف نص المشروع إلى[3]:

✓ تسهيل المبادلات و إعادة تنظيم الملكية العقارية من خلال فتح قنوات التطهير وإنشاء مساحات الإستصلاح وتهيئة الأراضي.

✓ تجميع وتحصيل الإستغلال الريفي من خلال إعادة توزيع جديد وعادل.

✓ إجراء تحقيق عقاري يعجل بإصدار عقود الملكية، وتقوم مصالح الولاية العامة بمتابعتها وهي مهمة طويلة المدى.

---

[1] إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956، 1958، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص226.

[2] مراد عراب، مراد عراب، خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص135.

[3] نفسه، ص ص133، 134.

- ✓ تثمين الأراضي بالري والإهتمام بالأراضي المسقية التي ما تم إستغلالها جيدا بتوفير المياه خاصة لها، فإن المنتوج كبير يوفر الثروة الزراعية للسكان والتشغيل كقدر أكبر وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين[1].
- إلغاء نظام الخماسة، ووصفته النصوص القانونية "بالوضع المؤسف" أو "المشكل الخطير" لأن الخماس الذي يحصل عليها خمس الإنتاج يظل دائما تابعا ومعتمد على إستمرار إستخدامها، وبالتالي تكون حالته بائسة ومزرية[2].
- تمكين المسلمين الجزائريين بنسبة أكبر من مناصب الشغل في الوظيف العمومي وخاصة المناصب النوعية التي كانت حكرا على العنصر الأوروبي من خلال سن القوانين الإستثنائية وتسمح بأن تصل بسرعة نسبة المسلمين في الإدارة والخدمات والصناعات العمومية إلى نسبة 50%، وكان الهدف من هذا التمكين للمسلمين هو تهيئة الظروف اللازمة لخلق طبقة جديدة تستفيد من حياة الرفاهية التي تمنعها من الإلتفاف إلى صرخة الجهاد[3].
- تهيئة مؤسسات القرض الفلاحي من خلال إقتراح المشروع وإضافة جهاز خاص للتدخل في بعض القروض لصالح فلاحي القطاعين القرض الفلاحي المشترك، والقطاع التقليدي في الشركة الفلاحية للإحتياط (S.A.P) وتقريب الهيئات الإدارية وتطوير الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات المركزية، وبناء عليه تم وضع مشروعي قرارين في هذا الإطار لتقديمهما إلى الجمعية الجزائرية في نهاية سبتمبر 1955م، وسيعمل هذان المشروعان على التكوين الوحيد للمجالس الإستشارية، والمؤسسات

---

[1] محمد بوشبوب، محمد بن موسى، سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، ع26، د س، قالمة، 2 جوان 2019 ، ص231.

[2] نفسه، ص231.

[3] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص87.

المركزية للإئتمان الزراعي، من خلال دمج مؤسسات صندوق الإتمان الزراعي بالصندوق المشترك لشركة الإحتياط الزراعي[1].

وفي 26 يونيو قدم رئيس الوزراء إدغارفور إلى البرلمان الفرنسي إصلاحاته لمناقشتها والموافقة عليها، فقد وافق هذا الأخير على مشروع الإصلاحات وطالب الحكومة الفرنسية بمساعدات مالية تقدر بخمسة مليارات لخدمة الإمدادات وتنفيذ مشاريعه[2]، وبدأ سوستيل في تنفيذ برنامجه الجديد فشرع يوزع كميات كبيرة من القمح والحبوب على سكان المناطق الفقيرة التي لم تصلها الثورة بعد، لشراء ضمائرهم عن طريق ملء بطونهم بالمعونة لصرف إنتباههم عن الثورة بل وعد سكانها بجعلهم يعيشون في مستوى سكان القرى الفرنسية وطمأنهم بأنه يستطيع أن يجعل الجزائر قطعة حقيقية من فرنسا[3].

1-2 الأهداف الخفية:

إن أخطر ما في سياسة سوستيل تلك المشاريع الإصلاحية الوهمية التي أراد من خلالها إقناع الجزائريين بصدق النوايا الفرنسية للإرتقاء بالمجتمع الجزائري وتحسين أوضاعه من أجل إستكمال الرسالة الحضارية التي إلتزمت بها فرنسا أن واقع الحال يوضح أن الهدف الأساسي الذي كان يطمح اليه جاك سوستيل هو تضييق الخناق على الثورة وعزلها عن قاعدتها الشعبية التي تستمد منها بقائها وإستمراريتها[4].

وكان الهدف من تحديث الزراعة عن طريق المكنكة، لأن أن الطريقة الحديثة ربما تشتت إنتباه الجزائريين و تجذبهم إلى الأرض فلا ينظمون إلى صفوف جبهة التحرير الوطني[5].

---

[1] مراد عراب، المرجع السابق، ص ص136، 137.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص213.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص199.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص208.

[5] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص110.

وتجدر الإشارة إلى أن سوستال أولى أهمية كبيرة بالقطاع الزراعي على إعتبار أن غالبية سكان الجزائريين هم من المزارعين ومن الضروري تحسين ظروفهم المعيشية، ومن زاوية أخرى قام سوستيل بتوسيع الصناعات الخفيفة لتوفير فرص الشغل للعاطلين عن العمل خاصة في المدن في المدن قبل أن تستقطبهم الثورة ويكونوا خزانا بشريا هاما لتزويدها بكفاءات هامة وواسعة[1].

ثانيا- إصلاحات ديغول (مشروع قسنطينة) 1958م.

بعد أن فشلت كل المخططات الإستعمارية لتصفية الثورة لجأت شارل ديغول إلى خطة جديدة لعله يحقق بها ما فشل فيه غيره حيث أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم تأتي بخطة تزعم أنها تصلح ما أفسدته سابقتها بدعوى أن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل إصلاح وضعه، وهذا مكان يدعو له ديغول حيث أنه لدى زيارته لقسنطينة في 3 أكتوبر 1958م ألقى خطابا، في ساحة "لابريش" [2] أعلن فيه عن مشروعه الإقتصادي والإجتماعي[3]، (أنضر الملحق رقم 01)، وتم وضع هذا المشروع الإقتصادي المعروف بمشروع قسنطينة في بداية عام 1958م وإستمر لمدة خمسة سنوات يهدف إلى تحقيق بعض الإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية للجزائريين لعزل الشعب عن ثورته والسعي من خلاله إلى إعطاء قاعدة إجتماعية موالية لفرنسا على حساب جبهة التحرير الوطني[4].

---

[1]رمضان بورغدة، رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص142.

[2]لابريش: الثغرة او الفتحة التي أحدثتها المدفعية الفرنسية في سور المدينة لإحتراق حصونها وترمز إلى بداية الإستعمار على المدينة، للمزيد أنظر: فاطمة الزهراء قشي، "معالم قسنطينة وأعلامها"، مجلة إنسانيات، ع 19- 20 جوان 2003، ص7.

[3]محمد لحسن أزغيدني، المرجع السابق، ص193.

[4]وزارة المجاهدين، من يوميات الثورة الجزائرية 1954- 1962، المصدر السابق، ص84.

وألقى ديغول خطابه في 23 اكتوبر 1958م أمام حشود تجمعها الجيش الفرنسي وأجبرت على لإستماع إلى خطابه: « ها أنا جئتكم أيتها الجزائريات والجزائريون لأوضح لكم المستقبل الذي تدعو إليه فرنسا، إنه مستقبل ينطوي على إحداث إنقلاب كلي يشمل هذه البلاد الحية الباسلة...إنه إنقلاب يجعل ظروف حياة كل جزائرية وجزائري في تحسن مطرد بحيث يستثمر خيرات الأرض وأعمال السكان وقيم الشعب الممتاز ويعمل على تنميتها ليتبارك أبناء الجزائريين ويكونوا منعمين، وبإختصار يجب على الجزائر أن تأخذ نصيبها مما تستطيع المعدنية أن تقدمه إلى الشعب أو مما يجب عليها أن تقدمه إليهم من خير وكرامة>>[1].

وفي نفس الصدد أشار ديغول أن هذه الإنجازات التقدمية ستكون ثمرة للتعاون بين الجزائر وفرنسا، وتحدث أخيرا عن المستقبل حيث قال: <<إنه لا يمكن تحديده مسبقا وبكلمات جوفاء، وأنه على أي حال فإن الجزائر ستبني مستقبلها على قاعدتين أساسيتين هما طابع شخصيتها وتضامنها مع فرنسا، وأن الهدف هو تطوير البلاد من خلال جملة من الإستثمارات التي تشمل جميع نواحي الحياة وهو الأمر الذي يقضي للوصول بالجزائر إلى مطاف الدول المتقدمة ودرجة مساوية لأن هذا المشروع يهدف إلى تغيير الوضع الجذري الإقتصادي في الجزائر>>[2].

---

[1]ليلى تيته، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص226.

[2]شارل ديغول، مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص72.

وللوقوف على سير وتنفيذ هذا المشروع قام الجنرال ديغول في ديسمبر 1958م بتعيين "بول دولوفرييه"[1] كمندوب عام جديد في الجزائر مكلف بمتابعة مشروع قسنطينة بعد أن سبق للجنرال وأن قام بإنشاء مجلس أعلى للإشراف على المشروع، وفي يوم 1 نوفمبر 1958م تم إنشاء مديرية للمخطط والدراسات الإقتصادية لدى المفوضية العامة للحكومة في الجزائر كلفت بـ[2]:

- ترقية وإعداد مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر طبقا للتنظيمات الموجهة من رئيس الحكومة إلى المفوض العام بالجزائر.
- متابعة تنفيذ المخطط الخماسي والبرامج السنوية المقررة من قبل الحكومة.

ومن خلال سياسة الإسترضاء التي عرفت دمجا ملحوظا في ظل المشاريع المغرية إستهدف ديغول بهذا المشروع أن يكسب الرأي العام العالمي ويجلبه إليه ويوهمه بأن فرنسا تعمل جاهزة على تحسين أوضاع الجزائريين وتنمية الجزائر عن طريق إنجاز هذا المشروع الإقتصادي والثقافي والإجتماعي[3]، ولكن في الحقيقة لقد وعدت فرنسا بفعل لم تفعله فيما يزيد عن 100 عام عن الإحتلال وعليه فهذه المشاريع لا يمكن عزلها عن السياق العام الذي جاءت فيه وهو مناهضة حركة التحرير الوطني ولا يمكن أن تكون عبارة عن سياسة إستعمارية جديدة لضمان الإبقاء على الحضور الفرنسي في الجزائر عبر هذه الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية مؤكدة على تنمية البلاد[4].

---

[1]دولوفرييه (1919-1995): المندوب العام للحكومة في الجزائر (1953-1960) ولد في 25 جوان 1919 درس الحقوق والعلوم السياسية، ودخل الإدارة كمفتش مالية، وإنخرط في المقاومة (39- 45) عينه ديغول مندوبا عاما للحكومة في الجزائر، أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص15.

[2]يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص165.

[3]يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954- 1962، شركة دار الأمة، الجزائر، 2004، ص176.

[4]عاشور شرفي، المرجع السابق، ص319.

1- أهداف مشروع قسنطينة أكتوبر 1958م.

1-1 الأهداف الظاهرية:

- توزيع 250 ألف هكتار على الفلاحين وتؤخذ هذه الكمية بالشراء من ممتلكات الشركتين الفرنسية (شركة جنيف وأزى والشركة الجزائرية)، وممتلكاتها بقسنطينة حيث تمتلك الشركة الأولى 80 ألف هكتار وتملك الشركة الثانية 100 ألف هكتار[1].
- رفع أجور العمال الجزائريين حتى تكون في مستوى الأجور التي يتقاضاها الفرنسيون بفرنسا، حيث وعد ديغول بتقديم 600 مليار فرنك لتنفيذ هذا المشروع[2].
- توفير مساكن لمليون (1,000,000) نسمة من الجزائريين المسلمين.
- إقامة قاعدة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والثقيلة لتصنيع البلاد وإمتصاص اليد العاملة للقضاء على البطالة في الجزائر الفرنسية[3].
- إحداث 400 ألف وظيفة جديدة بهدف توظيف عدد كبير من الجزائريين.
- توفير مقاعد دراسية لثلثي البنات والبنين وبناء المدارس ومراكز الصحة وغيرها من التجهيزات الاجتماعية[4].
- رصد 18,930 مليون فرنك خصص منها لتطوير القطاع الزراعي التقليدي 3,680 مليون فرنك، وحل مشكلة التربة والمياه بغرس 50,000 هكتار بالأشجار الغابية لحماية مساحة أرضي زراعية من الإنجراف ترتفع إلى 300,000 هكتار، وكذلك

---

[1] مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية، القاهرة، د س، ص14.

[2] نفسه، ص ص14، 15.

[3] بشير كاش الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ط خ وزارة المجاهدين، د م، د س، ص203.

[4] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر منذ عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م-1962م)، المرجع السابق، ص278.

إستصلاح 100,000 هكتار من أراضي المستنقعات، بالإضافة إلى بناء خزانين للمياه في عنابة ووهران وإنشاء 800 إلى 900 حوض مائي في مناطق تربية المواشي[1].

- تمكين الجزائر من العمل في الوظيف العمومي بفرنسا المركز بنسبة قد تصل حتى إلى 10% من مجموعة المناصب الموفرة وهذه النسبة تكون أكثر حجما في الجزائر[2] . وبالعودة إلى مذكرات ديغول يذكر هذا الأخير ما يلي: «...فمن الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية تقرر إنجاز خلال هذه المدة وهي تتضمن تحسين الإستثمار الصناعي والزراعي في الجزائر: كتوزيع غاز الصحراء في جميع مناطق القطر والعمل بواسطة هذه الطاقة على إنشاء مصانع كبيرة إما كيماوية كمعمل (أرزيو) أو معدنية كمعمل (صب الحديد والفولاذ) في عنابة والقيام بأعمال هامة في مجالات الطرق والمرافئ والمواصلات[3].

1-2 الأهداف الخفية:

من خلال عرض ديغول للمشروع الذي يريد من ورائه أن يقضي على الثورة بالمشاريع الإصلاحية وعن طريقها أيضا يحقق عملية الإدماج كما أن مشروع قسنطينة لا يريد إصلاحا زراعيا حقيقيا ولكنه يريد إيجاد نخبة في المدن، يستطيع الإستعمار الحديث أن يستعملها في قمع كل محاولة ثورية وتستطيع أن تقف بعد ذلك في وجه الفلاحين[4].

---

[1]عدة بن داهة، الإستيطان الفرنسي والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر (1860-1862)، ج2، المرجع السابق، ص ص474، 475.

[2]هواري قبايلي، المرجع السابق، ص90.

[3]شارل ديغول، المصدر السابق، ص71.

[4]محمد لحسن أزغيدني، المرجع لسابق، ص ص194، 195.

- إستقطاب الريف بالأساس حيث كان يعتقد ديغول أن الريف سيتزاحم على مشاريعه التي أعلن عنها وبذلك يتخلون عن الثورة المسلحة[1].
- محاولة صرف الشعب الجزائري عن ثورته وإمتصاص غضبه إتجاه الإستعمار الفرنسي.
- محاولة تصوير الثورة على أن أسبابها كانت إقتصادية وإجتماعية وعليه فلابد من القضاء عليها حسب زعم ديغول بتحسين المستوى المعيشي[2].
- خلق طبقه فلاحية برجوازية صغيرة تكون سندا إجتماعيا جديدا للسلطة الإستعمارية تساهم في عزل جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا[3].

---

[1]علي كافي، مذكرات علي كافي "من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962"، دار القصبة، الجزائر، ص119.

[2]صالح فركوس، موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية من بداية الإحتلال إلى غاية الإستقلال (1830-1962)، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص560.

[3]عدة بن داهة، المرجع السابق، ص475.

المبحث الثالث: السياسة الفرنسية الإقتصادية في الصحراء الجزائرية.

مع إستمرار حرب التحرير إزداد الإهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية حيث أظهرت نتائج البحث التي قدمها بعض الباحثين والفرنسيين أهمية الإحتفاظ بالجزائر لفرنسا حيث إستعرضوا في بحثهم قيمة الموارد الموجودة في الصحراء ووضحوا أن خسارة الجزائر ستكون قاسية على إقتصاد فرنسا وبطبيعة الحال هذا ما يجعل فرنسا تعتمد على غيرها في المواد الخام ومن ثم بدأت فرنسا تشجع الشركات بدراسة الإمكانيات الإقتصادية في الصحراء والتنقيب عن البترول[1]، وعليه بدأ البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية سنة 1941م حيث سخرت فرنسا عدة شركات ومكاتب للقيام بهذه المهمة نذكر منها[2]:

- مكتب البحوث البترولية عام 1945م والشركة القومية للبحث عن البترول C.N.R.E.P.A.L سنة 1946م، الشركة الفرنسية للبحث عن البترول C.F.P.A، مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر 1948م، شركة البحث وإستغلال بترول الصحراء 1951م.

وتحققت هذه الأهداف سنة 1954 بإكتشاف الغاز في جبل مرغة قرب عين صالح وبعد سنتين من ذلك تم إكتشاف البترول في مارس 1956م بمنطقة أجلي، وقد توجت الأبحاث في 12 مارس من نفس السنة بإكتشاف البترول بحاسي مسعود في حقل ذات مردودية عالية[3]، بإحتياط قدره 500 مليون طن قابل للإستغلال، وبقيت الإكتشافات متواصلة حيث تم إكتشاف كثير من الحقول ذات النوعية الممتازة[4].

---

[1]يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1995، دار المعرفة، القاهرة، دس، 346.

[2]المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، سلسلة ملتقيات، الجزائر، 1996، ص42.

[3]محمد أمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر "دراسات ووثائق"، ط4، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص247.

[4]ليلى سعداوي، المرجع السابق، ص ص213، 214.

وتجدر الإشارة أنه تم إكتشاف الغاز أيضا بمنطقة حاسي الرمل سنة 1956م في حقل يقدر إحتياطه من 1,000 إلى 1,300 مليار مكعب حيث شرعت فرنسا في إستغلاله وإيصاله للمدن الكبرى وكلفت مجموعة الغاز الطبيعي للصحراء بتنفيذ هذا المشروع وقدر ميزانيته ب 17 مليار فرنك[1].

وبدأت فرنسا تشدد قبضتها على الصحراء منذ إكتشاف الغاز والبترول حيث قامت بإصدار عدة إجراءات تشريعية وسطرت برنامج إقتصادي لإستغلال الثروات إلى جانب سلسلة من التدابير السياسية والإدارية، وهذا من أجل إبقاء الصحراء تحت سيطرتها فأنشأت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية في 10 جانفي 1957م والتي تهدف إلى تثمين الصحراء من خلال التنمية الإقتصادية لمناطقها والترقية الإجتماعية لسكانها، لكن نيتها الخفية كانت فصل الصحراء وإستغلال ثرواتها، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء وزارة خاصة بشؤون الصحراء في 13 جوان 1957م وعين "ماكس لوجان" وزيرا لها[2].

كما تم تقسيم الصحراء إداريا إلى عمالتين بتاريخ 7 أوت 1957م وهما عمالة "الساورة" مقرها بشار وعمالة "الواحات" بالأغواط ومن ثم تم تحديد المناطق التي تدخل ضمن هاتين العمالتين[3].

---

[1] ليلى سعداوي، المرجع السابق، ص214.

[2] ليلى تينة، "فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمال قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية مجلة دورية دولية محكمة، ع 2، جامعة باتنة، د س، ص ص190، 191.

[3] نفسه، ص191.

1-الإمتيازات النفطية للشركات البترولية العالمية.

عرفت السياسة الفرنسية الإقتصادية تطورا بعد أن تزايد الإهتمام بالصناعة خاصة بعد إكتشاف البترول والغاز حيث أعلن ديغول عن خطته التي سيطبقها بحاسي مسعود وقام بإصدار قانون البترول في عام 1958م على ما يلي[1]:

- منح إمتيازات مدتها 50 سنة تحصل بموجبها الشركات البترولية على تخفيض هام في الضرائب.
- تتولى الشركات نقل البترول الى المكان الذي تريد بواسطة الأنابيب.
- منح الشركات المستغلة نصف الأرباح أي كثر من نسبة الأرباح التي تقام على أساس اتفاقيات البترول.
- ترك الحرية للشركات والسلطات العامة ويتولى مجلس الدولة القضائية فض النزاع.

وأمام هذه العروض المغرية لم تتردد الشركات الأجنبية في الإقدام على إيداع أموالها والاستثمار في الصحراء فكانت الشركات المغربية والإنجليزية والايطالية والأمريكية والهولندية سببا في المساهمة بأموالها من أجل البحث والتنقيب عن البترول كما تم إعطائها رخص لإستخراج البترول[2]، وكان الهدف من وراء هذه الامتيازات هو كسب تضامن المعسكر الغربي وإقناعه بأن الصحراء جزء من فرنسا كما دعا ديغول الدول الإفريقية المجاورة إلى الصحراء بالإنضمام إلى مشروع الإستثمار وهو يعلم جيدا أنها دول ضعيفة لا تملك رؤوس

---

[1]خديجة الغازي، عبد المجيد بوجلة، "السياسة الإقتصادية في الصحراء الجزائرية وموقف جبهة التحرير منها 1954-196"، مجلة قرطاس الدراسات الفكرية والحضارية، مج 8، ع 2، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021، ص50.

[2]بلال صديقي، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1956-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران السانية، 2009-2010، ص90.

أموال كافية للإستثمار وكان هدفه من هذا هو تدويل قضية الصحراء وإستغلال ثرواتها وإبعادها عن طموحات الثورة الجزائرية[1].

وأمام هذا سجلت الإدارة الفرنسية تحول في سياستها الإقتصادية والإجتماعية في الصحراء سنة 1960م حيث قامت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S) بتخفيف نفقاتها على البناء القاعدي وركزت على الإستثمار في ميادين الترقية لسكان الصحراء ومن أهم المشاريع الإقتصادية التي أضافتها فرنسا نذكر[2]:

- تطوير الري واستصلاح الزراعة حيث أعطت شركات التنمية الصحراوية أولوية لبعض الواحات خاصة واحة القليعة، وإستصلحت 3000 هكتار وأنشأت واحة زلفانة.
- إستغلال المياه الجوفية مع تكيف التقنيات الحديثة مع الطبيعة الصحراوية
- قدم الشركات الأجنبية لتنشيط الحركة التجارية مع تطوير قطاع الخدمات إذ بلغ عدد المحلات التجارية في ميزاب مثلا: 485 محل من بينها 47 محل للجالية الأوروبية.
- تأطير الصحراء بأجهزة ومؤسسات إدارية وإقتصادية توفر فرص العمل لسكان المنطقة خاصة بعد إكتشاف البترول.

وعليه فإن هذه المشاريع التي تم طرحها لم يكن هدفها ترقية المجتمع الصحراوي بل جاءت من أجل كسب ود سكان الصحراء وإستنزاف ثرواتها إضافة إلى تشغيل اليد العاملة الصحراوية بأرخص ثمن[3].

---

[1]صالح محمد بوسليم، "جوانب من السياسة الإستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1956-1962)"، دورية كان التاريخية، ع الخامس والثلاثون، مارس 2018، ص90.

[2]المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص58، 59.

[3]خديجة الغازي، عبد المجيد بوجلة، المرجع السابق، ص51.

2- إستثمار رؤوس الأموال والتسويق النفطي.

بعد هذه الإكتشافات بالصحراء شرعت السلطات الإستعمارية في إستثمار رؤوس الأموال في المنطقة وكانت رؤوس الأموال تتوزع كالتالي: 3,9 رأس مال تساهم به الدولة الفرنسية و6,8% رؤوس أموال أجنبية و53% قروض، كما قدر المساهمون في رأس المال المستثمر في الصحراء بحوالي مليون مساهم وهذا حسب المصادر المالية للمنظمة المشتركة[1].

ولقد جندت فرنسا رؤوس أموال ضخمة بلغت سنة 1955 إلى 1959م حوالي 5,769 مليار فرنك فرنسي إلى جانب مليارين لتجهيز منابع البترول و1,5 مليار لتوفير وسائل النقل المحروقات وملياريين للتنقيب[2].

وشهد عام 1958م الإنتاج الفعلي للبترول وذلك من خلال إستغلال حقل حاسي مسعود وحوض عين أميناس وبدأ تحويله إلى السواحل الجزائرية وذلك من أجل تصديره وبهذا إرتفع الإنتاج فبعد أن كان نسبته سنة 1958م أقل من 1 مليون طن تحول إلى 5 مليون طن عام 1959م ثم إلى 10 مليون طن عام 1960م و 15 مليون طن عام 1961م، 20 مليون طن عام 1962م[3]، وفي هذا الإطار أدى تطور الصناعة النفطية الفرنسية إلى زيادة إستهلاك المحروقات إذا كان مجموع ما إستوعبت السوق الداخلية الفرنسية وما إستهلكه قطاع النقل البحري قرابه 10 ملايين طن سنة 1950م ليرتفع خلال ست سنوات إلى حوالي 19 مليون طن وبين سنتي 1957 و1959م سجل تطور السوق الفرنسية للمحروقات بـ: 7,5[4] .

---

[1]المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص43، 44.

[2]هواري قبايلي، المرجع السابق، ص129.

[3]أحميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسية الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، ط خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،2007، ص ص114، 115.

[4]الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص110.

وتطلبت عملية نقل النفط مد أنابيب ومنه تم مد أنبوب يربط بين حاسي مسعود بمسافة 110 ميل، كما أنها مدت خط آخر يربط منطقة توقرت وبسكرة طوله 130 ميل ومنها يتم نقل النفط عبر عربات السكك الحديدية إلى ميناء سكيكدة[1]، ومن أجل مضاعفة الإنتاج وإعطاء الدفع لعملية النقل تم الإتفاق في 1958م بين شركة الفرنسية والحكومة التونسية من أجل أنبوب عالية القدرة ويدخل بعدها التراب التونسي ليصل بعدها إلى خليج قابس في البحر الأبيض المتوسط، كما أنجز في حاسي الرمل خط أنبوبين ليستمر في إتجاه وهران وكان متوقع تمديده إلى الجزائر بحلول شهر جويلية 1961م[2].

3-هدف فرنسا من إستغلال البترول:

وضعت فرنسا إهتمامها لسيطرة على النفط وذلك بهدف توفير إحتياجاتها النفطية وتصدير الفائض إلى أوروبا لأنها تعاني من نقص مصادر الطاقة ومن أجل إعادة بناء إقتصادها التي تدمر بعد ال ح ع 2[3]، ضف إلى ذلك أن إستيراد النفط أقبل كاهل الخزينة العمومية الفرنسية خاصة مع إرتفاع الواردات والتي بلغت 4,24 طن سنة 1954م حيث كانت تدفع ثمن النفط المستورد بالدولار وهي تكلفة كبيرة على الخزينة الفرنسية[4].

كما إستعملت البترول كسلاح للضغط على كل من تونس والمغرب للحصول على إستقلالهم مقابل فصل الصحراء، إضافة إلى رسم سياسة إدارية جديدة لفصل الصحراء بطريقة غير شرعية[5].

---

[1]أسامة مساعد صاحب منعم، المرجع السابق، ص236.

[2]بلال صديقي، المرجع السابق، ص35.

[3]أسامة مساعد صاحب منعم، المرجع السابق، ص227.

[4]العربي العربي وآخرون، "الصحراء الجزائرية، اتفاقيات إيفيان والتفاوض"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، مج 6، ع 2، الجزائر، 2020، ص ص148، 149.

[5]عبد الحق كوكب، "الإستغلال الفرنسي للبترول الجزائري وردود فعل الثورة 1956-1962"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مج3، ع1، جامعة تيارت، يناير 2020، ص386.

المبحث الثالث: ردود الفعل الجزائرية والفرنسية حول المشاريع الفرنسية الإقتصادية.

1- ردود الفعل على مشروع جاك سوستيل.

1-1 رد فعل الجزائريين:

لقد كان موقف الجزائريين واضحا منذ البداية بأن الوضع في الجزائر بلغ درجة من الخطر ويتطلب إجراءات أخرى لا مجرد إصلاحات، وهذا يعني تصميم قيادة الثورة على الوصول إلى حل جذري وحاسم وهو الإستقلال[1].

ومن الشخصيات الجزائرية التي عبرت عن موقفها نجد فرحات عباس الذي عبر عن خطة سوستال قائلا أن: « الإصلاحات التي اقترحها الحاكم العام أمام الجمعية الجزائرية كانت ناقصة جدا فقد كان بالإمكان أن نرحب بها في عام 1920م أو على الأقل في عام 1930م أو عند اللزوم في عام 1936م، أما في عام 1955م لم يكن لها صدى في الوسط الإسلامي»[2]، وبالإضافة إلى ذلك كان عبان رمضان له إحساس بالخطر الذي كان يهدد جبهة التحرير الوطني حيث ذكر في منشور 1955م الأهداف التي حددها بيان الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) وهدد كل من حاول الإستجابة لمناورة سوستال السياسية[3].

أما جبهة التحرير الوطني فقد دعمت وحدة الشعب ودعت إلى النضال من أجل الحرية والاستقلال ومقاومة المشاريع الزائفة الهادفة إلى تنفيذ إصلاحات طفيفة لن تنجح[4]، حيث كان من المتوقع أن ترفض جبهة التحرير الوطني المشروع الإدماجي

---

[1]عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية والنهاية، المرجع السابق، ص ص413، 414.

[2]Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, Alger- Livres édition et Abede rrahmane Rebahi, Alger, 2011, p 85.

[3]يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص94.

[4]مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص ص175، 176.

الذي قدمه "جاك سوستال" لكونه يتعارض تماما مع مبدأ الاستقلال التام الذي يعد أحد ثوابت النضال، وهو ما تضمنه بيان أول نوفمبر[1].

ولقد جاء في جريدة لوموند (Le Monde) أن موقف المسلمين غير المتشددين يمكن تلخيصها في الفقرة الآتية: في الوقت الذي كان ينتظر فيه الحصول على الإستقلال أقترح الإندماج هذا يعني الهيئة الواحدة، بالإضافة إلى إلغاء المجلس الجزائري، في حين ينتظر الشعب المجلس الدستوري... فالمجلس الوطني لا يستطيع مناقشة أي مشروع دون فهم أنه لن يحدث شيء في الجزائر دون موافقة مشاركة الجزائريين[2].

1-2 رد فعل الفرنسيين.

ما كاد المشروع الإصلاحي لجاك سوستيل يخرج إلى العلن حتى تعرض إلى سيل عارم من الإنتقادات الشديدة واللاذعة قادها المستوطنون الأوربيون وبعض الشخصيات السياسية الفرنسية، وسارع العديد من الشخصيات إلى حشد كل الإمكانيات الممكنة لإفشال وعرقلة هذا المسعى الحكومي، ومن أشهر هذه الشخصيات: "Banquet crevaux" رئيس بلدية سكيكدة، "Boyer Banse" أحد الموظفين القدماء في الحكومة العامة "Robert Martel" من كبار مستوطني منطقة متيجة[3].

وعلاوة على ذلك إصطدمت سياسة الإندماج التي حاول سوستيل تنفيذها في الجزائر بأرض الواقع في فرنسا والجزائر، لأن السياسيين في فرنسا رفضوا فكرة دمج الجزائر في فرنسا لأن هذا الإندماج يعني إعطاء حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي لثمانية ملايين مسلم

---

[1] خميسة مدور، الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2017-2018، ص494.

[2] نفسه، ص497.

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص2013.

مما يعني خلق قوة سياسية إسلامية في فرنسا ثم أن الأوربيين في الجزائر يعارضون سياسة الإندماج لأنها تعني المساواة بينهم وبين المسلمين وزوال الإمتيازات التي يتمتعون بها منذ أيام الإحتلال الفرنسي للجزائر[1].

وشهدت هذه المعارضة تطورا كبيرا خلال المباحثات التي دارت بين أندية الجمعية الوطنية الفرنسية التي ركزت على الوضع في الجزائر في أكتوبر 1955م والإصلاحات التي تضمنها، ووصفت خيارات الحكومة الفرنسية بأنها إرتجالية في تنفيذ الإصلاحات في الجزائر، والتي ستكون عاملا تخريبيا لميزانية الجزائر.

2- ردود الفعل على مشروع شارل ديغول.

2-1 رد فعل الشعب الجزائري:

بالنسبة للجزائريين فقد رفضوا المشروع الإغرائي الذي طرحه ديغول حيث قاموا بمظاهرات دامية في 11 ديسمبر 1960م، حيث خرج المسلمون في مظاهرات وهم يحملون أعلام جبهة التحرير الوطني لإعلان دعمهم لها وليقولوا لديغول وغيره من ساسة فرنسا بطريقة ما: «نحن موجودون يجب أخذنا في الإعتبار...» وبذلك كان خروج الجزائريين إلى الشوارع لأول مرة في تظاهرات ضخمة أكبر رد على أكذوبة خروج جبهة التحرير الوطني عن القانون أو عدم تأييد الجزائريين لها[2].

ونظمت هذه التظاهرات في معظم المدن الجزائرية (الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، البليدة، بجاية، قسنطينة، بلعباس، شرشال، تيبازة)، ولا يفوتنا أن هذه الإنتفاضة الشعبية العارمة كانت في مسيرة وحدة الثورة وحدثا حاسما في تاريخ معركتنا المسلحة، وفي سير

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص412.

[2] عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، د م، 2010، ص ص150، 151.

المفاوضات لقد أضهرت هذه الإنتفاضات روح الكفاح والقدرات النضالية التي ضلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الإرهاب البوليسي والعسكري[1].

وزلزلت حوادث 11 ديسمبر كيان العدو وأثبتت له أن يد الثورة تتعدى الجبال إلى المدن وتحرك الجماهير متى تشاء وكيفما تشاء، وتدمر مؤسساته العسكرية والمدينة على السواء، وهي رسالة بالغة البيان موجهة إلى القيادة الفرنسية وعلى رأسها ديغول والرأي العام الدولي الرسمي والشعبي بأن الشعب الجزائري مصمم على إسترجاع سيادته مهما كان الثمن وظروف التصدي[2]، ونتيجة لذلك لقد كان صدى المظاهرات كبيرا جدا في الجزائر وفرنسا وكل العالم وقد حقق الشعب الجزائري في المناطق الحضارية خاصة في الجزائر العاصمة نجاحا وفوزا بسيكولوجيا وسياسيا [3]، مما دعا العديد من الشعوب الشقيقة والعديد من المنظمات والتنظيمات الدولية إلى تنظيم مسيرات للتضامن والتعاطف وتأييد الشعب الجزائري وقضيته العادلة[4].

وعلى الصعيد الخارجي عززت هذه المظاهرات كفاح الشعب الجزائري دوليا مما دفع بكثير من الدول التي كانت تؤيد الأطروحة الفرنسية بتغير موقفها لصالح الثورة التحريرية فصادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 20 ديسمبر 1960م على لائحة تعترف فيها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والإستقلال[5].

---

[1]بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر "إتفاقيات إيفيان"، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س، ص19.

[2]الخضر بورقدعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000، ص36.

[3]نبيلة لرباس، "لمحة تاريخية عن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في مدينة الجزائر"، مجلة قضايا تاريخية، ع الرابع عشر، الجزائر، 21 جانفي 2011، ص239.

[4]محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، ط خ وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص ص71، 72.

[5]عمر بلعربي، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960 "دراسات في الأسباب والنتائج"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مج 4، ع 02، الجزائر، 2021، ص26.

2-2 رد فعل جبهة التحرير الوطني:

جندت جبهة التحرير الوطني كل طاقاتها ضد المشروع بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات، إضافة إلى قمع الإستعمار للمواطنيين المستمر والذي ساعد موقف الجبهة إلى حد كبير[1]. ومن الطبيعي أن يكون رد فعل جبهة التحرير الوطني ضد ذلك فقد عارضت المشروع ونبهت الشعب الجزائري إلى مخاطره وطالبتهم برفضه ومقاطعته، وإلى جانب ذلك قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة من جهتها بشرح وتبيان موقفها من ذلك وشرحت للراي العام العالمي مخاطر المشروع[2].

وبالإضافة إلى ذلك رأت جبهة التحرير أن التوظيفات التي نمت في إطار هذا المشروع والصناعات التي أقيمت لم تساهم إلا بإغناء ماكان موجودا من نوعها من قبل (أي اغناء الرأسماليين الفرنسيين الذين وظفوا أموالهم في الجزائر) وزيادة التبعية الإقتصادية للبلاد تجاه فرنسا[3].

وفي نفس الصدد رفضت جبهة التحرير الوطني المشروع لإعتبار أن حيازة الملكيات الفردية تشكل عاملا أساسيا للتقدم الشخصي وللرقي في الهرم الإجتماعي وتسمح بتطور نخبة متميزة من الجمهور، وهذا هو السبب الذي دفع جبهة التحرير إلى أن تقف سياسيا ضد هذا الإجرام الذي يفسر تخوف بعض الفلاحين من أن يصبحوا كما يقول م.بارودي "(PARODI)" ملاكان صغار في أي ظرف كان[4].

---

[1]حمد لحسن أزغيدني، المرجع السابق، ص195.

[2]محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص272.

[3]سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين "دراسة حول تاريخ الجزائر"، تر: محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، الجزائر، 2003، ص422.

[4]عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص386.

ولما كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت مشروع قسنطينة بإعتباره في جوهره فخا سياسيا وفرنسيا بقناع إقتصادي وإجتماعي فقد كان عليها أن تعرض البديل الذي تنوي تطبيقه بعد إستعادة السيادة الوطنية على الرأي العام المحلي والدولي خاصة أن الإصلاحات التي تضمنها هذا المشروع كانت مغرية لطبقة الفلاحين البائسة التي كان أفق المستقبل بالنسبة لها قاتما، وهي التي إنخرطت أكثر من غيرها في الثورة، وتعرضت لقمع إستعماري رهيب[1].

2-3 رد فعل الفرنسيين:

لقي مشروع قسنطينة معارضة شديدة من طرف المعمرين الفرنسيين رغم إختلاف الدوافع والأهداف، فالمعمرون لا يسمحون أن يصبحوا في درجة مساوية للجزائريين لشعورهم بأنهم هم السادة[2]، ولقد كان أوربيو الجزائر لا يريدون في هذه الفترة الحديث عن الحكم الذاتي ولا عن التعاون بين المجموعتين المسلمة والأوروبية وبقوا معادين لإقتراحات ديغول على الدوام وكانوا ينتظرون زعيما عسكريا يقلب الأوضاع ويستلم السلطة في الجزائر ويمنع كل تغيير يكون لصالح الأغلبية المسلمة[3].

ومن هذا المنطلق قررت جبهة الجزائر الفرنسية (FAF) إعلان إضراب عام لمدة 24 ساعة بالتزامن مع وصول الجنرال ديغول إلى الغرب الجزائري ووزعت آلاف المناشير في مدينة الجزائر، وكانت حركة سير السيارات المدنية تعتبر ممنوعة، وممنوع كذلك فتح المحلات التجارية وإلا تعرضت للتخريب[4].

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص398.

[2] رضا ميموني، وحدة الكفاح المغاربي في إيديولوجية حركات التحرر الوطنية 1947-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2019-2020، ص260.

[3] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص150.

[4] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص384.

وتماشيا مع ماتم ذكره فبالرغم من أن هذا المشروع كان يعد تعبيرا عن تطور السياسة الإستعمارية بغية القضاء على الثورة الجزائرية إلا أنه يبدو أنه جاء في وقت كان الشعب الجزائري قد قطع مرحلة هامة من كفاحه ولم تعد مثل تلك الإغراءات تبعده عن قضيته[1].

وفي هذا الإطار يرجع ناصر الدين سعيدوني أسباب الفشل إلى: «أن مشروع قسنطينة ركز على الجانب الإقتصادي وبعض إنعكاساته الإيديولوجية، وأعتبره مشروعا يندرج ضمن السياسة الاستعمارية الجديدة المسخرة لخدمة الإستراتيجية الإقتصادية الفرنسية، لأن آفاق التنمية في الجزائر في المفهوم الثورة لا يضمنها سوى التعاون مع حكومة مستقلة وقد عرف فعلا نهايته المأساوية ولامحالة محكوم عليه بالفشل[2].

3- ردود الفعل على السياسة الفرنسية الإقتصادية في الصحراء الجزائرية.

1-رد فعل جبهة التحرير:

واجهت جبهة التحرير المؤامرات الفرنسية بضرب مفاصل الإقتصاد الفرنسي في حرب المنشآت البترولية لقد كانت الإستثمارات النفطية من أهم العوامل التي كانت وراء هذا الإجراء الثوري[3]، ولم تتردد جبهة التحرير في تحذير الشركات المستثمرة والراغبة في ذلك من الخطر الذي يتربص بها وبمنشآتها، حيث أكد وزير الأخبار محمد يزيد الذي عقد مؤتمر في 27 يناير 1959م أن الشعب الجزائري وحكومته لا تعترف بشرعية الإتفاقيات التي أبرمتها الشركات الأجنبية مع سلطات الإحتلال ضد قضيته العادلة ويعتبرها عملا عدائيا[4]، وبذلك فعمليات جيش التحرير الوطني التي تستهدف المراكز العسكرية وقواعد التنقيب على النفط

[1]محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص272.

[2]ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص267.

[3]بلال صديقي، المرجع السابق، ص102.

[4]محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص815.

تجري على مسمع المجتمع الدولي، حيث كانت هذه الطريقة الوحيدة لجعل الشركات الأجنبية تفكر مليا قبل الدخول في إتفاقية إقتصادية مع الإستثمار الفرنسي في الجزائر[1].

ولم تكن قرارات جبهة التحرير مجرد تصريحات شفهية أو تهديدية، حيث عقب ذلك قيام جيش التحرير الوطني في الصحراء بشن هجومات على مختلف القواعد العسكرية وقواعد التنقيب على النفط والثروات الصحراوية الخاصة بالعدو[2]، فلم يمر يوم دون أن يسجل جيش تحرير إنتصارا في ميدان كفاحهم ضد القوات الفرنسية منشآته. ومن بين هذه الهجمات نذكر على سبيل المثال: قيام أحد عناصر الجيش التحرير بعملية تخريب في أماكن التنقيب على البترول في "تين السما" قرب أنجلي يوم 17 أوت 1957م[3].

وفي أيام 6- 7- 8 نوفمبر شنت قوات جيش التحرير في شمال تيميمون هجومات على قافلة فرنسية كانت تحمل الأدوات الثقيلة لتفتيش عن البترول، وكان معها عدد كبير من الإختصاصيين في التنقيب عن النفط، مما بعث الإضطراب والخوف في صفوف العدو الذي لحقته خسائر كبيرة في العتاد والأرواح ضف إلى ذلك قيام هجوم يوم 21 سبتمبر 1957م على حافلات النفط بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية التي أسفر عنها تحطيم حافلتين للبترول[4]، كما قام جيش التحرير بتفجير حصى السكة الحديدية الرابط بين توقرت وسكيكدة بالإضافة إلى تحطيم محطة توليد الكهرباء بالأغواط في 13 جويلية 1957م[5].

---

[1] بلال صديقي، المرجع السابق، ص102.

[2]محمد برمكي، الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران السانية، 2009-2010، ص147.

[3]المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص62.

[4]صالح بن محمد بوسليم، المرجع السابق، ص92.

[5]محمد قن، "فصل الصحراء وبعض ردود الفعل المحلية"، مجلة المصادر، ع29، جامعة زيان عاشور، الجلفة، د س، ص275.

وفي نفس الصدد شن هجوم كومندوس التابع للجيش التحرير على حظيرة البترول ومنابع الغاز الطبيعية على بعد 5 كيلومتر من الأغواط بمنطقة حاسي الرمل وخرب عدد كبير من الأجهزة التي توجد بالحظيرة والمنبع، حيث قدرتها الإحصائيات الفرنسية بما يزيد عن 15 مليون من الفرنكات[1].

كما تم تعطيل أنبوب الغاز بحاسي مسعود الذي تم التخطيط لإنشائه بين الشركة الفرنسية للبترول الجزائري والشركة الفرنسية للبحث وإستغلال بترول الجزائر والذي يمتد بين حاسي الرمل ويمر بالأغواط وتيارت وغليزان، وأنبوب آخر يمتد من حاسي مسعود إلى بجاية حيث حاولت السلطات الفرنسية إنجازه إلا أن نشاط جيش التحرير حال دون ذلك[2].

وعليه لقد كانت سياسة الإصلاحات التي تبنتها السلطات الإستعمارية في الجزائر على الصعيد الإقتصادي ذات أهداف مختلفة، بداية من محاولة إستغلال الثروات ذات المجال الزراعي والصناعي واستنزاف الموارد المعدنية لتطوير الإقتصاد الفرنسي، بالإضافة إلى سعيها لإستغلال نفط الصحراء الذي يعد أمر ذا أهمية في الإستراتيجية الإقتصادية الفرنسية، عن طريق منح إمتيازات للبلدان الأجنبية، إلا أن جبهة التحرير كانت متفطنة لهذه الإغراءات وعملت جاهدة على دعم الشعب وتكثيف الكفاح والقدرات النضالية لإفشال السياسة الفرنسية الرامية إلى الحفاظ بالجزائر الفرنسية.

---

[1] المجاهد، ع40، 16 أفريل 1959.

[2] المجاهد، ع41، 1 ماي 1959، ص11.

الفصل الرابع: دور الثورة في التنمية والتغيير.

المبحث الأول: مصادر التموين والتمويل للثورة الجزائرية.

المبحث الثاني: تكفل الثورة بأوضاع الجزائريين.

المبحث الثالث: التنمية الإقتصادية المستقبلية من خلال برنامج طرابلس.

شهدت الثورة التحريرية منذ اندلاعها تراجع في الواقع الإقتصادي وذلك بسبب إصرار الإحتلال على قطع السبل والمسار على الثورة والسعي لإضعافها، وعليه سعت جبهة التحرير لإيجاد مصادر لتدعيم الثورة واستمرارها، ومن ثم بادرت بالتكفل بأوضاع الجزائريين الصحية والتعليمية نتيجة لما لحق بها جراء السلاسة الإستعمارية الفرنسية، وتفتح أفاق ومشاريع تنموية مستقبلية لأوضاع الشعب الجزائري ما بعد الإستقلال.

المبحث الأول: مصادر التموين والتمويل للثورة الجزائرية.

لم يهتم قادة الثورة بالجانب العسكري والسياسي والإعلامي والإداري فقط ، بل أولوا أهمية كبيرة للجانب الإقتصادي وذلك من خلال وضع نظام إقتصادي والذي تجسد في مجالين رئيسين ألا وهما التموين والتمويل[1]، واللذان يعتبران من الركائز الأساسية لنجاح أي حركة تحريرية، ولهذا فقد تمكنت جبهة التحرير من إيجاد قواعد دعم داخلية وخارجية لمواصلة العمل العسكري ومن ثم تحقيق الإنتصار على فرنسا[2].

فالتموين هو الركيزة الأساسية التي إعتمد عليها جيش التحرير الوطني لمواصلة مسيرة الثورة التحريرية، لأنه لا يمكن للثورة أن تستمر دون المؤونة من ألبسة وأغذية وأدوية لجنود جيش التحرير[3]، أما التمويل وهو تلك الأموال التي تم جمعها خلال الثورة وحتى قبل سنة 1954م ليتم إنفاقها في عدة مجالات المتعلقة بالعملية التحريرية، بإعتبار أن المال من أهم عوامل إنتصار الثورة الجزائرية لأن كل الجوانب تعتمد وتتوقف عليه[4].

---

[1]عبد القادر بورمضان، "السياسة الإقتصادية للثورة التحريرية 1954-1962 وتطورها منطقة جيجل انموذجا"، مجلة العلوم الإجتماعية، مج15، ع28، جامعة 20 أوت 1956، سكيكدة، 2018، ص169.

[2]أبو بكر حفظ الله، "الدعم المادي للثورة الجزائرية واستراتيجية جيش التحرير الحربية بين 1954-1956"، مجلة المصادر، ع13، جامعة باتنة، 2013، ص233.

[3]بو بكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، ص57.

[4]بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص28.

وكانت عملية التموين غير منتظمة في بداية الثورة، كما لم يكن هناك مخابئ خاصة بالمؤونة في الأشهر الأول للثورة واعتمد جيش التحرير الوطني في تموينه بشكل مباشر على الشعب خاصة سكان الأرياف فكانت فرق المجاهدين تذهب إلى عائلات الريف وتتناول الطعام هناك حيث يتم إطعامهم بالليل وفي النهار يختفون عن الأنظار[1].

وعليه يعتبر الشعب الجزائري هو الممول الرئيسي للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، حيث كان يمد جيش التحرير الوطني لكل ما يحتاجه، وقد لعب سكان الأرياف والمداشر الدور الأساسي والأكبر في العملية التموينية وهذا نتيجة تواجد جيش التحرير في المناطق الريفية والجبلية، فكان لزاما على سكان هذه المناطق تقديم الدعم المادي للثرة وكان معظم ما أعطي عبارة عن منتوجات زراعي وملابس وبعض المواد الغذائية كالزيت واللحم والتمر[2]، وتمت عملية التموين في سرية تامة فلا يطلع عليها المسؤولون، حيث يتم تسليم الأموال من قبل القيادة الثورية إلى المسؤول عن التموين ثم يوزع على المواطنين في مختلف أحياء المدن لاقتناء المؤونة[3].

1- مصادر التموين:

نظرا لأهمية التموين فقد إهتم قادة الثورة اهتماما كبيرا به وهذا نتيجة التطور السياسي والعسكري خاصة مع إزدياد إحتياجات الثورة فبعد مؤتمر الصومام تم استحداث نظام خاص بالتموين تتوظف إدارته مصلحة خاصة تسمى "مصلحة التموين" وهذه المصلحة موجودة بكل ولاية تقوم بتزودين مسؤول الولاية بكل التفاصيل حول ميزانية المنطقة والمداخيل والنفقات،

---

[1]نصيرة براهمي، "تموين الثورة التحريرية بمنطقة تبسة 1954-1958"، مجلة مدارات تاريخية، مج1، ع1، جامعة تبسة، الجزائر، 2019، ص89.

[2]نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص388.

[3]نفسه، ص387.

كما كانت تقوم بتوفير إحتياجات الولاية من مواد استهلاكية وجمع إعانات العائلات المحتاجة[1]، وبذلك نجح قادة الثورة مع مرور الوقت في تنظيم التموين وتخصيصه والتدقيق في مصادره وذلك بتعيين مسؤول النقل والتوزيع وكذلك تسجيل المواد التي تدخل وتخرج، وكل ذلك يتم بشكل دقيق وبرقابة مستمرة وهذا راجع إلى تعدد مصادر التموين والتي نذكر منها ما يلي[2]:

- **الغنائم:** هي كل ما يحصل عليه جيش التحرير الوطني من أسلحة وألبسة ومواد غذائية ونقود وذخيرة، بعد كل عملية عسكرية مع العدو الفرنسي أو الهجومات على الشاحنات الفرنسية والتي تحمل المؤونة والذخائر[3].
- **الهبات:** هي عطاءات يقدمها المواطنون من كبار التجار والحرفيين، وتختلف نوع هذه الهبات وغالبا ما تكون في شكل ألبسة ومواشي ومواد أولية أو منتوجات زراعية أو أشياء أخرى استفادت منها الثورة، وكانت تقدم دون القيام بتحديد كميتها أو مدتها الزمنية لأن ذلك يترك لرغبة المتبرع، ويتم وضع عند المسؤول عنها مقابل وصل يحمل قيمة المواد أو النقود ممضي من قبل السلطات المعنية[4].
- **الشراء:** كان المجاهدون يحصلون على المواد التموينية عن طريق اقتنائها بواسطة المناضلين والتجار، فكان يتم شرائها من المحلات والأسواق المنتشرة، ومن المواد الغذائية التي يتم اقتنائها السكر، القهوة، العجائن، الحبوب، الملح...[5].

---

[1] نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص384.

[2] بو بكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص60.

[3] نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص390.

[4] بو بكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص60.

[5] نظيرة براهمي، المرجع السابق، ص ص86، 87.

- **الغرامات:** كانت تفرض على مرتكبي الأخطاء كعقوبات تأديبية للذين خالفوا قرارات وتعليمات جبهة التحرير مثل الغرامات التي تفرض على المدخنين ورواد المقاهي الفرنسية والحانات وأماكن لعب القمار، وبيوت الفساد وانتهاك حرمة شهر رمضان، وكانت المحاكم والمجالس المالية هي التي تقوم بتحديد القيمة المالية للغرامات، وتختلف قيمة الدفع على حسب نوعية المخالفة[1].
- **الزكاة:** كانت الزكاة مصدر من مصادر التموين وكانت تتم حسب قواعد الريعة الإسلامية فكان يقدمها المواطنون، وتخص زكاة المال وزكاة الماشية بالإضافة إلى زكاة الزرع، فكان يجمعها مسؤول الدوار ثم يقدمها لمسؤول التموين بنفسه[2].

2- مصادر التمويل:

تعد الأموال الدعامة الأساسية لأي عملية تحريرية فمن خلالها يتم الحصول على مختلق الاحتياجات من أسلحة ومواد غذائية من خلال المال، لأن متطلبات المعركة التحريرية كانت كثيرة وكبيرة في الآن ذاته، وقد تمكنت الثرة من إيجاد مصادر مالية متنوعة معتمدة في ذلك على الشعب، وبالرغم من أنها لم تكن منظمة في البداية إلا أنها مع مرور الوقت إستطاعت ونجحت جبهة التحرير في ضبط وتنظيم مصادرها، وذلك من خلال تعيين مناضلين يقومون بجمع الأموال وتسجيل النفقات فأصبحت تخضع لتنظيم محكم[3]، وقد تنوعت مصادرا التمويل والتي يمكن تحديدها من خلال العناصر التالية:

---

[1]كلثومة بن رمضان، التموين والتسليح في الولاية الخامسة (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص ص82، 83.

[2]عبد القادر بورمضان، المرجع السابق، ص ص169، 170.

[3]بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص27، 32.

- **الضرائب:** كانت مصدرا أساسيا في التمويل وكانت تفرض على الأغنياء من الجزائريين أصحاب الأملاك والأعمال الحرة من تجار وملاكا لأراضي والعقارات، رغبة في توسيع وتنويع مواد خزينة الثورة، وكانت تصل نسبة الضريبة إلى 20% من قيمة الأملاك[1].
- **الغرامات:** كانت قليلة، وكانت تفرض على المخالفين لقوانين جبهة التحرير وتتفاوت قيمتها حسب طبيعة ودرجة الاختلاف، وتحددها المحاكم الثورية والمجالس الشعبية وترتبط كل غرامة بمحضر رسمي تقوم بتحريره الهيئة التي قامت بتعريم الشخص المعني[2].
- **الغنائم:** شكلت هي الأخرى مصدر من مصادر تمويل الثورة وهي كل ما يتم الحصول عليه أثناء القيام بعمليات عسكرية من أموال ومجوهرات وأشياء ثمينة وهي غير دائمة لكونها مرتبطة بمتغيرات والتي تجمع تحت مراقبة المسؤول العسكري ثم توضع في خزينة الثورة[3]، كما لعبت النساء وخاصة المرأة الريفية دورا كبيرا في هذا المجال حيث تبرعت العديد من الفتيات بكل مهرهن وجهازهن لصالح الثورة، كما كان ينفقن المال لشراء الأدوية لجيش التحرير الوطني[4].
- **الزكاة:** تعتبر من مصادر تمويل ميزانية الثورة، وتفرض على المالية والعقار والأثاث والمحاصيل الزراعية التي يتم تقديمها في شكل حبوب، بالإضافة إلى زكاة الفطر التي

---

[1] نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص400.

[2] محمد بوحموم، "سياسة التمويل الداخلي للثورة التحريرية 1954-1962"، المجلة الخلدونية، مج10، ع2، 2017، ص539.

[3] نفسه، ص544.

[4] أنيسة بركات، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص39.

تدعم الثورة كما تنص عليه الشريعة الإسلامية، وتقدم على كل من بلغ ماله النصاب ودار عليه الحول[1].

- **الاشتراكات:** هي اقتطاع نقدي فرضت على الأنشطة التجارية والأملاك والأرباح، ويتم دفعه لصالح الثورة بطريقة منتظمة وإلزامية على كل مواطن قادر ويزاول نشاطا تجاري حرفي أو مهني حيث مست الاشتراكات غالبية الشعب، ويتم تقديم وصل مقابل كل إشتراك يدفع من طرف المواطنين، ولقد تجاوب الشعب الجزائري معها، بإعتباره شكل من أشكال الجهاد لأن الجهاد بالمال سابق على الجهاد بالنفس[2]، هذا إستنادا لقوله تعالى: << وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذالكم خير لكم إن كنتم تعلمون>>[3].

إلا أن جبهة التحرير كانت متفطنة ولم تكلف الناس فوق طاقتهم بل رعت إمكانياتهم المادية، حيث قامت ببعض التحريات المالية للأفراد قبل تغريمهم وكشفت أن هناك أغنياء لم يساهموا ماليا في الكفاح ولهذا كان لزاما عليها مطالبتهم بمبالغ تتماشى مع ثروتهم[4]، وعلى الرغم من الفقر والعوز الذي عانى منه الناس فإن كثير من النساء المسنات كان يجمعن البيض ثم يبيعونه ويتبرعن بأموالهن إلى المجاهدين بقناعة دون إكراه، رغم أنهن لم يكن مطلوب منهن التبرع لكن أصررن على تقديم المساعدة والدعم للمجاهدين لوجه الله ولو بشيء قليل دون انتظار أي مقابل من أحد[5].

---

[1]بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، 38.

[2]كلثومة بن رمضان، المرجع السابق، ص ص70، 71.

[3]التوبة (الآية 41).

[4]جمال خرشي، الإستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص544.

[5]الطاهر زبيري، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين، منشورات ANEP، الجزائر، 2000، ص73.

3- المصادر الخارجية:

إستطاعت جبهة التحرير في بداية الثورة أن تجد مصادر تمويل داخلية كان فيها لشعب الجزائري الدور الأساسي من خلال هيكلة الجالية الجزائرية في الخارج لكي تستفيد منها الثورة، كما بحثت عن مصادر أخرى للتمويل، وقد وجدت دعما ماديا من عدة دول عربية وقد اختلف الدعم من دولة إلى أخرى[1].

وكانت مصر من الدول السباقة في دعم نضال الحركة الوطنية خاصة الدعم الإعلامي الذي كان له صدى واسع على الصعيد الدولي والوطني، كما لم يتردد رئيسها جمال عبد الناصر للحظة واحدة أمام فكرة الدعم العسكري والمالي لثورة، فمعظم الأموال 75% التي كانت تقدمها جامعة الدول العربية للثورة الجزائرية والمقدرة بـ: 12 مليون جنيه كانت تأتي من مصر[2]، بالإضافة إلى ذلك كانت المملكة العربية السعودية رائدة في هذا المجال وبدأ دعمها المالي للثورة منذ انطلاقها وإستمر إلى غاية الإستقلال حيث دفعت الحكومة السعودية مبالغ مختلفة للحكومة المؤقتة، ونجد منها مليون جنيه سنة 1961م بالإضافة إلى الملك سعود الذي حدد يوم 15 شعبان 1958م يوما تجمع فيه التبرعات المالية للجزائر، وتبرع بمليون ريال سعودي، وكان يرى أن دعم حكومته للثورة واجب يفرضه الإسلام والأخوة التي توجد بين الشعبين[3].

أما الأردن فقد دعمت الثورة ماليا بشكل كبير حيث تبرع الملك حسين بمبلغ 1400 دولار أثناء حضوره مقابلة رياضية جمعت فرقة عسكرية أردنية وفريق تابع لجيش التحرير في

---

[1] بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص87.

[2] عبد الكامل جويبة، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012، ص ص268، 269.

[3] بشير سعدوني، "الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج13، ع1، 2013، ص ص180، 181.

كرة القدم، وقد حضر المباراة حوالي 30 ألف متفرج وتم جمع 5000 دولار للمباراة وتم تقديمها لصالح الثورة الجزائرية[1].

وفي عام 1959م سلم الملك حسين 30,000 ألف دينار ووعد تقديم المزيد من الأموال وذلك عن طريق جمع التبرعات وتقديمها لدعم ومساندة المجاهدين،[2] وفي سنة 1960م بدأت حملة التبرعات لدعم الثورة وتم جمع 11000 دينار والكثير من المجوهرات، وخلال السنة الموالية تم تحصيل 9500 دينارا وهذا نتيجة التبرعات المقدمة بكثرة، بالإضافة إلى أن هناك مبالغ تم جمعها في المهرجانات والمؤتمرات التي تقام لدعم الثورة وكذلك الجهات الداعمة لثورة كالجمعيات الخيرية والهلال الأحمر والأحزاب وغيرها...وإستمرت التبرعات طوال عام 1962م وحتى بعد الإستقلال حيث كانت موجهة لإعادة بناء وتعمير القطر الجزائري[3].

ومن جهة أخرى قدمت سوريا هي الأخرى مساعدات معتبرة للثورة، وقد شمل الدعم المادي السوري تنظيم أسابيع لجمع التبرعات وتمويلات طبية لصالح الجزائر في مارس 1957م حيث تم تسليم 18000,000 ليرة سورية و132,130,49 دولار للوفد الجزائري، وفي نفس العام تم تسليم ممثل مكتب جبهة التحرير الوطني بدمشق صك قدره مليار وخمسة ملايين فرنك[4].

كما لعبت العراق دورا فعلا في دعم الثورة منذ انطلاقها حيث تدفقت التبرعات من العراق وأصدرت الحكومة العراقية مرسوما بتخصيص مليوني دينار سنويا لحكومة الجزائر

---

[1] المجاهد، ع22، 15 أفريل 1958، ص6.

[2] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص438.

[3] عمر صالح العمري، موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954-1962، ط خ وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص ص164، 165.

[4] إسماعيل دبس، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، ط خ وزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 1999، ص ص85، 86.

المؤقتة والمواد الغذائية التي تبرع بها الشعب برغبة منه، وكانت الصحافة والإعلام العراقي يغطيان احداث الثورة ويعطونها الألوية على باقي الأحداث الأخرى، كما تبرع الموظفون بنسب من رواتبهم وكذلك تبرع الوزراء براتب شهري واحد[1]، ومن زاوية أخرى أعرب الملك الليبي عن دعمه المطلق للثورة الجزائرية ووقوفه مع القضية العادلة للشعب الجزائري وأكد أن ليبيا حكومة وشعب تشارك جسدا وروحا في الكفاح التحريري الذي يخوضه الجزائريون ضد الإستعمار الفرنسي، ورأت ليبيا ضرورة دعم القضية الجزائرية معنويا من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والعربية من أجل رفع صوت الشعب الجزائري[2].

وجاء الدعم الليبي للثورة عن طريق إنشاء لجنة جمع التبرعات لجيش الوطني والتي تغير اسمها إلى لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائريين ومن أنشطة هذه اللجنة القيام أسبوع الجزائر وذلك من خلال تخصيص أسبوع أو ثلاثة أيام لجمع التبرعات إلا أن عملية أسبوع الجزائر كانت متاحة على مدار السنة، وكانت اللجنة تعمل دائما على إيجاد مناسبات في كل مرة من أجل ضمان عمليات التبرع، وكان أسبوع الجزائر يستمر لعدة شهور وما إن تنتهي حملات تبرع اللجنة تعلن عن مناسبة أخرى لجمع التبرعات[3].

وكانت هذه الأخيرة تقدم مساعدات نقدية على هيئة أموال لصالح الثورة والتي كانت تجمعها من تبرعات الأشخاص وأموال الزكاة، وقد قدرت التبرعات من عام 1960-1962م

---

[1]خليل حسن الزركاني، الموقف القومي للشعب العراقي تجاه الثورة الجزائرية ، ط خ وزارة المجاهدين، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2002، ص ص16، 17.

[2]مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص ص94، 95.

[3]محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات دار قرطبة، الجزائر، 2012، ص ص91- 101.

حوالي 23,525,10 جنيه وشملت كذلك المساعدات العينية كالحلي والأدوية والملابس والأغطية والأحذية[1].

ومن أهم الدول التي دعمت الثورة نجد تونس والمغرب والسودان أما بقية الدول التي لم تستطع دعم الثورة ماديا اكتفت بالدعم المعنوي، وقد قامت الدول الغير عربية أيضا بتقديم إعانات للثورة كتركيا وروسيا والصين والتي قدمت أسلحة بالإضافة إلى بعض الآلات لصناعة الأسلحة دون مقابل للجزائريين وأموال لدعم الثورة[2].

ولقد لعب العمال في المهجر دورا مهما في الثورة وذلك من خلال دعمها ماديا وبشريا حيث كانوا يساهمون شهريا في فرنسا ب 500 مليون فرنك فرنسي قديد (أي نصف مليار سنتيم) وهذه كانت قيمة اشتراكاتهم الشهرية التي يدفعونها بانتظام لاتحادية جبهة التحرير في فرنسا، أما العمال الجزائريين في كل من سويسرا، ألمانيا، بلجيكا فقد خصصوا يوما من أجورهم تبرعا للثورة وقد إرتفعت الاشتراكات 1961م إلى 3000 فرنك فرنسي قديم، بعد أن كانت سنة 1957م تقدر ب1500 فرنك فرنسي قديم[3]، أما نسبة المشاركين في دعم الثورة من العمال الجزائريين في فرنسا لقد فاقت 90% وفي هذا الصدد يقول الأخضر بن طوبال عضو الحكومة المؤقتة حلال المؤتمر الوطني الذي انعقد في أفريل 1964م أن 60% من الأموال التي كانت تسير الثورة جاءت من المهاجرين الجزائريين، وقد كانت هذه الأموال تمثل عصب النفقات أثناء الثورة[4].

---

[1]بسمة خليفة أبو لسين، الليبيون والثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص ص95، 96.

[2]وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص53- 73.

[3]سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص63.

[4]عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص372.

المبحث الثاني: تكفل الثورة بأوضاع الجزائريين.

1- الجانب الإقتصادي:

كانت قضية الشعب محل إهتمام جبهة التحرير الوطني حيث حرصت على تنظيم الأسواق العامة والخاصة بسكان الأرياف في المناطق الجبلية، وأصدرت قرار يمنع المواطنين من الذهاب إلى الأسواق التي تشرف عليها فرنسا، أدى هذا إلى مشاكل فيما يتعلق بعملية تموين المواطنين، لكن الجبهة تمكنت من اجتياز هذه الصعوبات بنجاح لأن 90 بالمئة من المواد الغذائية كانت من إنتاج محلي، ولم يبقى سوى الحصول على الأشياء اللازمة مثل الأدوية والقماش[1]، وتبنت جبهة التحرير الوطني قضية إسترجاع الأراضي الزراعية من المستوطنين وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين، وحققت إنجازات هامة في القطاع الفلاحي ووضعت أسس لعملية العمل الجماعي في الريف وإقامة قاعدة متينة يبنى عليها الإصلاح الفلاحي مستقبلا[2].

وتحسبا لكل طارئ فقد عمل جيش التحرير الوطني في كل المناطق على تخزين كمية من الحبوب وبعض المواد الغذائية وذلك من خلال تشييد الكهوف والمغارات والدهاليز السرية تكون بعيدة عن عيون العدو، نظرا لما للتموين من أهمية بالغة فقد أنشأت الجبهة تنظيما خاصا اعتمدت فيه على القاعدة العريضة للجماهير إذ كانت هي المصدر الرئيسي الذي تستمد منه الثورة قوتها وتمثل هذا التموين فيما سمى بالمراكز الشعبية التي تزود المجاهدين بما يحتاجونه من مؤونة[3].

---

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص146، 147.

[2] رضا بن عتو، بن يوسف تلمساني، "الرؤية الإقتصادية للجزائر المستقلة من خلال وثائق (مخطط العقيد لطفي، برنامج طرابلس، وثيقة اتفاقية إيفيان)"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، ع19، جانفي2018، ص89.

[3] حسن بومالي، مظاهر من تنظيم جبهة التحرير في بداية الثورة 1954-1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ديسمبر 1985، ص ص117، 118.

وكانت الثورة قائمة على فئة الفلاحين في الأرياف بالتمويل والمساعدات والاستقبال، وتقدم مساعدات للمحتاجين في المناطق الجبلية، بالإضافة إلى تقديم منح لأسر الشهداء والتي قدرت ب: 6000 فرنك لكل أسرة وكذلك لعائلات المجاهدين بالثورة، وعند إعتقال أو استشهاد أي مجاهد تساعد الثورة عائلته بالقمح والطحين في الأرياف وبالمال في المدينة[1].

2- التعليم: قامت جبهة التحرير منذ الأشهر الأولى للثورة بتأسيس مصلحة تهتم بتسيير التعليم بإعتباره محورا أساسيا لتكوين الأفراد وتخليصهم من الجهل، حيث كلفت المحافظين السياسيين بتسيير مدارس القرآن الكريم بتمويلها والإشراف عليها، فأسست مدارس وأقسام بسيطة وتكلفت بجميع لوازم الأطفال بتأمين المأوى والمؤونة لهم بالإضافة إلى الملابس[2].

ونظمت في مختلف الأماكن دروس ليلية يحضرها الكبار، وسطرت القيادة مشروعا يهدف بمقتضاه إلى إنشاء لكل قرية مدارس خاصة[3]، ومن جهة أخرى لجأت الثورة بالتكفل بالبعثات الطلابية وإرسالهم إلى الخارج لمواصلة الدراسة بعدما حالت ظروف الحرب دون مواصلتها في أرض الوطن، وكانت عملية إرسال هذه البعثات تتم بناء على المبادرة الفردية لبعض قادة الولايات[4].

ولم يقتصر التعليم على الأطفال والطلاب بل تعداه إلى الجنود فأعطت الجبهة أمر لقادة الولايات بتعلم الجنود وجعلوا على رأس الكتاتيب مرشدين يعلمون الجنود الدين، والثقافة من أجل القضاء على الأمية بين أوساطهم[5]، كما حظيت طبقة اللاجئين في كل من تونس

---

[1]عبد القادر بورمضان، الثورة التحريرية الجزائرية بمنطقة جيجل 1954-1962، المتحف الجهوي للمجاهد العقيد علي كافي سكيكدة، الجزائر، 2018، ص137.

[2]عائشة سبحي، "التعليم في اهتمامات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع7، مج 4، 28 أفريل 2016، ص3.

[3]المجاهد، ع10، 5 سبتمبر 1957.

[4]عائشة سبحي، المرجع السابق، ص ص5، 6.

[5]نفسه، ص5.

والمغرب بنصيب وافر من الثقافة حيث فتحت الثورة المدارس في وجه أبنائهم لكي يتعلموا تعليما يتناول الثقافة العامة[1].

3- الصحة: قد أولت جبهة التحرير الوطني الجانب الصحي في مقدمة عناياتها ودخلت مجال الصحة معتمدة في ذلك على قلة من الأطباء الوطنيين، وكانت الجبهة تستنجد بأطباء وممرضين جزائريين ينتقلون سرا من المدن إلى القرى والأرياف ليعالجوا المرضى والجرحى من المجاهدين والمواطنين[2]، وعملت الجبهة على تكوين ممرضين بواسطة أطباء لهم الخبرة في الطب لمعالجة المرضى والجرحى والسعي لكسب وسائل العلاج من أدوية ومطهرات وآلات الفحص، وكانت وحدات جيش التحرير الوطني تنطلق باتجاه المداشر والقرى لمعالجة المرضى من المدنيين وهي مزودة بأدوات التمريض والتي كانت معظمها بدائية[3]، فكان لزاما توفير الإسعاف وعلاج الجرحى ورعايتهم، وجاءت فكرة استحداث مراكز للعلاج والمصالح الصحية المختلفة، ثم تحولت مع تطور الثورة إلى أمر ضروري ترافق الإطار العملياتي للثورة وكان وجودها ملازما لمناطق إنتشار وتمركز جيش التحرير الوطني[4]، وقد استغل جيش التحرير الوطني الكهوف في المناطق الجبلية حيث جعل منها مستوصفات يعمل بها الأطباء وممرضون جزائريون لاستقبال المجاهدين المصابين بجروح بليغة[5]، وفي بعض الأحيان يضطر جيش التحرير الوطني إلى إنشاء مستشفيات عامة في مكان آمن نسبيا بجوار مصادر

---

[1] محمد زروال، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1994، ص54.

[2] أحس بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص355.

[3] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، المرجع السابق، ص145.

[4] عبد المجيد بوجلة، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2007-2008، ص133.

[5] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى1954- 1956، المرجع السابق، ص146.

من المياه، أو في وسط الغابة وحتى في وسط السكان أي في قلب الدوار أحيانا[1]، وبذلك تطورت الصحة بتطور الثورة ففي أواخر عام 1957م عرف قطاع الصحة توسعا جغرافيا يشمل السهول والجبال، وتم هيكلة القطاع وتكثيف التكوين الطبي وأصبح لكل فرقة ممرضين[2].

ولقد أعدت الثورة مراكز استشفاء في أماكن محمية لضمان أمنها لتلبية المتطلبات الصحية لجيش التحرير الوطني في جميع الظروف، وكلفت الجبهة المشرفين على المستشفيات والعيادات مد يد العون للسكان، وطلبت منهم تقديم تقارير دورية لقيادة المنطقة عن الحالة الصحية لمختلف القطاعات، وتوفير العلاج المجاني للأهالي، وبعد ذلك عرف قطاع الصحة تطورا ملحوظا خلال سنوات الثورة التالية وذلك بفضل التدريب المستمر للموظفين المساعدين الطبيين[3]، وسعى أطباء جيش التحرير الوطني إلى تنظيم عملية التموين بالأدوية والمعدات الطبية التي أصبحت ضرورة ملحة مثل السلاح والمال، حيث قاموا بضبط قائمة الأدوية الخاصة بالأمراض الأكثر انتشارا، وأنشأت الجبهة العديد من الخلايا في المدن مهمتها جمع الأدوية، ويعود الفضل في تموين المراكز الصحية لجيش التحرير إلى المتعاطفين الجزائريين وغيرهم[4].

---

[1]محمد تومي، طبيب في معاقل الثورة حرب التحرير الوطني 1954-1962، تر: حضرية يوسفي، موفم للنشر، الجزائر، 2015، ص56.

[2]عبد القادر بورمضان، الثورة التحريرية الجزائرية بمنطقة جيجل 1954-1962، المرجع السابق، ص ص144، 145.

[3]نادية قراوي، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية في منطقة مستغانم (1945-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، 2018-2019، ص ص244، 245.

[4]صليحة علامة، "المنظومة الصحية لجيش التحرير الوطني (1954-1962)"، قضايا تاريخية، مج2، ع4، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر2، 1 ديسمبر2017، ص172.

المبحث الثالث: التنمية الإقتصادية المستقبلية للجزائر من خلال برنامج طرابلس.

خلال الجلسة الافتتاحية التي عقدها المجلس الوطني التأسيسي في دورته السادسة بطرابلس مابين 27 ماي و7 جوان 1962م، قدمت الحكومة بيانها الأول وركزت فيه على تطوير الجزائر لكي تكون تنمية سريعة موجهة نحو سد احتياجات الشعب الإقتصادية الضرورية، وذلك بأخذ بعين الإعتبار أن تتسم في إطار النظرة الإشتراكية وفي إطار الملكية الجماعية لهياكل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي ومسايرة التطور الطبيعي للثورة من خلال إعطائها ديناميكية جديدة في مختلف القطاعات الإقتصادية، حيث تم وضع برنامج طرابلس الذي تولى تشكيله من طرف جماعة من المتأثرين بالماركسية ،منهم محمد حربي، رضا مالك، مصطفى الأشرف[1].

وجاءت النظرية الاقتصادية لميثاق طرابلس للجزائر بعد الاستقلال عندما دعا إلى إقامة إقتصاد وطني متكامل، حيث أصبحت هذه التنمية تتجسد في التغيير الزراعي، الذي ارتبط بالمساعدات الفرنسية والمقدمة على شكل تعويضات للفلاحين الفرنسيين الذين قد يفقدهم هذا الإصلاح أراضيهم، وقبل أن يتطرق الميثاق إلى أسس هذا الاقتصاد فقد ذكر محاولات فرنسا إحلال السكان الأجانب مكان أهل البلاد الأصليين، محاولة منهم نزع الملكية للأراضي، كما تضمن إحصائيات لمساحات الأراضي التي استولى عليها الكولون[2]، نحو (2,726,000 هكتار)، وللسواد الأعظم من الجزائريين الذين ارتبطت حياتهم بالأرض، أي من خلال العمل في مزارع الكولون (5,225,000 شخصا)، ولنصف مليون عاطل عن العمل في الأرياف، وكان للثورة الزراعية الأولوية لمن له القدرة على استصلاح الأراضي وخدمتها[3].

---

[1]تيرس سعاد، المرجع السابق، ص240.

[2]رضا بن عتو، بن يوسف تلمساني، المرجع السابق، ص427.

[3]عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، المرجع السابق، ص427.

وفي هذا الإطار ذكرت جريدة المجاهد أسس هذا الإصلاح الزراعي الذي دعا إليه ميثاق طرابلس فقالت أن أول هذه الركائز هو الإهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر مفتاح التنمية، من خلال وتنويع الزراعة، بإعادة تغيير وتجديد كامل الأجهزة التي تبنى عليها الزراعة وتوزيع الأراضي، وإدخال الوسائل الحديثة وهذا يعني هدم الأنظمة الإقتصادية القديمة[1].

وبناءا على ذلك شدد ميثاق طرابلس على ضرورة إنجاز الإصلاح الزراعي واعتماد سياسة تصنيعية لا تؤدي إلى تكوين برجوازية محلية تستند إلى القطاع العام، أما بالنسبة للقطاع الخاص فكان مسموحا له ولكنه خاضع للرقابة[2].

ولقد حدد برنامج طرابلس السياسة العامة للبلاد وحدد الوسائل التي من خلالها يمكن معالجة المشاكل التي واجهتها الجزائر غداة الإستقلال نتيجة لبقايا مخلفات الإستعمار، وبقايا الاقطاع، وتضمن الميثاق جملة من القرارات الإقتصادية والتي كان من أهمها[3]:

- محاربة الإحتكارات والإقطاعية.
- انتهاج سياسة التخطيط لكي تستفيد منها الجماهير، مع المشاركة الديموقراطية للعمال في السلطة الإقتصادية من أجل رفع مستوى المعيشة وتوفير حاجيات الشعب.
- مراجعة العلاقات الإقتصادية مع الخارج[4].
- بناء اقتصاد وطني متكامل ضد الهيمنة الأجنبية والليبرالية الإقتصادية، وتحقيق الإستقلال الإقتصادي، انطلاقا من كون فرنسا كان تسيطر كلية على الإقتصاد

---

[1] رضا بن عتو، بن يوسف تلمساني، المرجع السابق، ص90.

[2]صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص539.

[3]حفيظة محلب، دروس الأعمال الموجهة في مقياس تاريخ الجزائر المعاصر (السداسي الثاني– شهر أفريل)، السنة الأولى ليسانس، كلية العلوم الإنسانية والاتصال، جامعة الجزائر3، 2019–2020، ص14.

[4]نفسه، ص15.

الجزائري وبأن هذا الأخير مختل التوازن وغير متناسق[1]، لأن الإقتصاد الجزائري يحتوي على قطاعان مرتبطان بشبكة تجارية هشة، ويتمثل القطاع الأول بكونه رأسمالي حديث ونشط والذي يشكل في الواقع موقعا أماميا للإقتصاد الفرنسي، و يشمل الزراعة الأوروبية المخصصة للتصدير ومختلف فروع الصناعة والنقل والتجارة الكبيرة والخدمات، أما بالنسبة للقطاع الثاني هو قطاع تقليدي جزائري، وهو لايزال يحتفظ بالوسائل الموروثة عن الماضي، ويهيمن عليه الإقتصاد الاستهلاكي وعلاقات الإنتاج التي ميزت حقبة ما قبل الرأسمالية وتكاد تكون الوسائل التقنية والمالية[2].

فإن برنامج طرابلس أوصى بالعدول عن أساليب الليبرالية حتى يتسنى للثورة إجراء تحول حقيقي في المجتمع وانقلاب جذري في الهياكل الإقتصادية الموجودة وتطويرها بالكيفية التي تتماشى مع متطلبات التنمية وإنجاز مهام الثورة الديموقراطية الشعبية وأن تتحقق هذه الغايات إلى إنتهاج سياسة التخطيط وتولي شؤون الإقتصاد بمشاركة العمال[3].

- تبني الاشتراكية كأسلوب التنمية الوطنية[4].

1-المحاور الكبرى لبرنامج طرابلس.

- القيام بالثورة الزراعية من خلال الإصلاح الزراعي المرتكز على شعار "الأرض لمن يخدمها" وعلى تحديث الفلاحة، عن طريق توزيع التقنيات العصرية وتنويع الزراعات الغنية وإحلالها محل الزراعات الفقيرة وإعادة جمع الثروة الحيوانية

---

[1]وهيبة بشرير، "نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962م"، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج1، ع3، جامعة الجزائر2 (أبو القاسم سعد الله)، 10 جوان 2015،

[2]النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص84.

[3]وهيبة بشرير، المرجع السابق، ص140.

[4]رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص53.

والمحافظة على الثروة العقارية وتوسيعها بواسطة إستصلاح الأراضي المنجرفة وتشجير الغابات المحروقة وتوسيع المساحات المروية، والتركيز على إستصلاح مساحات جديدة[1]، بالاعتماد على المبادئ التالية[2]:

- ✓ تحديد الملكية الكبرى حسب نوع المزروع ومردوده، ونزع الملكية في الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد الأقصى.
- ✓ مجانية توزيع الأراضي المستعادة ملكيتها للفلاحين الذين لا أرض لهم أو الذين ليست لهم مساحات كافية[3].
- ✓ إلغاء ديون الفلاحين والخماسين للملاكين العقاريين والمرابين والمصالح العامة.
- ✓ حضر بيع أو تأجير الأراضي الموزعة لتفادي إعادة تكوين الملكية الكبيرة.
- ✓ تنظيم ديموقراطي للمزارعين والمتطوعين ضمن تعاونيات إنتاجية ريفية ومزارع تابعة للدولة أو البلدية يديرها عمال، وإلغاء القواعد الإقتصادية للإستغلال الزراعي الإستعماري.
- ✓ إنشاء قرى تابعة للحكومة في جزء من الأراضي التي تنزع ملكيتها ويشارك العمال في التسيير، وتشكيل قاعدة انطلاق لتكوين الإطارات والممرنين الفلاحين[4].

- تأميم البنوك والتجارة الخارجية وهي عملية مهمة لأن السيطرة على هذين القطاعين ضروري للقيام بالمراقبة الوطنية والتمكن من توجيهها في الاتجاه الذي يضمن القضاء على النظام الامتيازي بين فرنسا والجزائر، مع الدول المانحة للأسعار

---

[1] وهيبة بشرير، المرجع السابق، ص140.

[2] عبد العزيز بوتفليقة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، منشورات ANEP، دم، 2008، ص90.

[3] عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، ط2، دار الحداثة، بيروت، 1982، ص142.

[4] عبد العزيز بوتفليقة، المصدر السابق، ص91.

الثابتة، ويسمح للدولة الإشراف المباشر على التصدير والاستيراد وبمراقبة الأسعار على جميع المستويات[1].

- تأميم الثروات المعدنية والطاقة فإن هذا التأميم يشكل هدفا يجب تحقيقه على الأمد الطويل، فإن إدراجه في البرنامج يعني أن مصالح الدولة مطالبة بتوفير ما يحتاج إليه من شروط مثل تكوين المهندسين والتقنيين في مختلف المستويات وتوسيع شبكات الكهرباء والغاز إلى المراكز الريفية وإلى كافة أنحاء البلاد[2].
- تطوير المنشآت التي تعتبر من دعائم الإقتصاد، بواسطة تأميم وسائل النقل والمواصلات وتحسين وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية، وقطارات التابعة للإدارة الإستعمارية وتحسينها، وإقامة شبكات جديدة للمواصلات البرية قصد الربط بين طرق المدن الكبرى والأسواق القروية[3].
- تطوير قطاع الصناعة وتنميتها حيث حدد برنامج طرابلس مهمة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي الموجود ليشمل المناجم ومصانع الإسمنت والإعداد لإنشاء صناعات قاعدية لابد منها للفلاحة العصرية والصناعات النفطية والحديدية، في انتظار الصناعات التحويلية والثقيلة، التي توفر للجزائر إمكانيات إنشائها بالتدريج، أما ميادين الإقتصاد الأخرى فإن الدولة تتركها للمبادرة الخاصة التي ينبغي تشجيعها وتوجيهها في إطار المخططات العامة[4].

وعليه قدم هذا البرنامج رؤية ثورية عميقة لتنمية الإقتصاد الجزائري، ووضع أهداف تكون الأساس لقطاع عام قوي في مختلف الأنشطة الإقتصادية وفرض حصارا على المواقع

---

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص186.

[2] نفسه، ص186.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص296.

[4] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص186.

الإقتصادية للاستعمار القديم وتقليص وتضييق دائرة نفوذه ومنع ظهور مواقع جديدة تدعم التبعية الموروثة عن الفترة الإستعمارية والتي تحقق بلاشك السيادة والاقتصاد المزدهر واللذان يعتبران مبدآن أساسيان لطالما حرصت عليهما إيديولوجية الحركة الوطنية[1].

وتماشيا مع ماتم ذكره إن مؤتمر طرابلس يعتبر من أهم مواثيق الثورة الجزائرية التي ظهرت في فترة جد حرجة بعد وقف إطلاق النار، وهي الفترة التي كانت بداية عهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري، والخروج من مرحلة الإستعمار والرضوخ إلى مرحلة البناء والتشديد، ولعل الأهمية الكبرى من ذلك هي تحقيق الأهداف الإقتصادية التي تتضمن مشاريع مستقبلية بتكريسه الخيار الاشتراكي كأساس لمشروع بناء الدولة الجزائرية المستقبلية والمجتمع الجزائري عبر أسس تختلف جذريا عما كانت عليه في عصر الإستعمار[2].

وعليه ومما سبق ذكره يتضح لنا أنه قد تنوعت مصادر تموين وتمويل الثورة، حيث كان الشعب الجزائري ممولها الرئيسي، إضافة إلى الدول العربية التي قدمت المساعدات كبيرة لضمان إستمرار الثورة، كما لعبت جبهة التحرير دور كبير من خلال تكفلها بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية كالتعليم والصحة وعائلات المجاهدين، وسطرت المعالم الكبرى التي تسير عليها الجزائر بعد الإستقلال.

---

[1] فتح الدين بن أزواو، إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الإرشاد، الجزائر، 2013 ، ص ص277، 278.

[2] دعاس عميور صالح، "مواثيق الثورة الجزائرية وإشكالية بناء الدولة"، مجلة العلوم الإنسانية، مج32، ع1، جوان 2021، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، الجزائر، 2021، ص ص535، 536.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الأوضاع الإقتصادية في الجزائر 1954-1962م توصلنا إلى جملة النتائج التي نوردها كالتالي:

- كانت مجمل الأوضاع عشية إندلاع الثورة متردية ومزرية إلى أبعد الحدود، وهذا راجع إلى السياسة التي إنتهجتها السلطات الفرنسية والمتمثلة في إستغلال موارد الجزائريين وتسخيرها لخدمة وتأمين مصالحها الإقتصادية حيث أصبح الإقتصاد الجزائري إقتصاد استهلاكي مرتبط بالإقتصاد الفرنسي.
- تعرض الشعب الجزائري لسياسة تدميرية تمثلت في مصادرة أراضيهم الخصبة والتي تشكل مصدر رزقهم الأساسي ثم تقديمها للمستوطنين، هذا ما أدى إلى تفكيك البنية الإقتصادية للمجتمع الجزائري وفقره، فأصبح المعمرين ملاك الأراضي وتم طرد الجزائريين.
- ضهور الفوارق الإجتماعية والتمييز العنصري بين الجزائريين والمعمرين في عدة جوانب كالمستوى المعيشي، أجور العمال، المستوى الصحي والتعليمي، فهذه الأوضاع المزرية كانت سببا في انتفاضة الشعب الجزائري من أجل إسترجاع السيادة الوطنية وتحقيق الإستقلال.
- إنقسم الإقتصاد الزراعي في الجزائر إلى قطاعين متمايزين الأول القطاع الأوروبي العنصري والذي يسيطر على أجود الأراضي ويستعمل وسائل إنتاج متطورة، مما جعله يحقق مداخيل هائلة، أما القطاع الثاني هو القطاع الجزائري التقليدي يستعمل وسائل بسيطة في أراضي جرداء مما أثر على مردودها.
- حاول المستعمر الفرنسي السيطرة على الصناعة والتجارة الجزائرية فكانت عملية الإستيراد والتصدير تقتصر على فرنسا فقط، لإنعاش إقتصادها خاصة بعد إكتشاف البترول فجنت أرباحا طائلة على حساب الجزائر.

- لقد كانت سياسة الإصلاحات الفرسية تهدف إلى إجهاض الثورة، ووجدت منذ إندلاع الكفاح استراتيجية مضادة تبناها الشعب الجزائري بالدرجة الأولى لأن الثورة ثورة فلاح جزائري اغتصت أرضه، وتأقلمت جبهة التحرير الوطني مع تطورات الإستراتيجية الفرنسية، وأفضت في النهاية إلى قبر كل المشاريع الفرنسية الرامية إلى الحفاض على الجزائر الفرنسية.
- قامت فرنسا بمشاريع إقتصادية وإجتماعية في الصحراء من أجل ترقية المجتمع الصحراوي، لكن كان الهدف منها كسب ود السكان، وازداد إهتمامها بالصحراء بعد إكتشاف البترول بمنطقة أجلي فقامت هذه الأخيرة بوضع سلسلة من الإجراءات التي تنوعت وشملت مجالات عديدة من أجل إحكام قبضتها على الصحراء.
- اعتماد الثورة على نظام إقتصادي والذي برز في مجالين مختلفين هما التمويل والتموين لاستمرارها وضمان نجاحها كالحصول على المؤونة والأدوية والألبسة من أجل مواصلة العمل العسكري، ومثلما إستطاعت جبهة التحرير أنت تجد مصادر تمون وتمويل داخلية تمكنت من إيجاد مصادر خارجية أخرى، والتي كان لها أثر في صمود الثورةّ، وذلك عن طريق الدعم الذي تلقته من مختلف الدول العربية والدول الأجنبية والتي دافعت عن القضية الجزائرية وحملت رايتها وعملت على تدويل قضيتها.
- أكدت الثورة الجزائرية على قوتها في مواجهة السياسة الفرنسية، وذلك من خلال التكفل بالظروف الإقتصادية والإجتماعية للشعب، وتنظيم الأمور المتعلقة بالحياة وذلك من خلال تنظيم توزيع الثروات بين فئات المجتمع والتكفل بالأمور الصحية والتعليمية.
- ركز ميثاق طرابلس في برنامجه على تحرير النظام الإقتصادي للجزائر من الإدارة الفرنسية، وبناء إقتصاد جزائري قوي قائم بالأساس على الفلاحة، لأنه لا يمكن للجزائر أن تتطور إلا بتطوير الزراعة.

الملاحق

الملحق رقم 01: خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م[1].

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de toutes les villages apporter à la France et à moi- même le bulletin de leur confiance.

Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.

C'est la un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans le métropole, les départements d'autres –mer et les territoires de la communauté.

Le moins que l'on puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui –même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément,100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité.

Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer.Il s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits : bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.

Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui,en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite, ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie.

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص483– 485.

Au cours de ces cinq années –là le taux des salaires et des traitements sera porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole, au terme de ces cinq année –là 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans.

Avant la fin de ces cinq année –là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens,l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, la construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années –là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années –là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans

De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me parait bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu.

Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans.

La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manières parce que c'est la nature des choses.Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française.

Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle à réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve

que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fait et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ?

Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi hair ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira en tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes.

Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu, tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir et que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ?

Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez –vous faire la France ? A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.

Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ?, les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.

" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la guerre ou la fraternité ? en Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la fraternité.

Vive la république.

Vive l'Algérie.

Vive la France.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

1. سورة التوبة، (الآية 41).

جريدة المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، الأعداد التالية:

1. ع10، 5 سبتمبر 1957م.
2. ع22، 15 أفريل 1958م.
3. ع40، 16 أفريل 1959م.
4. ع41، 1 ماي 1959م.
5. ع63، 7 مارس 1960م.
6. ج4، ع94، 25 أفريل 1961م.

المصادر:

- **باللغة العربية:**

1. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007م.
2. بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947-1954م)، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
3. بن خدة يوسف، جذور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر، دس.
4. بن خدة يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر "اتفاقيات إيفيان"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س.
5. بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000م.
6. بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954م، ط2، دار النعمان، الجزائر، 2011م.

7. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994م.
8. الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة.
9. ديغول شارل، مذكرات الأمل التجديد 1958-1962م، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971م.
10. زبيري الطاهر، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين، منشورات ANEP، الجزائر، 2000.
11. عباس فرحات، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين، منشورات ANEP، الجزائر، 2000م.
12. عباس محمد الشريف، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، ط خ وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005م.
13. عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962م)، دار القصبة، الجزائر، 2007م.
14. عبد العزيز بوتفليقة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، منشورات ANEP، د م، 2008م.
15. كاش الفرحي بشير، مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)، ط خ وزارة المجاهدين، د م، د س.
16. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.
17. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962م)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979م.

18. وزارة المجاهدين، من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962م، المتحف الوطني للمجاهد، قالمة، 1999م.

- **باللغة الفرنسية:**

1. Boudiaf Mohamed, La préparation du premier Novembre 1954, 2eme édition, Dar EL Nouamen, Alger, 2011.
2. Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, Alger- Livres édition et Abede rrahmane Rebahi, Alger, 2011.

المراجع:

- **باللغة العربية:**

1. أبو لسين بسمة خليفة، الليبيون والثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.
2. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982م.
3. أزغيدني محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962م، دار هومة، الجزائر، 2009م.
4. البخاري جمانة، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب، وهران، 2005م.
5. براهمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية 1958-1999م، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2001م.
6. بركات أنيسة، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.
7. بزيان سعدي، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009م.
8. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006م.
9. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008م.

10. بلغيث حمد أمين، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، ط4، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.

11. بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية، الجزائر، 1979م.

12. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م، دار النعمان، د م، 2012م.

13. بن داهة عدة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج1، دار المؤلفات للنشر، د م، 2012.

14. _____، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962م، ج2، ط خ وزارة المجاهدين، د م، 2008م.

15. بن عمر الحاج موسى، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008م.

16. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، دار العرب الاسلامي، بيروت، 1997م.

17. بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، ط خ وزارة المجاهدين، 2008م.

18. بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962م) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012م.

19. بورمضان عبد القادر، الثورة التحريرية الجزائرية بمنطقة جيجل (1954-1962م)، المتحف الجهوي للمجاهد العقيد علي كافي، سكيكدة، 2018م.

20. بوشيخي شيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018م.

21. بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962م، شركة الأمة، الجزائر، 2004م.

22. _____، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

23. _____، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى،

24. بومالي أحسن، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م، دار المعرفة، الجزائر، 2010م.

25. _____، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د م، د س.

26. تميم آسيا، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، وزارة الثقافة، دار المسك، الجزائر، 2008م.

27. تومي محمد، طبيب في معاقل الثورة حرب التحرير الوطني 1954-1962م، تر: حضرية يوسفي، موفم للنشر، الجزائر، 2015م.

28. الجزائري مسعود، مشارع ديغول في الجزائر، الدار القومية، القاهرة، دس.

29. جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، ط2، دار الحداثة، بيروت، 1982م.

30. جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1959م، دار المعرفة، القاهرة، د س.

31. جويبة عبد الكامل، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958م، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012م.

32. الجيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962م، تر: فوزية عباد قندوز، ط خ وزارة المجاهدين، دار غرناطة، 2010م.

33. حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر.

34. حماميد حسينة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962م، منشورات الحبر، الجزائر، 2007م.

35. خرشي جمال، الإستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962م، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009م.

36. خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، د م، 2010م.

37. دبس إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية إتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962م، ط خ وزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 1999م.

38. الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م.

39. الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962م، ط خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م.

40. الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984م.

41. _____، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، ج2، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م.

42. _____، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م.

43. الزركاني حسن خليل، الموقف القومي للشعب العراقي تجاه الثورة الجزائرية، طخ وزارة المجاهدين، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2002م.

44. زروال محمد، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات وزارة المجهدين، الجزائر، 1994م.

45. زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، مج5، ط خ وزارة المجاهدين، د م، د س.

46. _____، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2004م.

47. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ط خ دار البصائر، الجزائر، 2007م.

48. سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وأفاق، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

49. سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

50. الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين" دراسة حول تاريخ الجزائر، تر: محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، الجزائر، 2003م.

51. صغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962م، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2012م.

52. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962م، البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013م.

53. طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958م، وزارة الثقافة، دار الهدى، الجزائر، 2013م.

54. العسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986م.

55. العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830م حتى ثورة نوفمبر 1954م، دار البعث، قسنطينة، 1985م.

56. العمري عمر صالح، موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية (1954-1962م)، ط خ وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

57. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2008م.

58. _____، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2002م.

59. عميراوي أحميدة وآخرون، أثار السياسة الإستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، ط خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، د م، 2007م.

60. غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958م، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة، الجزائر، 2009م.

61. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر منذ عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م-1962م)، دار العلوم، عنابة، 2003م.

62. _____، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962م، مديرية الشر لجامعة قالمة، 2011م.

63. _____، موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية من بداية الإحتلال إلى غاية الإستقلال(1830-1962م)، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، د س.

64. قبايلي هواري، ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الإقتصاد الإستعماري الفرنسي، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012م.

65. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر، 2013م.

66. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م.

67. لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010م.

68. ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، دار الهدى، الجزائر، 2012م.

69. مهساس أحمد، الحقائق الإستعمارية والمقاومة، ط خ وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

70. ودوع محمد، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962م، منشورات دار قرطبة، الجزائر، 2012م.

- **باللغة الفرنسية:**

1. Cheikh Slimane, L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, Alger: o. p. u, 1982.
2. Ferkous Salah, Aperçu De l'histoire Des L'Algérie des phéniciens a' L'indépendance 814 AV. J. c. / 1962, Dar EL-Ouloum, Annaba, 2007.

المقالات والدويات:

1. براهمي نصيرة، "تموين الثورة التحريرية بمنطقة تبسة 1954-1958م، مجلة مدارات التاريخية"، مج1، ع1، جامعة تبسة، مارس 2019م.
2. بشرير وهيبة، "نظرة تقييمية لمؤتمر طرابلس 1962م"، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج1، ع3، 10، جامعة الجزائر2 (أبو القاسم سعد الله)، جوان 2015م.
3. بلعربي عمر، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960م دراسة في الأسباب والنتائج"، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، مج64، ع2، الجزائر، 2021م.
4. بلقاسم ميسوم، "سياسة فرنسا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930-1954م"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 06، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2013م.

5. بن عتو رضا، "المزارع الأوروبي بالقطاع الوهراني خلال الثورة بين معضلة الدفاع عن مزرعته وإشكالية التمرد على إدارته (دراسة نماذج)"، مجلة الباحث، مج13، ع1، المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك الميلي، بوزريعة، 2021م.

6. _____، "حرب الاستنزاف خلال الثورة الجزائرية- المعركة الإقتصادية- طبيعتها وأساليبها وأهدافها 1954-1962م"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج7، ع3، ديسمبر 2021م.

7. بن عتو رضا، بن يوسف تلمساني، "الرؤية الإقتصادية للجزائر المستقلة من خلال الوثائق (مخطط العقيد لطفي، برنامج طرابلس، وثيقة إيفيان)"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، ع19، جانفي 2018م.

8. بوحموم محمد، "سياسة التمويل الداخلي للثورة التحريرية 1954-1962م"، المجلة الخلدونية، مج10، ع2، 2017م.

9. بورمضان عبد القادر، "السياسة الإقتصادية للثورة الجزائرية 1954-1962م وتطورها في منطقة جيجل انموذجا"، مجلة العلوم الإجتماعية، مج15، ع28، جامعة 20 أوت 1956م، سكيكدة، 2018م.

10. بوشبوب محمد، بن موسى محمد، "سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، ع26، دس، قالمة، 2 جوان 2019م.

11. تينة ليلى، "فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمال قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960م"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية مجلة دورية دولية محكمة، ع 2، جامعة باتنة، د س.

12. حفظ الله بوبكر، "الدعم المادي للثورة الجزائرية واستراتيجية جيش التحرير الحربية بين 1954-1956م"، مجلة المصادر، ع13، جامعة باتنة، دس.

13. الزبيري محمد وآخرون، "الصحراء الجزائرية، اتفاقيات إيفيان والتفاوض"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، مج 6، ع 2، الجزائر، 2020م.

14. سبحي عائشة، "التعليم في اهتمامات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962م)"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع7، مج 4، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، عين الدفلى، 28 أفريل 2016م.

15. سعدوني بشير، "الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، مج13، ع1، 2013م.

16. صالح محمد بوسليم، "جوانب من السياسة الإستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1956-1962م)"، دورية كان التاريخية، ع الخامس والثلاثون، مارس 2018م.

17. علامة صليحة، "المنظومة الصحية لجيش التحرير الوطني (1954-1962م)"، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر 2، قضايا تاريخية، ع08، 2017م.

18. عميور صالح دعاس، "مواثيق الثورة الجزائرية وإشكالية بناء الدولة"، مجلة العلوم الإنسانية"، مج32، ع1، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، جوان 2021م.

19. الغازي خديجة، بوجلة عبد المجيد، السياسة الإقتصادية في الصحراء الجزائرية وموقف جبهة التحرير منها، 1954-1962م"، مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، مج8، ع2، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2021م.

20. قرشي فاطمة الزهراء، "معالم قسنطينة وأعلامها"، مجلة إنسانيات، ع 19، 20 جوان 2003م.

21. قن محمد، "فصل الصحراء وبعض ردود الفعل المحلية"، مجلة المصادر، ع29، جامعة زيان عاشور، الجلفة، د س.

22. كوكب عبد الحق، "الإستغلال الفرنسي للبترول الجزائري وردود فعل الثورة 1956-1962م"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مج3، ع1 جامعة تيارت، يناير، 2020م.

23. لرباس نبيلة، "لمحة تاريخية عن مظاهرات 11 ديسمبر 1960م في مدينة الجزائر"، مجلة قضايا تاريخية، ع الرابع عشر، الجزائر، 21 جانفي 2011م.

24. مساعد صاحب منعم أسامة، "الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830- 1962م ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مج4، ع3، د س.

25. يوسفي زهرة، "السياسة الإجتماعية الفرنسية إتجاه الجزائريين مابين 1954-1962م"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، مج1، ع1، جويلية 2021م.

الملتقيات:

1-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، سلسلة ملتقيات، الجزائر، 1996م.

الرسائل الجامعية:

1. برمكي محمد، الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1954-1962م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران السانية، 2009-2010م.

2. بلخير أحمد، الثورة التحريرية في المنطقة الرابعة الولاية السابعة (1956-1962م)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016م.

3. بوجلة عبد المجيد، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2007-2008م.
4. بوقريوة لمياء، العلاقات الجزائرية التونسية 1960-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2005-2006م.
5. بومالي أحسن، مظاهر من تنظيم جبهة التحرير في بداية الثورة 1954-1962م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ديسمبر 1985م.
6. بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، 2013-2014م.
7. تيته ليلى، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013م.
8. تيرس سعاد، التحولات الكبرى في الريف الجزائري إبان الثورة التحريرية 1954-1962م سياسيا- إقتصاديا- إجتماعيا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015م.

9. بن رمضان كلثومة، التموين والتسليح في الولاية الخامسة (1954-1962م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019م.

10. زبيدي مباركة، الأوضاع الإجتماعية في الجزائر بين 1919-1954م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الوادي، 2013-2014م.

11. سعداوي ليلى، البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر ودورها في إرساء المشروع الإستعماري الفرنسي 1849-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2019-2020م.

12. شتوان نظيرة، الثورة التحريرية 1954-1962م الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008م.

13. صالحي توفيق، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009م.

14. صديقي بلال، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1956-1962م، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران السانية، 2009-2010م.

15. طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958م، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2008-2009م.

16. عراب مراد، حطة سوستال لمواجهة الثورة 1955م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2001- 2002م.

17. بن عزة مصمودي، استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية 1958-1962م، مذكرة لنيل الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1830-1962م)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017م.

18. غربي محمد، الأوضاع الإجتماعية والثقافية في عمالة وهران1945-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015م.

19. بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية من بين 1954-1958م بين التخطيط الإستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017م.

20. قراوي نادية، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية في منطقة مستغانم (1945-1962م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، 2018-2019م.

21. قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية من 1954-1958م، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2010-2011م.

22. قريشي محمد، الأوضاع الإجتماعية للشب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إندلاع الثورة الكبرى 1945-1954م، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001-2002م.

23. كمون عبد السلام، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2012-2013م.

24. لهلالي أسعد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962م)، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012م.

25. مدور خميسة، الجزائريون المسلون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962م)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة2، 2017-2018م.

26. معزة عزالدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية الإستقلال 1899-1985م، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005م.

27. مياد رشيد، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1900-1954م، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة، الجزائر، 2014-2015م.

28. ميموني رضا، وحدة الكفاح المغاربي في إيديولوجية حركات التحرر الوطنية 1947-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة1، 2019-2020م.

29. ومان حرية، الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة الدعم المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م المغرب وتونس نموذجان أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017م.

المحاضرات:

1. محلب حفيظة، دروس الأعمال الموجهة في مقياس تاريخ الجزائر المعاصر (السداسي الثاني- شهر أفريل)، السنة الأولى ليسانس، كلية العلوم الإنسانية والاتصال، جامعة الجزائر3، 2019-2020م.

2. مصطفاوي عمار، عبد اللاوي مفيد، بنية الإقتصاد الجزائري قبل الإستقلال، جامعة الواد الشهيد حمة، الوادي، أفريل 2018م.

القواميس:

1. شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962م)، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007م.

الملخص

ملخص:

تعتبر فترة 1954-1962م من أهم المحطات التاريخية التي مرت على الشعب الجزائري، بإعتبار أن فرنسا عملت على تغيير الأوضاع الإقتصادية للجزائريين في مختلف القطاعات، حيث تعرض إقتصاد الجزائر إلى الإستغلال والمصادرة والاستحواذ من طرف المستعمر الفرنسي الذي انتهج إصلاحات إغرائية لخنق الثورة وإبعاد الشعب عنها، وكل هذه الأوضاع زادت من عزيمة الشعب لمواصلة الكفاح والتخلص من ويلات الإستعمار، وتبني إيديولوجية تمويل وتموين الثورة لضمان استمراريتها ونجاحها وإسترجاع السيادة.

Summary:

The 1962 is considered one of the most period of 1954-important historical stations that the Algerian people passed through, given that France worked to change the economic conditions of the Algerians in various sectors, As the Algerian economy was subjected to exploitation, confiscation and appropriation by the French colonizer, who pursued tempting reforms to stifle the revolution and keep the people away from it, and all these conditions increased the determination of the people to continue the struggle and get rid of the scourge of colonialism, an to adopt the ideology of financing and supplying the revolution to ensure its continuity and success and the restoration of sovereignty.